قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام مغلف البيانات دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية للمدة (2011– 2020)

2023

رسالة ماجستير

قسم العلوم المالية والمصرفية

Mortaza Khudhair Hussein ALBADRI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES

قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام مغلف البيانات دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية للمدة (2011– 2020)

Mortaza Khudhair Hussein ALBADRI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

كارابوك

شباط/ 2023

المحتويات

المحتويات.....1

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية).....4

صفحة الحكم على الرسالة.....5

DOĞRULUK BEYANI.....6

تعهد المصداقية.....7

الشكر والعرفان.....8

المقدمة.....9

الملخص.....11

ÖZET.....13

ABSTRACT.....15

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ.....17

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية).....18

ARCHIVE RECORD INFORMATION.....19

الاختصارات.....20

موضوع البحث.....21

أهداف البحث وأهميته.....22

فرضيات الدراسة.....22

منهج البحث.....23

مشكلة البحث.....23

حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث.....24

الدراسات السابقة 24

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف الإسلامية..... 33
المبحث الأول: المصارف الإسلامية (المفهوم، النشأة، الأهمية، الأهداف والسمات)..... 33
المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية..... 33
المطلب الثاني: المصارف الإسلامية (نشأتها، أهميتها، مميزاتها وأهدافها)..... 39
المبحث الثاني: مصادر الأموال وأدوات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية..... 49
المطلب الأول: ما هي مصادر الأموال للمصارف الإسلامية..... 49
المطلب الثاني: صيغ التمويل وأدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية 54
المبحث الثالث: المخاطر والتحديات وإجراءات مواجهتها في المصارف الإسلامية..... 73
المطلب الأول: المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية 73
المطلب الثاني: إجراءات إدارة التحديات والمخاطر في المصارف الإسلامية..... 76

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لقياس كفاءة الأداء 84
المبحث الأول: مدخل فكري معاصر لتقييم الأداء 84
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء..... 84
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء..... 87
المطلب الثالث: أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية..... 89
خامساً: العوامل التي تؤثر في أداء المصارف..... 91
المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للكفاءة المصرفية..... 101
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة..... 101
المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية..... 106

الفصل الثالث: قياس كفاءة المصارف الإسلامية باستخدام أسلوب مغلف البيانات (DEA) 122
المبحث الأول: قياس كفاءة المصارف الإسلامية..... 122
المبحث الثاني: تطبيق خطوات أسلوب مغلف البيانات على المصارف الإسلامية عينة الدراسة 144

الخاتمة..... 164

المصادر..... 170

قائمة الجداول..... 181
قائمة الاشكال..... 182

الملحقات..... 183
السيرة الذاتية..... 184

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Mortaza Khudhair Hussein ALBADRI tarafından hazırlanan "Veri zarfını kullanarak Iraklı islami bankaların performansının etkinliğinin ölçülmesi Ürdün ve Suudi islami bankalarla ile (2011-2020) dönem için karşılaştırmalı bir analitik çalışma." başlıklı bu tezin Finans ve bankacılık olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES .....

Tez Danışmanı, Finans ve Bankacılık Bölümü

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Finans ve Bankacılık Bölümünda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 02.02.2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES (KBÜ) .....

Üye : Prof. Dr. Saim KAYADİBİ (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Halit ŞAHİN (MAU) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Finans ve bankacılık derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب مرتضى خضير حسين بعنوان "قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام مغلف البيانات دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الأردنية والسعودية للمدة (2011– 2020)" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES .....

مشرف الرسالة، العلوم المالية والمصرفية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

02.02.2023

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Saim KAYADİBİ (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Halit ŞAHİN (MAU) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Mortaza Khudhair Hussein ALBADRI

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

" قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام مغلف البيانات دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية للمدة (2011– 2020)"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستله من أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الاشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: مرتضى خضير حسين

التوقيع: .....

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين خاتم الانبياء والمرسلين مُحَمَّد (ﷺ) وعلى آله وأصحابه اجمعين.

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور عيسى ريس أحمد الجبوري لما كان له من دور كبير في انجاز هذه الرسالة من خلال توجيهاته السديدة والمتابعة المستمرة طيلة مدة البحث فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وأمتناني إلى كادر قسم العلوم المالية والمصرفية من رئاسة قسم وموظفين وتدريسين لجهدهم المتواصل أثناء فترة الدراسة والبحث.

وأتقدم بالشكر الجزيل للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين قوموا الرسالة علمياً.

وختاماً فواجب الوفاء بالعرفان يلزمني بتقديم جهدي ودراستي إلى من له فضل في وجودي بهذه الحياة أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإلى من الجنة تحت قدميها أمي العزيزة أسال الله أن يطيل في عمرها، وأهدي شكري الخالص وتقديري وأمتناني العميق إلى رفيقة دربي ومؤنسة وحشتي زوجتي الغالية (أم ملك) لصبرها ومؤازرتها ومساعدتها لي أثناء فترة دراستي وإلى فلذات كبدي ونور عيني بناتي ملك وزهراء وفاطمة، وإلى إخواني وأخواتي، وإلى أصدقائي وكل من ساندني أن يجزيهم الله عني خير الجزاء وأطيب الوفاء.

المقدمة

يحتل موضوع الكفاءة المصرفية في الصناعة المصرفية موقعاً مهماً في الفترة الراهنة، وتضطلع عملية قياس كفاءة الأداء بمكانة متميزة ومهمة داخل مؤسسات المال والأعمال لما لها من دور مهم وكبير بتحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها المرسومة، كما أن زيادة كفاءة المصارف يؤدي إلى دعم الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة المنافسة وهذا يؤدي إلى تخفيض أسعار الخدمات المالية وزيادة جودتها.

حيث باتت المصارف تمثل العصب والشريان الأبهر والعمود الفقري للاقتصاد والمحرك الأساس لحركة الأموال، كونها تعمل على تنميتها والحفاظ عليها وتوظيفها واستثمارها في مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية، كما أصبحت المصارف تمارس دور جوهري في الواقع الاقتصادي لكافة الدول، فلا يمكن أن يكون الاقتصاد متطوراً ومتقدماً بدون وجود نظام مالي ومصرفي متطور.

والمصارف في الوقت الحالي تقوم بأدوار متعددة ومتنوعة ومن أهمها تنظيم وتسهيل عمليات التعامل بين مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وباقي الأفراد ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى، وحسب المفهوم التقليدي تؤدي المصارف دور الوسيط بين المدخرين ممن لديهم فائض من الأموال والمقترضين ممن لديهم عجز مالي، وكون العمل التقليدي للمصارف يتسم بسعر الفائدة أي الربا في معاملاتها لذلك فإن أغلب البلدان الإسلامية حاولت البحث عن البديل بما ينسجم مع طبيعة ومعتقدات المجتمعات الإسلامية وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، فكان لجهود العلماء والباحثين دور جوهري في انطلاق المصارف الإسلامية التي تعد الحدث الأكبر على مستوى الساحة المصرفية، وأن المؤسسات المصرفية الإسلامية تعمل وفق ضوابط وأحكام الشريعة ومبدأ الشراكة في الربح والخسارة، كما أن ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، هو تعدد صيغ التمويل والاستثمار وتتعامل مع الائتمان بحدود البيوع الشرعية، ولم يقتصر انتشار المصارف الإسلامية على الدول الإسلامية بل تعدى إلى الدول الغربية، وعملت بعض المصارف على فتح ما يعرف بالنوافذ الإسلامية، وعلى الرغم من هذا التطور الكبير لكن الكثير من المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من صعوبات ومعوقات وتحديات كثيرة تجعلها غير قادرة على المنافسة مع المصارف التقليدية العالمية، ويعود ضعف تنافسها إلى أنه بعض البلدان الإسلامية تعاني من ضعف في الأطر التطبيقية والقانونية التي تبنت التجربة المصرفية ومن بين تلك الدول العراق، وأن من أهم الاستراتيجيات العملية لمواجهة هذا التحدي هو أن تعمل المصارف الإسلامية على تقديم

الخدمات بكفاءة عالية، وأن المنافسة المتزايدة تخلق الحاجة للوصول إلى معلومات من شأنها المساهمة بتقييم الكفاءة للقطعات المصرفية وتحديد القطعات الكفؤة، التي تعتبر مرجعاً لتلك التي لا تقع على مستوى الكفاءة التي يتعين عليها تحسين كفأتها.

كما يمكن استخدام أساليب مختلفة لتعيين كفاءة المصارف الإسلامية ومن هذه الأساليب أسلوب مغلف البيانات (DAE)، لذا لابد على الباحثين والمتخصصين الخوض في هذا الحقل والقيام بأبحاث ودراسات في سبيل تطوير هذا العمل لرفد عجلة التنمية الاقتصادية، والاهتمام أكثر بالقطاع المصرفي الإسلامي لدفع عجلة الاقتصاد والتنمية للبلدان الإسلامية والعربية خصوصاً.

الملخص

يحتل موضوع الكفاءة المصرفية في الصناعة المصرفية موقعاً مهماً في الفترة الراهنة، وفي العقدين الاخيرين شهدت المصارف الإسلامية تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في العديد من البلدان العربية والإسلامية وغيرها من بلدان العالم، ونتج من هذا التطور عوامل متعددة منها الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرر حركة رؤوس الأموال والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي والتكامل الكلي للأسواق مما انعكس على نمو وارتفاع نسبة الأصول والودائع والارباح لتلك المؤسسات، وعلى الرغم من ذلك تبقى المصارف الإسلامية تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات ولعل أخطر التحديات هي قيام المصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية تقدم المنتجات المالية المصرفية الإسلامية وبما أن هذه المصارف أقدم وأعرق تاريخياً وأكثر خبرة في الصناعة المصرفية بالنتيجة ستكون عملياتها المصرفية أكثر كفاءة، وإن من أهم الاستراتيجيات العملية لمواجهة هذا التحدي هو أن تعمل المصارف الإسلامية على تقديم الخدمات بكفاءة عالية وإن المنافسة المتزايدة تخلق الحاجة للوصول إلى معلومات من شأنها المساهمة بتقييم الكفاءة للقطعات المصرفية وتحديد القطعات الكفؤة التي تعتبر مرجعاً لتلك التي لا تقع على مستوى الكفاءة التي يتعين عليها تحسين كفاءتها ويمكن استخدام اساليب مختلفة ومن هذه الاساليب أسلوب مغلف البيانات (DAE)، حيث هدفت الدراسة إلى استخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) لقياس كفاءة أداء عينة من المصارف الإسلامية عينة في ثلاثة دول (العراق، الأردن، السعودية) للمدة (2011-2020)، ولحداثة التجربة المصرفية الإسلامية في العراق فان المصارف الإسلامية في العراق تعاني من تحديات ومعوقات على صعيد الإطار المنهجي والتطبيقي، ولعدم التطبيق الصحيح لمرتكزات هذا النوع من المصارف، أثر ذلك على كفاءة أداء تلك المصارف، ويتمثل السؤال الأساسي لمشكلة الدراسة هو ما مدى كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق اسلوب مغلف البيانات (DEA) على بيانات ست مصارف إسلامية للفترة (2011-2020)، وتم تحليل البيانات والحصول على

النتائج باستخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) الاصدار الثاني، وإن نتائج الدراسة أظهرت أن أربعة مصارف حققت الكفاءة التامة وفق انموذج عوائد الحجم الثابتة (البلاد، الأردني الإسلامي، الدولي الأردني، الوطني الإسلامي العراقي). بينما حققت خمسة مصارف الكفاءة التامة وفق انموذج عوائد الحجم المتغيرة خلال المدة (2011-2020) (البلاد، الجزيرة، الأردني الإسلامي، الدولي الأردني، الوطني الإسلامي العراقي)، وتوصلت الدراسة إلى نصف المصارف العراقية عينة الدراسة غير كفؤة ولم تصل إلى حجمها الأمثل اقتصادياً، ويمكن تفسير ذلك لحداثة التجربة المصرفية الإسلامية في العراق وبسبب الظروف الامنية والسياسية وكون معظم المصارف الإسلامية العراقية صغيرة، فأغلب المصارف يتركز في العاصمة بغداد وتمتلك فروع قليلة في المحافظات، مما ينعكس سلباً على حجم عملياتها، ومن أهم التوصيات التي أكدت عليها الدراسة للمصارف الغير كفؤة إجراء دورات تدريبية مكثفة، والارتقاء بكفاءة الموظفين من خلال التدريب لتحسين مهاراتهم ورفع الكفاءة، وذلك كون العنصر البشري يعد من الركائز المهمة للارتقاء بالأداء المصرفي، وفي ظل المنافسة المحتدمة يجب على المصارف الإسلامية تقديم خدمات كاملة، وأن تساهم بتمويل كافة القطاعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، قياس كفاءة الأداء، مغلف البيانات.

ÖZET

Bu dönemde bankacılık sektöründe bankacılık faaliyetlerinin etkinliği sorusu önemli bir yer tutmaktadır. Son yirmi yılda İslami bankacılık, birçok Arap ve Müslüman ülkede ve dünyanın diğer ülkelerinde önemli gelişmeler görmüş ve yaygınlaştırmıştır ve bu gelişme, küresel ekonomiye açılma, sermaye hareketinin serbestleşmesi gibi birçok faktörden kaynaklanmaktadır. ve yapısal reformlar. Finansal sistemin ve piyasaların genel entegrasyonu, bu kurumların varlıklarının, mevduatlarının ve kârlarının büyümesine ve yüksek düzeyine yansır. Buna rağmen, İslami bankalar hala birçok zorluk ve zorlukla karşı karşıyadır ve belki de en önemli zorluklar, İslami bankacılık finansal ürünleri sunan İslami pencereler açan geleneksel bankalardır ve bu bankaların bankacılık sektöründe uzun bir geçmişe ve yapabileceklerinden daha fazla deneyime sahiptir. Bu sayede bankacılık işlemleri daha verimli hale gelmektedir. Zorluğu çözmeye yönelik en önemli pratik stratejilerden biri, İslami bankaların hizmet sağlamadaki yüksek etkinliğidir ve artan rekabet, bankacılık sektörünün etkinliğini değerlendirmeye ve fonksiyonel bölümleri belirlemeye yardımcı olan bilgilere ihtiyaç doğurmaktadır. Veri Ortamı Analizi (VZA) yöntemi de dahil olmak üzere bir dizi yöntem kullanılabilir. Çalışmanın amacı, üç ülkedeki (Irak, Ürdün, Suudi Arabistan) İslami bankalardan oluşan bir örneklemin (2011-2020) dönemindeki etkinliğini veri zarflama yöntemi (VZA) kullanarak ölçmektir. Irak'ta İslami bankacılığın yeni deneyimi ile ilgili olarak, Irak'taki İslami bankalar hem metodolojik hem de uygulamalı çerçevelerde zorluk ve engellerle karşılaşmakta ve bu tür bankaların temel ilkeleri gerektiği gibi uygulanmamaktadır. 2011-2020 dönemi için çalışmanın amaçlarına ulaşmak için (VZA) uygulanmış ve materyal analiz edilmiş ve veri zarfının (VZA) ikinci baskısı uygulanarak sonuçlar elde edilmiştir. Çalışmanın sonuçları, sabit hacimli getiri modeline göre (Al-Bilad, Jordanian Islamic, Jordanian International, Irak Ulusal İslami) dört bankanın tam etkinliğe ulaştığını göstermiştir. (2011-2020) döneminde beş banka değişken hacimli getiri modelinden tam verim elde etmiştir (Al-Bilad, Al-Jazeera, Urdun islam, Urdun Ulusal, Irak islami ulusal). Çalışma, İslami bankacılık deneyiminin yeni olması, Irak'taki güvenlik ve siyasi koşullar ve Irak bankalarının çoğunun küçük olması nedeniyle, örnek alınan Irak bankalarının yarısının verimsiz olduğunu ve optimal mali büyüklüklerine ulaşmadığını ortaya koydu. bu nedenle bankaların çoğu başkent Bağdat'ta yoğunlaşmış ve taşrada çok az şubesi olması faaliyetlerini olumsuz etkilemiştir. Çalışmanın en önemli tavsiyelerinden biri, verimsiz bankaların kişisel becerilerini geliştirmek ve verimliliği artırmak için yoğun

eğitimler yapmaları ve eğitim yoluyla verimliliklerini artırmaları gerektiğidir. İslami bankaların zorlu rekabet karşısında ekonomik kalkınmayı sağlayabilmeleri için tam hizmet vermeleri ve tüm sektörlerin finansmanına katılmaları gerekmektedir.

Anahtar Sözcükler: İslami bankacılık, performans ölçümü, performans, veri zarfı.

ABSTRACT

The question of the effectiveness of banking activities in the banking sector during this period occupies an important place. In the last two decades, Islamic banking has seen significant developments and spread in many Arab and Muslim countries and other countries of the world, and this development is due to many factors, such as opening up to the global economy, liberalization of capital movement and structural reforms. The overall integration of the financial system and markets is reflected in the growth and high level of assets, deposits and profits of these institutions. Despite this, Islamic banks still face many challenges and difficulties, and perhaps the most significant challenges are the conventional banks that have opened Islamic windows offering Islamic banking financial products, and these banks have a long history in the banking sector and more experience than they are capable of doing. This makes banking operations more efficient. One of the most important practical strategies to solve the challenge is the high efficiency of Islamic banks in providing services, and increasing competition creates the need for information that helps to assess the efficiency of the banking sector and identify functional divisions. A number of methods can be used, including the Data envelopment Analysis (DEA). The objective of the study is to measure the efficiency of a sample of Islamic banks in three countries (Iraq, Jordan, Saudi Arabia) over the period (2011-2020) using the data envelopment analysis (DEA). Regarding the new experience of Islamic banking in Iraq, Islamic banks in Iraq face difficulties and obstacles in both methodological and practical frameworks, and the basic principles of such banks are not properly implemented. In order to achieve the objectives of the study for the period 2011-2020, (DEA) was applied and the material was analyzed, and the results were obtained by applying the second edition of the data envelope analysis (DEA). The results of the study showed that four banks (Al-Bilad, Aljazira, Jordanian Islamic, Jordanian Islamic, Jordanian International, Iraqi National Islamic) achieved full efficiency according to the fixed-volume return model. Five banks achieved full efficiency from the variable-volume return model (Al-Bilad, Al-Jazeera, Jordanian Islamic, Jordanian International, Iraqi National Islamic) during the period (2011-2020). The study revealed that half of the sampled Iraqi banks were inefficient and did not reach their optimal financial size, due to the newness of the Islamic banking experience, the security and political conditions in Iraq, and the small size of most Iraqi banks. For this reason, most of the banks are concentrated in the capital

Baghdad and have very few branches in the provinces, which has negatively affected their operations. One of the most important recommendations of the study is that inefficient banks should conduct intensive trainings to improve their personal skills and increase efficiency and increase their efficiency through training. Islamic banks need to provide full service and participate in the financing of all sectors to ensure economic development in the face of tough competition.

Keywords: Islamic banking, performance measurement, performance, data envelope.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Veri zarfını kullanarak Iraklı islami bankaların performansının etkinliğinin ölçülmesi Ürdün ve Suudi islami bankalarla ile (2011-2020) dönem için karşılaştırmalı bir analitik çalışma.
Tezin Yazarı	Mortaza Kuhdhair Hussein ALBADRI
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES
Tezin Derecesi	yüksek lisans
Tezin Tarihi	02.02.2023
Tezin Alanı	Finans ve Bankacılık Bölümü
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	184
Anahtar Kelimeler	İslami Bankacılık, Performans Verimliliği Ölçümü, Veri Zarfı

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية باستخدام مغلف البيانات دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية للمدة (2011- 2020).
اسم الباحث	مرتضى خضير حسين
اسم المشرف	د. عيسى ريس احمد الجبوري
المرحلة الدراسية	ماجستير
تاريخ الرسالة	02.02.2023
تخصص الرسالة	قسم العلوم المالية والمصرفية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك – معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	184
الكلمات المفتاحية	الصيرفة الإسلامية، قياس كفاءة الأداء، مغلف البيانات

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	Measuring the efficiency of the performance of Iraqi Islamic banks using the data envelope comparative analytical study with Jordanian and Saudi Islamic banks for the period (2011-2020).
Author of the Thesis	Mortaza khudhair Hussein ALBADRI
Advisor of the Thesis	Asst. Prof. Dr. Essıa Rıes Ahmed ABU RIES
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	02.02.2023
Field of the Thesis	Bankacılık ve Finans Bilimleri Bölümü
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	184
Keywords	Islamic Banking, Performance Efficiency Measurement, Data Envelope

الاختصارات

DEA: اسلوب مغلف البيانات

DMAUS: وحدات اتخاذ القرار

موضوع البحث

باتت المصارف تمثل العصب والشريان الابهر والعمود الفقري للاقتصاد والمحرك الأساس لحركة الأموال، كونها تعمل على تنميتها والحفاظ عليها وتوظيفها واستثمارها في مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية حيث باتت المصارف تمارس دور جوهري في الواقع الاقتصادي لكافة الدول، فلا يمكن أن يكون الاقتصاد متطوراً ومتقدماً بدون وجود نظام مالي ومصرفي متطور، وحسب المفهوم التقليدي تؤدي المصارف دور الوسيط بين المدخرين ممن لديهم فائض في الأموال والمقترضين ممن لديهم عجز مالي، وكون العمل التقليدي للمصارف يتسم بسعر الفائدة أي الربا في معاملاتها لذلك فإن أغلب البلدان الإسلامية حاولت البحث عن البديل بما ينسجم مع طبيعة ومعتقدات المجتمعات الإسلامية وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية فكان لجهود العلماء والباحثين دور جوهري في انطلاق المصارف الإسلامية التي تعد الحدث الأكبر على مستوى الساحة المصرفية، وإن المؤسسات المصرفية الإسلامية تعمل وفق ضوابط وأحكام الشريعة ومبدأ الشراكة في الربح والخسارة وإن ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو تعدد صيغ التمويل والاستثمار وتتعامل مع الائتمان بحدود البيوع الشرعية، ولم يقتصر انتشار المصارف الإسلامية على الدول الإسلامية بل تعدى إلى الدول الغربية، وعملت بعض المصارف على فتح ما يعرف بالنوافذ الإسلامية، وعلى الرغم من هذا التطور الكبير لكن الكثير من المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من صعوبات ومعوقات وتحديات كثيرة تجعلها غير قادرة على المنافسة مع المصارف التقليدية العالمية، ويعود ضعف تنافسها إلى أنه بعض البلدان الإسلامية تعاني من ضعف في الأطر التطبيقية والقانونية التي تبنت التجربة المصرفية ومن بين تلك الدول العراق، ولذا لابد على الباحثين والمتخصصين الخوض في هذا الحقل والقيام بأبحاث ودراسات في سبيل تطوير هذا العمل لرفد عجلة التنمية الاقتصادية، والاهتمام أكثر بالقطاع المصرفي الإسلامي لدفع عجلة الاقتصاد والتنمية للبلدان الإسلامية والعربية خصوصاً.

أهداف البحث وأهميته

الهدف من الدراسة هو قياس كفاءة أداء عينة من المصارف الإسلامية العراقية باستخدام اسلوب مغلف البيانات وكذلك قياس كفاءة أداء عينة من المصارف الإسلامية السعودية والأردنية ومقارنة كفاءة الأداء بين المصارف الإسلامية العراقية والسعودية والأردنية، حيث باتت المصارف الإسلامية تمثل مركز استقطاب لكثير من الباحثين والمفكرين والمستثمرين في القطاع المالي والمصرفي تحديداً بعد المطبات والازمات التي عصفت بالمصارف التقليدية بكافة أشكالها وكان آخرها أزمة الرهون العقارية التي أطاحت بمصارف كبيرة، ونظراً لحداثة التجربة المصرفية الإسلامية في العراق والزيادة المستمرة والمتسارعة في عدد المصارف الإسلامية التقليدية خاصةً بعد عام 2003 وانفتاح الاقتصاد، لذا كان من المهم إجراء هذه الدراسة لتقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع مصارف إسلامية عربية، لغرض تحديد موطن الضعف والقوى وتصحيح المسارات، تتميز الدراسة الحالية بمقارنة عينة من المصارف الإسلامية العراقية مع عينة من المصارف العربية باستخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) لتحديد قدرة المصارف الإسلامية العراقية على منافسة المصارف الإسلامية العربية، ولوضع الخطط الصحيحة وحل المشاكل إن وجدت.

فرضيات الدراسة

تتمركز فرضية الدراسة حول ضعف كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع مثيلاتها في السعودية والأردن وتنبثق منها فرضيات فرعية.

1.إرتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف السعودية والأردنية.

2.قلة القروض الممنوحة بالمقارنة مع المصارف الإسلامية السعودية والأردنية.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والكمي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، ولذلك عمد الباحث إلى استخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) لقياس مؤشرات كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية والمقارنة بينها خلال سنوات الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية جاء الفصل الأول بثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وتطورها في حين تناول المبحث الثاني مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وأدوات التمويل بينما تناول المبحث الثالث المخاطر والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية وإجراءات إدارة المخاطر، فيما تناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي لقياس كفاءة الأداء وبمبحثين تناول المبحث الأول مدخل فكري معاصر لتقييم الأداء بينما تناول المبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للكفاءة المصرفية، بينما تناول الفصل الثالث قياس كفاءة المصارف الإسلامية باستخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) تناول المبحث الأول قياس كفاءة المصارف الإسلامية أما المبحث الثاني تناول خطوات اسلوب مغلف البيانات على المصارف الإسلامية عينة الدراسة، واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم استنباطها من الجوانب النظرية والكمية للدراسة.

مشكلة البحث

"بالرغم من هذا التطور إلا أن الكثير من المصارف الإسلامية تعاني من صعوبات كثيرة تجعلها لا تستطيع المنافسة مع باقي المصارف التقليدية العالمية، ويرجع ضعف تنافسها إلى أن بعض الدول الإسلامية تعاني من خلل في الأُطُر التطبيقية والقانونية التي تبنت تلك التجربة، ومن بين تلك الدول العراق" (الطائي، 2:2019) و(الزبيدي، 1:2014)، ونظراً للظروف السياسية والاقتصادية ولحداثة التجربة المصرفية الإسلامية في العراق فإن

المصارف الإسلامية في العراق تعاني من تحديات ومعوقات على صعيد الإطار المنهجي والتطبيقي، ولعدم التطبيق الصحيح لمرتكزات هذا النوع من المصارف، أثر ذلك على كفاءة أداء تلك المصارف، ويتمثل السؤال الأساسي لمشكلة الدراسة هو ما مدى كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية الأردنية والسعودية.

حدود البحث ونطاقه والمشكلات التي واجهت الباحث

تناولت الدراسة عينة من المصارف الإسلامية لدولتين عربيتين بالإضافة إلى العراق وهي كل من المملكة السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، لما تمتلك هاتين الدولتين من تجربة مميزة في مجال الصيرفة الإسلامية ودور كبير في دعم وإنجاح وتطوير المصارف الإسلامية العاملة فيها، وتناولت الدراسة المصارف الإسلامية آنفة الذكر للفترة بين 2011-2020.

الدراسات السابقة

إن الاطلاع والوقوف على الجهود المعرفية السابقة ساعد الباحث على صياغة المتطلبات وتحديد توجهات الرسالة وفيما يأتي مجموعة من الجهود المعرفية البحثية والعلمية، وعلى الباحث الوقوف على أهم المشاكل التي تطرقت إليها والتعرف على الاساليب والمنهج الذي اتبعته تلك الدراسات والنتائج التي توصلت لها والتوصيات، حتى ينطلق الباحث من حيث انتهى الآخرون، والتطرق إلى مالم يتم التطرق له من قبل الآخرين، وتم تناول الجهود المعرفية العربية والأجنبية وهي كما يأتي:

1. دراسة (المحمدي، 2021) الموسومة (قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية تهدف الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية للفترة (2010-2019) من أجل تمييز المصارف الكفؤة

التي تمكنت من استعمال المدخلات لتحقيق قدر أكبر من المخرجات وتحديد المصارف الغير كفؤة التي لم تتمكن من إنتاج قدر أكبر من المخرجات مما هو متوفر لها من المدخلات، وكذلك تحديد الحلول المطلوبة الواجب على المصارف الغير كفؤة اتباعها وتطبيقها، للوصول إلى درجة الكفاءة النسبية التامة، حيث ضمت الدراسة عينة من المصارف العراقية، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، ومن أهمها أن بعض المصارف الحكومية لا تتمتع بالكفاءة التقنية مما يعني أنها لا تحسن استخدام المدخلات لتحقيق مستوى أمثل من المخرجات، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة مصارف مرجعية وهي كل من (مصرف الرشيد، مصرف الرافدين، مصرف النهرين الإسلامي).

2. دراسة (الزبيدي، 2014) الموسومة (تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية) هناك عدة أهداف لهذه الدراسة من أهم هذه الأهداف هي تقييم كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية العراقية كونها تجربة حديثة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية، وكذلك تقييم كفاءة الأداء لبعض المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية والمملكة الأردنية. وإجراء مقارنة بين كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية ومثيلاتها في الإمارات والأردن، إضافةً إلى ذلك تحليل معمق لبعض مؤشرات الأداء الرئيسية وقياس محتواها، حيث ضمت الدراسة عينة من المصارف الإسلامية العراقية، والمصارف الإسلامية الإماراتية والمصارف الإسلامية الأردنية (2005-2014)، ومن أهم النتائج التي جاءت بها الدراسة هي كل من مؤشرات السيولة والنمو والأمان والربحية للمصارف الإسلامية العراقية شهدت تذبذباً بمعدلات النمو الحاصلة خلال فترة الدراسة ويعود ذلك لحداثة التجربة المصرفية الإسلامية فضلاً عن المناخ الاقتصادي والمالي والأمني والسياسي المتذبذب والمتردي في العراق خلال مدة الدراسة، إضافةً إلى الأسباب المرتبطة بإدارة المصرف ومجلس الإدارة والخطط واقتصارها على عمليات محدودة وعدم الخوض في الاستثمار وخدمة المجتمع والذي يمثل الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك ضعف مؤشر الربحية الكلي للمصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المؤشرات الكلية للمصارف

الإسلامية الإماراتية والأردنية وذلك ما بينته نتائج القياس الخاصة بمؤشر الربحية الكلية، إذ جاء العراق في المرتبة الأخيرة بعد الأردن والإمارات. إضافةً إلى ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار بالمصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية في الإمارات والأردن.

3. دراسة (عطار، 2013) الموسومة (قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية) تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح الجزء النظري لعملية تقييم الأداء المصرفي على العموم والكفاءة المصرفية على وجه الخصوص، وكذلك قياس تطور ونمو الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وبيان الطرق الكمية المستعملة في قياس الكفاءة المصرفية، وإجراء مقارنة مع المصارف التقليدية الخاصة، والهدف من هذه الدراسة قياس وتحليل الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من خلال استخدام المعيار التاريخي والصناعي والمقارنة مع قطاع المصارف الخاصة التقليدية، شملت العينة المصارف الخاصة السورية والبالغ عددها ثمانية مصارف ومنها مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2007-2010)، توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج ومن أهمها هو تمكن مصرف سورية الدولي الإسلامي أن يحقق مستوى كفاءة مصرفية مثلى حيث حقق المصرف متوسط درجة كفاءة بلغت 100% خلال فترة الدراسة أي مستوى كفاءة تام أي إن المصرف تمكن من استغلال مدخلاته من الودائع ورأس المال بالصيغة المثلى، وأن يصنع لنفسه اسماً في القطاع المصرفي السوري حيث حقق تقدماً ملحوظاً من خلال عمليات جذب الودائع والتمويل والاستثمار وزيادة أصوله، كذلك تمكن مصرف سورية الدولي الإسلامي من تحقيق مستوى ربح أعلى من المتوسط العام لبقية المصارف المدروسة بنسبة 20% وأن يحتل المركز الثاني من بين المصارف المدروسة، كذلك لا يوجد اختلاف أساسي ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لبقية المصارف المدروسة باستثناء مصرف سورية الدولي الإسلامي والخليج، لم يتمكن مصرف سورية من استخدام أصوله بشكل كفوء حيث بلغ متوسط العائد على الأصول 0.43 وهو أقل من مستوى المتوسط العام البالغ 0.63% ليحصل المصرف بذلك على المركز السادس

من بين المصارف عينة الدراسة، كما يوجد فرق رئيسي ذو دلالة احصائية بين متوسط مؤشر العائد على الأصول لمصرف سورية وبين متوسط هذا المؤشر لكل من مصرف الخليج ومصرف التجارة والتمويل، أما لبقية المصارف المدروسة ليس هناك اختلاف أساسي بين متوسط مؤشراتها المدروسة ومتوسط هذا المؤشر لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

4. دراسة (بو رقبة، 2011) الموسومة (الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة)، تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف من أهمها، هي بيان ماهية الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها بالمصارف، العمل على تحديد العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية، وتهدف الدراسة أيضاً إلى تحليل وفورات الحجم إذا وجدت من أجل معرفة الحجم الأمثل للإنتاج في المصارف الإسلامية، وكذلك تهدف إلى تقدير مرونة الإحلال المرونة السعرية للمدخلات للمصارف الإسلامية وتحليل دلالتها، تتكون عينة الدراسة من 32 مصرف موزع على ثمانية بلدان وهي كل من (الكويت، البحرين، الإمارات، السعودية، قطر، اليمن، مصر، الأردن) للفترة (2000-2008)، وعلى الرغم من ذلك فإن انتشارها السريع والتوسع في العالم والإقبال الكبير على خدماتها هذا يدل على وجود حاجات مصرفية كامنة لم تستطيع المصارف التقليدية توفيرها، وذلك لوجود عدد كبير من المسلمين يلتزمون بأحكام الشريعة الإسلامية، وهناك موضع تشابه واختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية، أما التشابه يعد كل منها وسيط أما الاختلاف فيرجع إلى اعتماد سعر الفائدة ففي المصارف التقليدية يعتمد عليها في التعامل باعتبارها أساس النشاط المصرفي، أما المصارف الإسلامية تمنع التعامل بسعر الفائدة أخذاً وعطاً باعتبارها ربا وهو محرم شرعاً. أما ما يتعلق بالجانب التطبيقي فان مرونة الاحلال بين مختلف المدخلات في معظم المصارف الإسلامية موجبة، أي بمعنى هناك إمكانية إحلال بين مختلف المدخلات، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة على إن المصارف التقليدية أكبر كفاءة من المصارف الإسلامية وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة أو في التوليف والخلط بين هذه الموارد بشكل أمثل والتحكم بالتكاليف، وإن كل

من المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة من أجل الوصول إلى المخرجات باستخدام المزيج الأمثل لهذه الموارد، ونلاحظ أن التحكم في التكاليف يكون أقل في المصارف الإسلامية والتقليدية ويعود ذلك إلى عدم الكفاءة في المزج بين الموارد المتاحة بصورة مثلى.

5. دراسة (الطائي، 2019) الموسومة (تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Patrol دراسة تحليلية مقارنة لمجموعة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للفترة (2011-2017)، تهدف الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Patrol وكذلك المقارنة بين أداء المصارف الإسلامية العراقية والأردنية والسعودية ومعرفة مركز كل مصرف حسب الأداء وتحديد العوامل التي تؤثر في تقييم الأداء للمصارف الإسلامية في ظل نموذج Patrol، شملت عينة الدراسة المصارف الإسلامية في ثلاثة دول هي كل من العراق والأردن والسعودية للمدة (2011-2017)، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود ضعف في كل من مؤشرات (الجودة، الأداء والتنظيم) والتوجه على المرابحة مع قلة استعمال الأدوات الأخرى كالمضاربة والمشاركة تخوفاً من الخسارة بسبب ارتفاع مخاطرها إضافةً إلى أدوات أخرى لم تستعملها المصارف ويظهر ذلك من خلال تحليل نموذج Patrol، وارتفاع نسبة السيولة في المصارف العراقية تليها المصارف الأردنية ثم السعودية هذا يدل على ضعف الاستثمار في المصارف الإسلامية العراقية وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة.

6. دراسة (الهبيل، 2013) الموسومة (قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SAF دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)، الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى قدرة تمتع المصارف المحلية في فلسطين بالكفاءة المصرفية، دراسة تطبيقية على جملة من المصارف المحلية الفلسطينية، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن المصارف الفلسطينية تتمتع بكفاءة إحلال بين مدخلاتها لكنها ليس لديها القدرة على التحكم في تكاليفها من حيث أسعار المدخلات حيث أنها لم تتمكن من تحقيق مرونة سعرية

لكل من رأس المال الثابت والعمل لكن استطاعت من تحقيق مرونة طلب سعرية لرأس المال النقدي، كما أنها لم تتمكن من تحقيق وفورات حجم وكذلك وفورات نطاق، وبينت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية بأن المصارف الفلسطينية محل الدراسة استطاعت تحقيق مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكن الكفاءة التخصصية ضعيفة وبالنتيجة كفاءة التكاليف.

7. دراسة (بتال، 2012) الموسومة (قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات) هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة للفترة (2007-2009) باستخدام اسلوب مغلف البيانات، وكذلك بيان العلاقة بين إجراءات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية، ودراسة وتحليل أثر إجراءات الإصلاح المالي والمصرفي على قطاع المصارف العراقية الخاصة بعد سنة (2004)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام اسلوب مغلف البيانات على 20 مصرف خاص للفترة (2007-2009) وبتطبيق انموذج عوائد الحجم المتغير من خلال تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج باستخدام اسلوب مغلف البيانات، تناولت الدراسة جملة من المصارف العراقية الخاصة بلغ عددها 20 مصرف، وضحت نتائج الدراسة أن خمسة من المصارف تمكنت من تحقيق الكفاءة الكاملة (المنصور، بغداد، إيلاف الإسلامي، الأهلي) وفق انموذج عوائد الحجم المتغير، بينما ثلاثة مصارف (الشمال، بغداد والمنصور) حققت كفاءة كاملة وفق انموذج عوائد الحجم الثابت للفترة (2007-2009)، ووضحت الدراسة أن سياسية الإصلاح المصرفي التي تم إتباعها بعد عام (2004) في العراق ساهمت في تحسين مستوى الكفاءة للمصارف الخاصة، كما بينت النتائج أن ثلثي المصارف لم تبلغ الحجم الأمثل اقتصادياً، ويمكن توضيح ذلك كون أغلب المصارف العراقية الخاصة صغيرة نسبياً، فأغلبها يتركز في بغداد وليس لديها فروع كثيرة في بقية المحافظات، مما انعكس على حجم العمليات لتلك المصارف. ومن خلال النتائج التطبيقية للدراسة تم إثبات وجود علاقة طردية بين الدور الرقابي والإشرافي من قبل

المصرف المركزي العراقي من خلال تطبيق نظام (Camel) للتصنيف المصرفي على المصارف الخاصة ومستويات الكفاءة المصرفية في قطاع المصارف العراقية الخاصة للفترة (2007-2009).

8. دراسة (Abedifar et.al, 2011) الموسومة (المخاطر والاستقرار في المصارف الإسلامية)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان المخاطر والاستقرار للمصارف الإسلامية البالغ عددها 456 مصرف في 22 دولة للمدة (2001-2008)، تناولت جملة من المصارف الإسلامية، من أهم النتائج التي أشارت لها الدراسة هو أن مخاطر الائتمان بالمصارف التقليدية أقل منها في المصارف الإسلامية حيث تكون أعلى، ليس هناك اختلاف أو فرق كبير بين المصارف التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمخاطر الإعسار.

9. دراسة (Abdulrahman and Rosman, 2013) الموسومة (كفاءة المصارف الإسلامية دراسة تحليل مقارن لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا)، تهدف الدراسة إلى أن تكون المصارف الإسلامية ذات كفاءة وفعالية لتحمل المنافسة والأزمات المالية، وكذلك إلى مقارنة كفاءة المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا. وتم قياس الكفاءة باستخدام اسلوب مغلف البيانات باعتماد منهج الوساطة، حيث شملت العينة 63 مصرف إسلامي، للمدة (2004-2006)، تناولت الدراسة جملة من المصارف الإسلامية، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو أن العامل الرئيسي لعدم الكفاءة التقنية بين المصارف الإسلامية يتمثل بحجم العمليات للمصارف، استطاعت المصارف الإسلامية عموماً تحقيق درجة عالية للكفاءة الفنية البحتة، وتمكنت إدارة المصرف من التحكم بالتكاليف واستغلال المدخلات لتحقيق أعلى قدر من الكفاءة. وجد أن بعض المصارف في آسيا أكثر كفاءة من الموجود في دول المنطقة.

10.الدراسة (Hassaan, 2006) الموسومة (الكفاءة النسبية للمصارف الإسلامية)، الهدف من هذه الدراسة البحث عن الكفاءة النسبية للمصارف الإسلامية في العالم وذلك من خلال تحليل عينة للمصارف

الإسلامية للفترة (1665-2001). وذلك من خلال استخدام الطريقة المعلمية (التكلفة، الكفاءة والربح) واللامعلمية (تحليل محفظة البيانات) لفحص كفاءة هذه المصارف. وأن تحليل محفظة البيانات يستخدم خمسة مقاييس كالتقنيات والتكلفة وتخصيص الموارد وغيرها، ويتم احتساب درجات الكفاءة وربطها مع مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية، تناولت الدراسة جملة من المصارف الإسلامية، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل كفاءة نسبياً بالمقارنة مع المصارف التقليدية في العالم، كما تبين أن مقاييس الكفاءة مع العائد إلى حقوق المساهمين والعائد على حقوق المساهمين، وهذا يدل إمكانية استخدام مقاييس الكفاءة بالتزامن مع النسب المحاسبية التقليدية لتحديد أداء المصارف الإسلامية.

11. دراسة (Pervez Avais, 2011) الموسومة (المبادئ المصرفية الإسلامية الخالية من الفوائد المصرفية في باكستان)

الهدف من الرسالة وصف وتحليل كيفية تتبع ثلاثة مصارف إسلامية في دولة باكستان مبادئ الصيرفة الإسلامية، تناولت الدراسة ثلاثة مصارف إسلامية في دولة باكستان، من أهم النتائج التي توصلت لها الرسالة أن المصارف الإسلامية الباكستانية لا تلتزم باتباع المبادئ بشكل كامل، وهناك بعض المبادئ التي يتم اتباعها بنجاح، مبدأ أنه يجب أن يكون هناك بعض المخاطر وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة (PLS) ولكن لم يتم اتباع بعض المبادئ (الخسارة هي مقسوماً وفقاً لاستثمار رأس المال من مصرفين من أصل ثلاثة مصارف تمت مقابلتهم، يجب أن يتحمل المقرض وحده المخاطر). علاوة على ذلك، عند المقارنة مع الخدمات المصرفية التقليدية، تختلف المبادئ عن المصارف الإسلامية في باكستان.

12. دراسة (Ahmedian and Bahmanyar, 2013)، الموسومة (الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقابل المصارف التقليدية: حالة ماليزيا) تهدف هذه الدراسة إلى فحص الأداء المالي لنظامين مصرفيين مختلفين في

ماليزيا: إسلامي مقابل تقليدي. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مقارنة نسبة ربحية المصارف بما في ذلك العائد على الأصول وكذلك العائد على حقوق الملكية ومعرفة سلوكها في الأزمة المالية العالمية لعام 2008. من أجل المقارنة بين هذين النظامين المصرفيين. تم اختيار أربعة عشر مصرف ماليزي سبعة مصارف إسلامية وسبعة مصارف تقليدية، ومن أهم نتائج الدراسة بعد استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف عن الفترة 2005-2011. عند تطبيق برنامج E-views تم إجراء تحليل الارتباط والانحدار على البيانات ومحاولة اكتشاف تأثير بعض المتغيرات المستقلة العوامل الخاصة بالمصرف بما في ذلك كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول والإدارة والكفاءة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصارف، كان أداء المصارف التقليدية أفضل من نظائرها الإسلاميين من حيث الربحية. ومع ذلك كان أداء المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية لعام 2008 أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف الإسلامية

المبحث الأول: المصارف الإسلامية (المفهوم، النشأة، الأهمية، الأهداف والسمات)

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

يعود لفظ المصرف في الأساس إلى كلمة ايطالية معناها المائدة. وكان الصيارفة يمارسون أعمال التجارة بالنقود في الموانئ والاسواق وذلك بعرض نقودهم على مناضد أمامهم تدعى (BANCO)، ومع تطور العمل المصرفي برزت كلمة بنك (BANK) الإنجليزية، ويقابلها المصرف في العربية، والمصرف في الفقه مأخوذ من الصرف، وهو المحل الذي يتم فيه الصرف أي صرف النقود، أي مبادلة النقود مع بعضها البعض.

والصرف في اللغة هو تغيير الشيء من حالة إلى حالة أي إبداله بغيره، أي بيع النقد بالنقد، وإن استعمال كلمة بنك أوسع من كلمة مصرف ويعود ذلك لقيام المصرف بأكثر من مجرد عمليات الصرافة، أما ما يتعلق بمفهوم المصارف الإسلامية فقد تم تعريفه من قبل اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على إنها تلك المصارف والمؤسسات المالية التي ينص قانون تأسيسها ونظامها الأساسي على الالتزام بضوابط وتعاليم وأحكام الشريعة واستبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاً [1]، وأن مفهوم المصارف الإسلامية يتمثل في أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل على تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، كما تمارس عمليات التمويل والاستثمار في شتى المجالات بما يتفق مع قواعد وضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف زرع القيم الإسلامية في المعاملات ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال توظيف واستثمار الأموال للمساهمة في تحقيق التنمية

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008)109/1.

المستدامة للمجتمعات الإسلامية [1]، كما تعمل المصارف الإسلامية على تقديم مجموعة من الخدمات المالية المصرفية المتنوعة بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة للمجتمعات الإسلامية [2].

تنطلق المصارف الإسلامية ابتداءً من أن المال لله والانسان مستخلف فيه بما يخدم عباد الله فليس للإنسان الحرية المطلقة في التصرف في ماله لأن الملكية الحقيقية لله تبارك وتعالى، حيث أن أساس عمل المصارف الإسلامية يقوم على الغنم بالغرم ولا ضرر ولا ضرار والنقود لاتلد نقود ولكن تنمو بفعل استثمارها وتحمل المخاطر من خلال المشاركة ربحاً وخسارةً وتتبع منهج يجنب المعاملات أي محظورات شرعية ويعمل على توفير الأدوات المالية التي هي من صميم الشريعة وتنطلق من مفهوم أن الملكية لله امتثالا لقوله تعالى ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة :120]، إذاً الناس ليسوا أحرار في التصرف في أموالهم بل يجب التصرف بها بما يرضى الله ولذلك على المصارف الإسلامية التصرف مع المجتمع مودعين ومستثمرين بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية [3].

أن المصرف الإسلامي يعد خليط من المصارف الاستثمارية والتجارية لكن يعمل وفق الشريعة الإسلامية وإن لب عمله هو تجميع الموارد المالية واستبدال سعر الفائدة بمعدل العائد على النشاط الحقيقي وتمتلك المصارف الإسلامية مجموعة من الأدوات والتقنيات القائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر والأرباح [4]، فمن الملاحظ أن القطاع المصرفي الإسلامي في العقود الماضية نما حيث بلغت الأصول المالية ما يزيد على 1.7 ترليون دولار في

---

[1] ريمون يوسف فرحات، **المصارف الإسلامية**، (بيروت: دار الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، 2007)17/2.

[2]Hassan, Kabir& Lewis, Mervyn," Handbook of Islamic Banking", Edward Elgar publishing, Nc., Northampton, USA., 2007, p2.

[3] شهاب احمد العز عزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، (عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011) 1/ 385.

[4] Pervez, Avais," Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan: Study focusing on three Islamic Banks in Pakistan", MALARDALEN UNIVERSITY, SWEDEN, School of Sustainable Development of Society and Technology, 2011,p12.

جميع أنحاء العالم وأن غالبية هذه الأصول تعود إلى مصارف تقع في بلدان الشرق الأوسط، ويرى البعض أن المصارف الإسلامية تختلف في أعمالها عن المصارف التقليدية من حيث الشكل والمضمون [1]، وقبل الولوج إلى لب المصرف الإسلامي يجب علينا التعرف على ماهية النظام المصرفي الإسلامي وهو النظام الذي يلتزم بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المالية المصرفية والاستثمارية وتتعامل المصارف التقليدية بالربا والإسلام يحرم الربا لذلك لابد من التوسع وإقامة النظام المصرفي الإسلامي لأنه لا يتعامل بالربا [2].

ويتضمن مفهوم المصارف الإسلامية عناصر رئيسية هي كالآتي [3]:

1.إستعباد التعامل بسعر الفائدة (الربا) والالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

2.حسن اختيار المشرفين على إدارة الأموال من أجل ضمان تطبيق مقاصد وأحكام الشريعة بالمعاملات المصرفية.

3.الصدق والشفافية والصراحة في المعاملات المصرفية (الإفصاح) حتى يتوضح لعملاء المصرف كيفية تحقيق العائد أي الربح على أموالهم المستثمرة من قبل المصرف.

4.تحفيز وتنمية الوعي الادخاري لدى العملاء وعدم اكتناز المال، والبحث عن الاستثمار في مشاريع ذات جدوى اقتصادية.

5.العمل على تحقيق التوازن في مختلف مجالات الاستثمار حسب الأولويات الإسلامية.

---

[1] Elnahass, Marwa; Izzeldin, Marwan & Abdulsalam, Omneya"Loan loss provisions, bank valuations and discretion: Acomparative study between conventional and Islamic banks", Journal of Economic Behavior & Organization, 103, 2014, p162.

[2] امنة صبري كريم الزبيدي، تقييم **كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، (2016)، ص38.

[3] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 1/ 111.

6.إخراج الزكاة من كافة المعاملات المصرفية المفروضة شرعاً.

فالمصرف الإسلامي مشروع اقتصادي يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ولهذا المشروع أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية [1]، ويمكن معرفة مفهوم المصرف الإسلامي من خلال مراجعة أراء بعض الكتاب والباحثين.

الجدول (1-1) مفهوم المصرف الإسلامي من منظور عدد من الكتاب والباحثين

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	المفهوم
1	الخضيري	1999	17	بأنها تلك المؤسسات التي تعمل وفق إطار الشريعة الإسلامية على جذب الموارد المالية من المجتمع وتوظيفها وتعظيمها واستثمارها بما يخدم المجتمع ويساهم في التنمية الاقتصادية.
2	الفلاحي		45	على إنها مؤسسات مالية تمارس العديد من الفعاليات والانشطة المالية والاقتصادية وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف التقليدية والتي تتعامل بأسعار الفائدة حيث تمارس المصارف الإسلامية نشاطها ومسؤولياتها المصرفية من خلال صيغة المشاركة والمضاربة والمرابحة وتعمل على دعم وتنمية الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وقد برز دور المصارف الإسلامية في البلدان الإسلامية منذ نهاية السبعينات وأصبح لها دور كبير خلال العقدين الأخيرين.
3	العز عزي	2011	11	أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية لجلب الأموال واستثمارها وفق مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية بما يساهم في بناء مجتمع متكافل وتحقيق العدالة في التوزيع وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع المال في مساره الصحيح.

[1] محمود حسين الوادي وحسين احمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009)1/ 42.

4	النجار			المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية تعمل على جمع الأموال واستثمارها لبناء مجتمع إسلامي متكامل وتحقيق العدالة في التوزيع من خلال وضع المال في مساره الصحيح.
5	الوادي	2009	42	يعرف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تمارس أعمالها المالية والتمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
6	الزحيلي	2003	516	المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية حديثة تستند في أعمالها على مقاصد واحكام الشريعة الإسلامية تعمل على جمع الأموال وتنميتها واستثمارها وفق اساليب وأدوات مالية مشروعة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المجتمع الإسلامي وتحقيق متطلبات التعاون الإسلامي وفق ضوابط الشريعة.
7	بو رقبة	2011	5	يعرف المصارف الإسلامية على أنها المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والاستثمارية والتجارية طبقاً للشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا أخذ وعطاء، ونظراً لهذه الخاصية المتفردة أطلق عليها العديد من الاسماء مثل مصارف المشاركة ومصارف التمويل البديل ومصارف التمويل الاخلاقي.
8	الزبيدي	2016	41	المصارف الإسلامية هي المؤسسات المالية التي تلتزم في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق منهج الوساطة القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومفهوم الوساطة يبرز دور المصرف كمؤسسة مالية تمارس دورها في جلب الأموال وتنميتها واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية وكوسيط مالي يمارس عملياته ضمن أحكام الشريعة.
9	السبلاني	2012	83	يعرف المصرف الإسلامي على أنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق ضوابط وأحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المالية

				والاستثمارية، وذلك بتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة في إطار الوكالة عامة أو خاصة.
10	المجيدي	2013	24	يعرفها على أنها مؤسسات مالية خاصة أو حكومية تعمل على جذب وجمع الفائض من الأموال من الأفراد من أجل توظيفها واستثمارها بما يحقق التنمية الاقتصادية والمجتمعية وذلك بما يتفق مع تعاليم وأحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها الأساسية.
11	العجلوني	2008		يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية نقدية تزاول الأعمال والخدمات المصرفية حيث تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها واستثمارها بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال ما تقدم من التعاريف السابقة لبعض الكتاب والباحثين، نستنتج أنه يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها المؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات المالية المصرفية من خلال جذب المدخرات واستثمارها بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادى وأحكام الشريعة الإسلامية، واجتناب التعامل بالربا في جميع معاملاتها المصرفية سواء كان ذلك في جذب وادخار الأموال أو في توظيفها واستثمارها، حيث تعمل على رعاية مصالح المجتمع وتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية في عملياتها الاستثمارية، وذلك من خلال استخدام صيغ المضاربة والمشاركة أو المرابحة، لتحقيق العائد المناسب من استثماراتها المتنوعة بما يحقق أرباح للمساهمين والمودعين بما يضمن تحقيق النمو والاستقرار المستمر، اذاً فالمصرف الإسلامي يمثل مؤسسة اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية (نشأتها، أهميتها، مميزاتها وأهدافها)

ثانياً: المصارف الإسلامية النشأة والأسباب

وجدت الصيرفة الإسلامية لتلبية رغبة وحاجات المجتمعات الإسلامية لتجنب الربا وأسعار الفائدة في التعامل المصرفي [1]، يتمثل أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية في بيت مال المسلمين حيث كان يهتم برعاية شؤون المسلمين وتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي، حيث كان بيت مال المسلمين يلبي متطلبات التمويل للمجتمع، وكانت المعاملات المالية تعتمد أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية [2]، وفي الزمن الذي كانت تعاني فيه الدول الإسلامية من التشظي والتناحر وغياب الفعل الحضاري الإسلامي بدأت بوادر الفكر الحضاري الغربي متمثلة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي بالتأثير في المجتمعات الإسلامية، وبدأت في العصر الحديث مع غزو واستعمار البلدان الإسلامية وإدخال النظام الرأسمالي وفي القرن التاسع عشر تم تأسيس فروع عديدة تابعة للمصارف التجارية الغربية ثم بعد استقلال البلدان الإسلامية تطور الأمر فتحولت إلى مصارف وطنية ثم تم تأسيس مؤسسات تشريعية تنظيمية وظيفتها تشريع القوانين عرفت بالمصارف المركزية أو مصرف الدولة وأولها المصرف الأهلي المصري (1898) ومع انتشار وتطور المصارف التجارية في العالم الإسلامي تصدى مجموعة من العلماء والفقهاء وحذروا من التعامل مع تلك البنوك وذلك كونها ربوية منهم الشيخ مُحَمَّد عبده ونشر مجموع من المقالات في مجلة (ترجمان القران) عام 1937 لم يبين حرمة المعاملات المصرفية فقط وإنما طرح البديل الإسلامي [3]، كانت الحاجة الملحة إلى مؤسسات مالية تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية لتلبية حاجة المجتمع. حيث يرجع تاريخ نشأة مؤسسات التمويل الإسلامي أو ما يعرف (صناديق الادخار) تعمل بدون فائدة في ماليزيا 1940، حيث بدأ التفكير المنظم المنهجي في وضع أساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وترك المعاملات المصرفية

---

[1] محمود حسين الوادي واخرون، **النقود والمصارف**، (عمان: دار المسيرة للنشرة والتوزيع، 2010)187/1.
[2] غسان السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات-تطلعات-نتائج**، (بيروت: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2012) 1/ 99.
[3] العجلوني، **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 75/1 .

الربوية وإقامة مصارف تقدم الخدمات المصرفية بما يتفق مع تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية [1]. وبدأت أول محاولة لتأسيس مصرف إسلامي سنة 1963 حيث تم إنشاء ما يعرف ببنوك الادخار المحلية في ميت غمر في جمهورية مصر العربية والتي أسسها د. أحمد النجار واستمرت التجربة ثلاث سنوات وكان الهدف منها هي حث الشارع على المشاركة في تكوين رأس المال المستخدم لتمويل المشروعات، وفي سنة (1971) تم إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي الذي نص قانون تأسيسه على استبعاد التعامل بسعر الفائدة (الربا) وتم إدراجها في جدول أعمال مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية لعام (1972) [2]. وقد بدأ العمل الحقيقي على إنشاء مصارف إسلامية تعمل وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية بمدينة جدة في السعودية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية البلدان الإسلامية سنة 1972 حيث هناك فقرة تنص على تأسيس بنك إسلامي دولي للبلدان الإسلامية، وفي عام (1973) اعترفوا وصرحوا وزراء المالية للدول الإسلامية بسلامة الفكرة والتوصية على دراستها من الجانب النظري والعلمي وتم ادراج هذه التجربة بمؤتمرات القمة الإسلامية ومجاميع الفقه والندوات الإسلامية ودراستها من قبل كبار الأساتذة وتمخض هذا الاهتمام عن تأسيس مصرفان إسلاميان وهما (المصرف الإسلامي للتنمية) بجدة والهدف منه تحقيق التنمية التجارية الداخلية والخارجية والعمل على توفير الدراسات الاقتصادية ووسائل التدريب من أجل إعداد وتطوير الكوادر البشرية وغيرها من وسائل النجاح والتحفيز بتمويل من كافة الدول الإسلامية الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها تبعه مصرف دبي الإسلامي عام (1975) الذي تأسس بمرسوم من الحكومة، وتبعه على التوالي تأسيس مصرف فيصل المصري السوداني ثم بيت التمويل الكويتي ومن بعدها المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار[3]. وهكذا بدأت الصيرفة الإسلامية في الانتشار في الكثير من الدول الإسلامية مصر والباكستان وإيران وماليزيا وإندونيسيا وتركيا والسعودية وفي البحرين توسعت

---

[1] الوادي وسمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 1/ 75.
[2] فرحات، **المصارف الإسلامية**، 23/2.
[3] السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات- تطلعات- نتائج**، 1/ 103.

منذ عام 1970بصورة كبيرة [1]. حيث بلغ معدل النمو أي الموجودات الإسلامية ما يقارب 16 % بين الأعوام (2006_2012) على الرغم من أن حجم الصيرفة الإسلامية صغير بالمقارنة مع الصيرفة التقليدية (حيث بلغ التمويل الإسلامي ما يقارب 16 % من إجمالي الأصول العالمي) حيث بلغ عداد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المصرفية وفق قواعد الشريعة الإسلامية 600 مؤسسة منتشرة بمختلف أرجاء العالم. حسب أحدث تقرير صادر لشركة مكنزي اندكو الامريكية حيث بلغت موجودات المصارف الإسلامية أكثر من 1.7 ترليون دولار في سنة 2014 حيث بلغ معدل النمو السنوي 17.6 % على مدار الأعوام الأربعة الماضية وبات من المحتمل والمتوقع أن تتجاوز 3.4 تريليون دولار في 2018 في الولايات المتحدة الامريكية [2]. وتمثل انتشار المصارف الإسلامية من خلال مسارين متميزين تمثل المسار الأول بأنشاء مؤسسات مالية إسلامية إلى جانب المصارف التقليدية. أما المسار الثاني تمثل بهيكلة القطاع المصرفي من خلال إصدار قوانين تتوافق مع تعاليم وإحكام الشريعة مع تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية وهذا المسار اتخذ مسارين تمثل الأول بالتجربة الإيرانية التي قامت بتحويل النظام الاقتصادي والمصرفي إلى إسلامي أما المسار الثاني تمثل بالتجربة الباكستانية من خلال أسلمة النظام الاقتصادي تدريجياً من خلال البدء اولاً بأسلمة النظام المصرفي [3]. في حين يرى البعض أن لتقييم النتائج التي أفرزتها التجربة الحالية من عمر الصيرفة الحالية يجب دراستها ومتابعتها باستمرار والوصول إلى إطار ومنهج عملي يتم تطبيقه على الجهاز المصرفي بما يحقق من أمان واستقرار للتعامل بالنقد في الدول الإسلامية

---

[1] Hamedian, Bahmanyar," Financial Performance of Islamic Banks vs. Conventional Banks: The Case of Malaysia", Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, January2013, p10.

[2] Nelson, Elizabeth Frasier," Bank Islam Malaysia A Global Leader in Islamic Finance", editorial Bank Islam Malaysia,2014.

[3] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية اداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2011) 1/ 6.

ذلك بما يمتلك النظام المصرفي من مصادر قوى تبعد المصارف الإسلامية من احتمال التوقف عند الدفع أو الإفلاس [1].

ثالثاً: أهمية المصارف الإسلامية

تتمثل أهمية المصارف الإسلامية في تلبية رغبة وحاجات المجتمعات الإسلامية وذلك عن طريق إيجاد أدوات للتعامل المصرفي بما ينطبق مع أحكام الشريعة بعيد عن التعامل باستعمال أسعار الفائدة المعمول بها في المصارف التقليدية، وإيجاد مجال لتطبيق أحكام الشريعة في التعاملات المصرفية، حيث تعتبر المصارف الإسلامية التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي [2].حيث عملت المصارف الإسلامية على اعتماد تطبيق أدوات وصيغ التمويل الإسلامي سواء كان في مجال ادخار الأموال أو توظيفها واستثمارها في عملياته المصرفية، من خلال استخدام اساليب المشاركة والمضاربة والمرابحة، والعمل على تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المعاملات الاستثمارية والمصرفية بما يحقق التنمية المستمرة وخلق فرص عمل وتقديم الاعانة والمساعدة من خلال تقديم صيغة القرض الحسن والزكاة بما يضمن تحقيق العدالة في التوزيع. من خلال ما تقدم يتضح أن المصارف الإسلامية عملت على رسم أسس التعامل المصرفي بعيد عن أسعار الفائدة (الربا) بشكل ينسجم مع أحكام الشريعة واعتماد صيغ التمويل الإسلامي في المعاملات المصرفية، بما يحقق العدالة والمساواة حيث إن من أهم أهداف المصارف الإسلامية هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توظيف رؤوس الاموال واستثمارها بصورة صحيحة.

---

[1] حسان بخيت وعبد الحميد لخديمي، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**، بحث منشور مقدم الى الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية القانونية، العدد 11 ،2015، ص45.

[2] صادق حمود عبد الله الجماعي، **التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بكفاءة أداء المصارف الإسلامية اليمنية للفترة (2000-2013)** رسالة دكتوراه منشورة مقدمة الى جامعة الجزيرة كلية الاقتصاد والتنمية الريفية قسم ادارة الاعمال،2015، ص49.

رابعاً: مميزات المصارف الإسلامية

أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي هو استبعاد التعامل بالربا (الفائدة) في معاملاته المصرفية، فيستقبل الأموال وفقا لمبدأ المضاربة، ويعمل على تقديم التمويل حسب أدوات وصيغ التمويل المعتمدة شرعاً كالمشاركة والمضاربة والتأجير والاستصناع على أن يكون الربح والخسارة مشاركة [1].

هناك جملة من المميزات التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن التقليدية وهي كالآتي [2]:

1.تتمتع المصارف الإسلامية بشخصية إسلامية قائمة على أسس منسجمة مع أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية مستنبطة من أصول الشريعة الإسلامية.

2.تتم جميع المعاملات المصرفية بالمصارف الإسلامية على عدم التعامل بسعر الفائدة (الربا) أخذاً وعطاً وبهذا تحررت من عواقب الربا وآثاره الوخيمة.

3.تعمل المصارف الإسلامية على منع الاحتكار الذي تفرضه الشركات المساهمة.

4.إن امتناع المصارف الإسلامية على عدم التعامل بسعر الفائدة (الربا) يشجع على تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي واستغلال الطاقات والمواهب بشكل حقيقي.

5.تتميز المصارف الإسلامية بأنها تعمل على إرساء قواعد العدل والمساواة في المغانم والمغارم، بما يحقق الفائدة للمجتمع.

6.ومما لا شك فيه أن أساس عمل المصارف الإسلامية يمثل التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي وبما أن عمل المصارف الإسلامية يتفق مع أحكام وضوابط الشريعة إذاً فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدة المجتمع، إذاً فإن أحكام

---

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، 103/2.

[2] نعيمة علي محمد احمد، **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا ،2018، ص59.

المعاملات تعد جزء من ثقافة وعقيدة المجتمع، وهذا يكون رقابة مجتمعية وعلى الرغم من ذلك فإنها لن تقضي على الممارسات الخاطئة إلاَ أنها تعمل على تشخيص الأخطاء والعمل على تصحيحها إذا أمكن ذلك.

إضافةً إلى ما تم ذكره أعلاه إلاَ أنه هناك سمات أخرى يتصف بها النظام المالي كالثبات والمرونة والرقابة المزدوجة والواقعية وغيرها، كذلك ما يميز المصارف الإسلامية أنها مصارف شاملة أي متعددة الوظائف فهي تؤدي عمل المصارف التجارية ودور المصارف المتخصصة، ولا تتعامل بالائتمان وتعمل على استبعاد التعامل بالفائدة (الربا) وهي ليست مقرضة أو مقترضة، وإنما تعمل على منح التمويل من خلال صيغ وأدوات التمويل المشروعة كالمضاربة والمشاركة والاستصناع وغيرها وتكون شريك في الربح والخسارة وتكون علاقتها بالمودعين والمستثمرين علاقة شراكة وليست علاقة دائن ومدين [(1)].

خامساً: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تطبيق منهج الشريعة لذلك لا تقتصر أهداف البنوك الإسلامية على جذب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية فقط، بل أكثر من ذلك إذ تهدف إلى عدم التعامل بالربا والمعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية وترك الممارسات الغير أخلاقية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف النظام المصرفي الإسلامي من خلال الالتزام بأحكام ومقاصد الشريعة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه غاية الاقتصاد الإسلامي [(2)]. كذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشريعة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتنمية الاستثمارات والمدخرات وضمان عائد عادل للجميع. حيث يسعى النظام الإسلامي إلى تحقيق النمو والعدالة

---

[1] السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات-تطلعات-نتائج**، 93/1.

[2] Mohammad, Mustafa Omar and Shahwan, Syahidawati," The Objective of Islamic Economic and Islamic Banking inLight of Maqasid Al- Shariah: A Critical Review", Middle East Journal of Scientific Research 13, ISSN 1990-9233, 75-84, 2013,79.

والازدهار، من خلال جلب أكبر قدر من الفائدة على خلاف النظام التقليدي الذي يسعى إلى تعظيم الفائدة والأرباح أو تحقيق أكبر قدر من العائدات على رأس المال [1].

وأن فلسفة العمل في المصارف الإسلامية نابع من أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي. ويمكن أن تكون مفهوماً متكاملاً وشاملاً وإن الكثير من الاقتصاديين الإسلاميين يؤكدون أن الصيرفة الإسلامية هي من أهم مؤسسات النظام الاقتصادي الإسلامي الشامل الذي يطمح لخلق حل منصف وشامل وبناء مجتمع متوازن يتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة [2]. كانت الغاية من إنشاء المصارف الإسلامية بشكل عام هو الالتزام وتطبيق مبادئ الشريعة في جميع المعاملات المالية، والمصرفية والاستثمارية والتجارية. ومن أهم المبادئ التي تلتزم بها المصارف الإسلامية هي [3]:

1. تطهير المعاملات المصرفية من الفائدة.

2. تنشيط الزكاة.

3. القيام بالعمليات المالية والتجارية على أساس مبدأ المشاركة بالربح والخسارة.

كذلك هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، وهذه الأهداف تنتج من كون المصرف ممثلاً عن أصحاب المال وكذلك من كون المصرف مضارباً يعمل على توظيف واستثمار أموال المودعين لديه لتحقيق أرباح من استثمار أموالهم، ومن كون المصرف متخصص في الاعمال والنشاطات المصرفية، ويمكن إجمال هذه الأهداف بما يأتي [4]:

---

[1] Ahmad, Mareyah Mohammad," Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis?", 10th Global Conference on Business & Economics, SBN: 978-0-9830452-1-2, May 2010, p8.

[2] . Dusuki; Asyraf Wajdi," Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives ", Paper published in International Journal of Islamic and Middle
Eastern Finance and Management; Vol.1, Issue 2. 2008, p4.

[3] Ismail, Abdul Ghafar& Taufiq, Umar," Zakat on Financial Instruments " IRTI Policy Paper, 08 Rabi'1, 1436H – December 30, 2015, p10.

[4] العجلوني، البنوك **الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 113/1.

1. تحقيق العائد (الربح): حيث يعد من أهم الأهداف التي يعمل المصرف على تحقيقها وتعد مقياس بقائه وديمومته واستمراريته، وهذا العائد يتوزع حسب نسبة متفق عليها بين المصرف وأصحاب الأموال من المودعين والمضاربين في المصرف.

2. التصرف في الأموال بحكمة وأمان: ويتم ذلك من خلال تنويع أدوات الاستثمار والتقليل من المخاطر والتحديات، والمحافظة على معدلات السيولة بما يناسب عمليات السحب من قبل المودعين.

3. النمو والاستمرارية: أي العمل على تنمية الموارد الداخلية للمصرف ويتم ذلك من خلال زيادة رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، إضافةً إلى تنمية الموارد الخارجية من خلال جذب الودائع (المدخرات) وتوظيفها واستثمارها.

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نختصر أهداف المصارف الإسلامية ونحددها بمجموع من الأهداف الآتية:

1. أهداف شرعية: من خلال الالتزام بأحكام الشريعة في مجال المال والاقتصاد من خلال تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بإبراز الجهد والعمل البشري باعتبارها من أهم عناصر الإنتاج وتحقيق النمو الشامل وفق مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية واتباع كل ما أمرت به واجتناب ما نهت عنه والتمسك بجميع القيم الاخلاقية والروحية.

2. أهداف اجتماعية: تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الفصل بينهما وذلك من خلال تفعيل فرضية الزكاة لتحقيق التوازن والعدالة بين افراد المجتمع انطلاقاً من مفهوم أن المال لله وإننا مستخلفون فيه.

3. أهداف اقتصادية، تسعى المصارف الإسلامية إلى تعظيم وتوظيف الأموال للأفراد والمؤسسات وكذلك استثمار الفائض من الأموال في بلدان العجز المالي دون وساطة خارجية من خلال إعادة تدوير هذه الأموال داخل البلدان الإسلامية لتحقيق التنمية [1].

سادساً: أنواع المصارف الإسلامية

إن توسع وتطور نشاط المصارف الإسلامية وتنامي وزيادة حجم وتنوع معاملاتها، أدى إلى ضرورة تخصصها في فعاليات وأنشطة اقتصادية معينة نتج عن ذلك تأسيس مصارف إسلامية متخصصة تعمل على تقديم خدمات ومنتجات معينة للزبائن أو العملاء وللمصارف الإسلامية الأخرى، حيث هناك عدة أنواع من المصارف ويمكن تصنيفها حسب أهدافها أو أغراض نشأتها [2][3]:

1. مصارف الهدف منها تحقيق التنمية المجتمعية مثل بنك ناصر.

2. مصارف الهدف منها جذب وجلب المدخرات والودائع مثل دار المال الإسلامي.

3. مصارف مركزية لإصدار الأوراق المالية للدولة والعمل على مراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي للدولة مثل مصرف الدولة أو المصرف المركزي في البلدان التي أسلمت أنظمتها المصرفية.

4. مصارف متعددة الاغراض أو المصارف الشاملة وهذا ما تصبوا إليه أغلب المصارف الإسلامية.

كما يمكن تصنيف المصارف حسب النطاق الجغرافي إلى:

1. مصارف إسلامية محلية: وهي المصارف التي تمارس نشاطها المالي والمصرفي في دولة واحدة والتي تعود ملكيتها لنفس الدولة التي تمارس نشاطها فيها والتي تمثل جنسيتها ولا يتعدى نشاطها حدود الدولة وهذا ما عليه أغلب المصارف الإسلامية.

---

[1] الوادي واخرون، **النقود والمصارف**، 191/1.
[2] السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات-تطلعات-نتائج**، 106/1.
[3] فرحات، **المصارف الإسلامية**، 25/2.

2. مصارف إسلامية دولية: وهي المصارف التي يتعدى ممارسة نشاطها أكثر من دولة وذلك من خلال افتتاح مكاتب تابعة لها ومزاولة نشاطها أو من خلال العمل على تأسيس فروع أو مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في تلك الدول.

كذلك يمكن تصنيف المصارف الإسلامية حسب أهدافها التوظيفية وتشمل:

1. مصارف إسلامية صناعية: وهي تلك المصارف المتخصصة بتقديم التمويل للمشاريع الصناعية أي تعمل على تنمية القطاع الصناعي، وهذا ما تحتاجه البلدان الإسلامية لتطوير ودفع عجلة الإنتاج بما يخدم التنمية الصناعية لهذه الدول.

2. مصارف زراعية: وهي مصارف متخصصة بتقديم التمويل للمشاريع والقطاع الزراعي، من خلال استخدام صيغ الأدوات المالية الشرعية وتوفر لعملائها المشورة والدراسات الاقتصادية.

3. المصارف الإسلامية التجارية: وهي التي تعمل على جلب المدخرات والودائع والعمل على استثمارها وتوظيفها في مشاريع واستثمارات إضافةً إلى تقديم الخدمات المصرفية المختلفة.

يتبين من خلال ما ورد أعلاه أن نوع المصارف يتحدد حسب طبيعة الغرض أو الغاية من تأسيسها مثلاً لتحقيق التنمية أو جلب المدخرات أو إصدار الأوراق المالية وكذلك حسب الأهداف التوظيفية المنشودة مثلاً دعم القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي وهذا ما يعرف بالمصارف المتخصصة أو حسب النطاق الجغرافي وبطبيعة الحال تنقسم إلى مصارف محلية تمارس نشاطها ضمن حدود الدولة أو مصارف دولية تمارس نشاطها في أكثر من دولة وأغلب المصارف تصبوا إلى ان تكون مصارف شاملة.

المبحث الثاني: مصادر الأموال وأدوات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: ما هي مصادر الأموال للمصارف الإسلامية

أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

المصارف على الرغم من اختلاف أنواعها كانت إسلامية أو تقليدية تعمل بشكل عام وفق مبدأ الوساطة المالية كونها مؤسسات مالية تعمل على تقديم الخدمات والمنتجات المالية. ويعد الجانب المالي من أهم المصادر لتقديم الخدمات وتعمل المصارف على جذب المدخرات والودائع وتوظيفها. ويكمن التفريق بين المصارف التقليدية والإسلامية حيث تعتمد الأخيرة مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال. وتنقسم مصادر الأموال إلى مصدرين في المصارف الإسلامية [1].

1. المصادر الداخلية

ا. **رأس المال:** يمثل رأس مال المساهمين والمؤسسين المدفوع للمصرف عند التأسيس مقابل قيمة أسمية للأسهم المصدرة أو مقابل الزيادة الحاصلة في رأس المال لغرض توفير مصادر تمويل داخلية طويلة الأجل من قبل المصرف وغالباً ما يكون جزء كبير منه في الأصول الثابتة حيث لا يمكن الاستفادة منه بصورة واسعة في التمويل.

ب. **الاحتياطات:** تمثل الأرباح التي يتم احتجازها من قبل المصرف لسنوات سابقة ويتم اقتطاعها من المساهمين وتتكون من الأرباح أو الفائض المالي من أجل تقويم ودعم المركز المالي للمصرف [2]. ويوجد نوعاً من الاحتياطات احتياطي قانوني يتم تكوينه بحكم القانون أي إجباري أما الاحتياطي النظامي تعمل إدارة المصرف على تكوينه اختيارياً وتعد الاحتياطات أحد مصادر التمويل الداخلي للمصرف وتأخذ نفس الصفة الرأسمالية

---

[1] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 178/1.
[2] الوادي واخرون، المصارف **الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 194/1.

وتعمل على تعويض الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف [1]. كما تعمل على تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف وضمان حقوق المودعين من خلال المحافظة على المركز المالي والتنافسي للمصرف وايفائه بالتزاماته المالية بدون تأخير.

ت. المخصصات: المخصص يعرف على أنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز مقابل استهلاك أو من أجل التجديد أو سد النقص بقيمة الموجودات أو مقابل التزامات معلومة حيث لا يمكن تحديد قيمتها بدقة كاملة والمخصص يمثل حمل وعبء يجب تحميله على الإيراد سواء كانت هناك أرباح متحققة أو لم تكن أرباح. وهنا نميز بين نوعين من المخصصات مخصصات استهلاك الموجودات ومخصصات من أجل مقابلة النقص في قيمة الموجودات مثل مخصص هبوط الأوراق المالية ومخصص الديون المشكوك بتحصيلها. والمخصصات تمثل مصدر من مصادر التمويل الداخلي في المصارف الإسلامية ابتداءً من فترة تكوين المخصص حتى فترة الاستخدام حيث يتم استغلال تلك المخصصات في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل [2]. وأحياناً يعمل المصرف الإسلامي على تكوين مخصصات لمواجهة العقبات والمشاكل المتعلقة ببعض الأعباء والأضرار أو نتيجة الخسائر المترتبة نتيجة عدم السداد أو خيانة الأمانة او تأخر وعسر بعض الشركاء وعدم كفاية الضمانات لدى المصرف أو الخسارة الناتجة عن بيع بعض الموجودات والأوراق المالية وغير ذلك من مخاطر وأعباء قد تواجهه المصرف. ويعتبر مخصص مخاطر عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية من أهم أنواع المخصصات الاستثمارية [3].

---

[1] نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق**، (عمان: دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، 2011)،1/ص212.

[2] الوادي واخرون، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 1/ 195.

[3] زينة ضياء عبد كريم الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، (2019)، ص 35.

ث. الأرباح المرحلة: تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح التي تم ترحيلها للسنوات التالية بقرار من قبل إدارة المصرف وقبول الجمعية العمومية من أجل أهداف مالية واقتصادية لتحقيق التوسع والنمو وهي من المصادر الرئيسية للتمويل الذاتي أو الداخلي وتفضل كونها ليس عليها تكاليف ومصدر جاهز للنقد [1].

ج. الموارد الأخرى: هناك مصادر أخرى لدى المصارف الإسلامية تتمثل بالقروض الحسنة من قبل المساهمين وكذلك التأمين المودع للعملاء كغطاء اعتمادي مستندي أو غطاء خطابات الضمان وقيمة التأمين للخزائن المؤجرة.

من خلال ذلك يتبين أن مصادر الأموال الذاتية أو الداخلية في المصارف الإسلامية تعد مصادر طويلة الأجل إذا كانت نسبتها كبيرة مقارنة مع المصادر الخارجية بحيث بالإمكان استثمارها في المشروعات طويلة الأجل أما إذا كانت تمثل نسبة منخفضة فلا يمكن استثمارها [2].

2. مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية

تشمل مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية على مختلف الودائع في المصارف الإسلامية متمثلة بالودائع تحت الطلب أي (الحسابات الجارية) وودائع الادخار (حسابات التوفير) وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار) متمثلة بالدفاتر الإسلامية والقرض الحسن وصكوك الاستثمار، وسنتناول هذه الودائع كالآتي:

ا. الودائع تحت الطلب: وهي المبالغ التي يتم إيداعها من قبل أصحاب الحسابات أو الهيئات إلى المصرف على أن يتم توظيف واستثمار تلك الأموال لفترة قصيرة الأجل على أن يتعهد المصرف بدفع المبلغ عند الطلب أي

---

[1] الطائي، **تقييم أداء المصارف الاسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص 35.

[2] الوادي وآخرون، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 1/ 195.

بإمكان العميل استرداد المبلغ في أي وقت سواء كان من ماله أو غيره نتيجة الخلط للودائع حيث لا يمكن توظيف ودائع الحسابات الجارية في استثمارات طويلة الأجل وإنما يستخدمها بصيغتين [1].

1.الصيغة الأولى: يتم الاحتفاظ به على شكل نقد لغرض تلبية طلب المودعين عند السحب.

2. الصيغة الثانية: يعمل المصرف على منح القروض ليس بصيغة عقد مضاربة أو مشاركة للزبائن وإنما يمنح بصيغة قرض حسن وتعتبر أحد مصادر تحقيق الأرباح حيث تعتبر الأرباح المتحققة في الحساب الجاري من خلال توظيف الأموال من حق المساهمين وليس لأصحاب الودائع حق فيها وذلك لكون المصرف يضمن إرجاع هذه الودائع وعدم تحمل المودع أي مخاطر ناتجة عن توظيف الأموال وقد تم ذكر ذلك في توصيات مؤتمر المصارف الإسلامية المنعقد في دبي في عام (1979) [2].

ب. ودائع الادخار (حسابات التوفير): تعد حسابات التوفير من مصادر التمويل الخارجي في المصارف الإسلامية رغم صغر حجم الأموال وهي تحمل نفس خصائص الحساب الجاري أي من حق المودع السحب متى يرغب وكذلك الحصول على أرباح كونها يتم استثمارها وفق لمبدأ المشاركة، ولكن لا يتم استثمار كافة الأموال وذلك يعود إلى سحب الأموال من قبل المودع في أي وقت يرغب [3]. وتنقسم حسابات التوفير إلى نوعين [4]:

1. حساب ادخار (التوفير) مع التفويض: حيث يستحق هذا الحساب قيمة من الربح حيث يتم احتساب العائد من الربح أو الخسارة على أدنى معدل شهري ويمكن للمتعامل السحب في أي وقت يرغب.

2. حساب الادخار(التوفير) دون التفويض: هذا النوع من الودائع لا يحتسب له ربح يكون مثله مثل الحساب الجاري.

---

[1] الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص36.
[2] الوادي واخرون، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 196/1.
[3] الخاقاني، **المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق**، 215/1.
[4] الوادي وآخرون، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 197/1.

ت. حسابات الاستثمار (ودائع الاستثمار): هي الأموال المودعة من قبل أصحابها لدى المصارف الإسلامية لغرض توظيفها واستثمارها، وتعد من أفضل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وتعمل على تطبيق صيغة عقد المضاربة حيث يتم إبرام العقد بين صاحب المال المودع والمصرف وتعرف أيضاً حسابات تقاسم الربح والخسارة وكذلك الحسابات التشاركية أو حسابات الاستثمار. حيث يعمد المستثمر على وضع أمواله المراد استثمارها تحت تصرف المصرف وتوظيفها واستثمارها من قبل الأخيرة وفق شروط وضوابط يتم الاتفاق عليها مسبقاً مع الأخذ بالاعتبار جميع المخاطر والعقبات من قبل المستثمرين حيث تنقسم ودائع الاستثمار إلى قسمين [1].

1.ودائع الاستثمار مع التفويض: في هذا النوع من الودائع من حق المصرف استثمار الأموال المودعة لديه في أي مشروع استثماري من مشاريع المصرف سواء كان محلي أو أجنبي وبفترات زمنية متفاوتة قابلة للتغيير والتجديد. ويطبق هذا النوع وفق عقد المضاربة المطلقة ولا يحق للمودع سحب الوديعة إلا بعد انتهاء الفترة المحددة وبخلاف ذلك يفقد العائد عن الجزء المسحوب من الوديعة.

2. ودائع الاستثمار بدون تفويض: يحق لأصحاب رأس المال المستثمر أو المودع اختيار المشروع الذي يرغب استثمار أمواله فيه وله أن يحدد فترة الوديعة أو لا يحددها على أن يتم تحديد نسبة الربح مقدماً في كلا النوعين من عقد المضاربة المطلقة أو المقيدة.

ث. وحدات الثقة: تعتبر من الخدمات المصرفية الحديثة والمهمة في نفس الوقت وتعد من مجالات الاستثمار المهمة في المصارف الإسلامية حيث يتلخص عملها على جلب المدخرات من الزبائن بصورة خدمات غير

---

[1] الوادي وآخرون، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 197/1.

إيداعية ويعمل على توظيفها في أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق المنفعة للمصرف والمجتمع حيث يتحصل المصرف على نسبة محددة من الربح وغالباً ما يتم تحديد جهة من أجل إدارة هذا النشاط [1].

ج. شهادات الإيداع: تعتبر شهادات الإيداع في المصارف الإسلامية من مصادر الأموال متوسطة الأجل، حيث يتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لكي تناسب مستويات دخول المودعين كافة حيث تتراوح فترة الشهادة من (سنة إلى ثلاث سنوات) وتستعمل أموال تلك الشهادات في مشاريع متوسطة الأجل على أن يتم توزيع العائد الشهري تحت حساب التسوية النهاية أو توزيع العائد في نهاية الفترة.

المطلب الثاني: صيغ التمويل وأدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية

ثانياً: صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

تعد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية عصب عمل المصارف الإسلامية والعنصر الجوهري الذي يعكس رسالتها وفلسفتها وتعمل المصارف الإسلامية على تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات لغرض تحقيق التنمية والاستثمار وللتمويل الإسلامي عدة صيغ من أبرزها:

1. تمويل المرابحة

هو من أنواع البيوع المشروعة والمرابحة في اللغة من الربح أي الزيادة وهو النماء في التجارة، أما اصطلاحاً تعرف على أنها بيع السلعة برأس مال معلوم وربح معلوم أي أن يعلم البائع المشتري السعر الذي اشترى به السلعة ويشترط ربح ما عليه [2]. فهو بيع السلعة بسعرها الأصلي مضاف إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل العائد للبائع.

---

[1] الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص37.

[2] عبد القادر سعيد المجيدي، **مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية**، (مصر: دار الفكر القانون للنشر والتوزيع، 2013) 310/1.

وهو من أنواع بيوع الأمانة ويمثل أحد عقود البيوع وهناك جملة من الشروط يجب توفرها لصحة عقد المرابحة وهي كالآتي [1]:

ا. على البائع ذكر كافة مواصفات السلعة مع ذكر عيوبها إن وجدت.

ب. على البائع ذكر ثمن السلعة الأصلي الذي اشتراها به وما تم إضافته من تكلفة على السلعة من نقل أو خزن أو ضرائب للمشتري.

ت. على البائع ذكر مقدار الربح للمشتري الذي يحدده على السلعة.

ث. أن يكون بيع السلعة عرضاً مقابل نقود، ولا يجوز بيع المثل بالمثل أي بيع النقود مرابحة أو سلعة بمثلها، لكن يجوز باختلاف العملات مثلا دينار أردني مقابل الدينار المصري مرابحة ويعرف بصرف العملات.

ج. يجب أن تكون السلعة لها مثيل كالمكيال والموازين والعدديات.

ح. ذكر كيفية تسديد ثمن السلعة وكيفية انتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري.

ويعد بيع المرابحة من صيغ التمويل والقنوات المهمة للمصرف الإسلامي وبيع المرابحة جائز في الكتاب والسنة ثبت مشروعيتها في القران الكريم بدليل قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:198] وقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة :275].

وتمارس المصارف الإسلامية المرابحة بطريقتين رئيستين [2]:

ا. بيع المرابحة العادية (البسيطة)

وعقد بيع المرابحة هو اتفاق يتم بين البائع (المصرف) وبين المشتري (التاجر) على أن يكون ثمن السلعة معلوم لدى المشتري وبعدها يتم إضافة ربح معلوم على ثمن السلعة متفق عليه ومعلوم فيشتري التاجر السلعة دون

---

[1] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 1/ 238.

[2] شوقي بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، اطروحة دكتورا منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علم التيسير، جامعة عباس فرحات – سطيف، الجزائر،2011، ص19.

الحاجة إلى وعد سابق وقد يكون الربح مبلغ أو نسبة محددة من السعر الأول أما البيع يجب أن يكون سلعة مقابل نقود ولا يصح البيع سلعة بسلعة أي بيع الفضة بفضة كذلك لا يجوز بيع النقود مرابحة وعليه هناك جانبين أساسيين وهما:

1. أن يكون السعر الأصلي معلوم وما يتعلق فيه.

2. أن يكون الربح معلوم ومتفق عليه.

ب. بيع المرابحة للأمر بالشراء

وهي الأكثر انتشاراً حيث يتم هذا العقد على أن يتقدم الأمر بالشراء للعميل الذي يرغب بشراء بضاعة أو سلعة إلى المصرف بطلب يوضح فيه مواصفات وكمية البضاعة ويتعهد للمصرف بشراء البضاعة بالثمن الذي يتحصل عليه مع زيادة معلومة في الثمن يتم الاتفاق عليها بين الآمر بالشراء العميل وبين المصرف المأمور بالشراء على أن يتم الدفع دفعة واحدة أو على دفعات وبيان تكاليف الشحن والرسوم الجمركية ويتكون عقد المرابحة للأمر بالشراء من ثلاثة أطراف [1]:

1. الآمر بالشراء: أي العميل الذي يرغب في شراء السلعة وهو المشتري الثاني.

2. المأمور بالشراء: وهو المصرف المشتري الأول أي البائع الثاني.

3. البائع الأول: وهو مصدر السلعة والذي يريد بيعها.

ويعد عقد المرابحة الصيغة الأكثر استخداماً وشيوعاً في المصارف الإسلامية وذلك لعدة أسباب منها:

1. المرابحة مناسبة من جهة تقاسم الربح والخسارة كونها صيغة استثمار قصيرة الأجل.

---

[1] سراج الدين عثمان مصطفى، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، (الخرطوم: اتحاد المصارف العربية، 2002)1/ ص 322.

2. يمكن أن يكون مستوى الربح ثابت في صيغة المرابحة ممكن للمصارف الإسلامية أن تحصل على عائد مماثل للمصارف التقليدية المنافسة لها.

3. في ظل نظام تقاسم الربح والخسارة صيغة المرابحة تجنب الشك الذي يتعلق بأرباح الشركات بدلاً من اقراض النقود للعميل يقوم المصرف ببيع البضاعة إلى العميل بسعر ثابت بعد شرائها يشمل هذا العقد بيع العقارات والبضائع بسعر السوق مضاف لها هامش من الربح المعلوم ومتفق عليه ويتم أخذ العديد من العوامل لتحديد الربح مثلاً ثمن الشراء، شروط السداد، مقدار الدفعة الأولى ومعدل العائد في السوق على المعاملات المتوقعة من قبل المستثمرين.

ويمكن ايجاز خطوات المرابحة المصرفية اعتماداً على ما ورد أعلاه:

ا. يتقدم العميل الذي يروم الحصول على تمويل بالمرابحة لشراء سلعة بطلب للمصرف على أن يقدم وعد بشرائها بعد تملكها من قبل المصرف.

ب. بعد إجراء دراسة من قبل المصرف للمعاملة المقدمة من قبل العميل والموافقة عليها يعمل المصرف على إجراء التعاقد مع البائع الأصلي للسلعة من أجل شرائها وتملكها.

ت. بموجب العقد المبرم بين المصرف والبائع الأصلي يقوم المصرف بدفع قيمة السلعة المتفق عليها إلى البائع الأصلي.

ث. يستلم المصرف السلعة المباعة من البائع الأصلي على أن يسلمها المصرف أو البائع الأصلي بتفويض من المصرف إلى الطرف الثالث الراغب بالشراء وقد يكون عميل للمصرف.

ج. يدفع المشتري (العميل) قيمة السلعة في المدة المتفق عليها مسبقاً في عقد المرابحة.

2.التمويل بالمضاربة

المضاربة في اللغة هي مشتقة من الضرب والسعي في الأرض أي السير فيها معنى المضاربة القراض عند أهل الحجاز أي أن مالك المال اقتطع جزاءً من ماله واعطاه للآخر ليعمل فيه أما المضاربة في لغة أهل العراق فهي أن كل من صاحب رأس المال والعامل فيه له نصيب من الربح [1].

أما المضاربة اصطلاحاً تعني عقد المشاركة الذي تم بين طرفين مالك رأس المال (المصرف) والعميل صاحب الخبر ويكون الربح مشترك بينهم بنسبه متفق عليها حيث يقدم الطرف الأول المال لغرض استثماره وتوظيفه من قبل صاحب الخبرة في حالة الخسارة فيتحملها كلها صاحب رأس المال (المصرف) إذا وقعت بشرط عدم تقصير صاحب الخبرة أما المضارب يخسر جهده وعمله وهذه الصيغة من التمويل تجمع وتولف بين العمل والمال حيث يعمل أصحاب المال والمدخرين على تقديم الأموال إلى المصرف الإسلامي (صاحب الخبرة) واستثمارها في شتى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية فهي تختلف عن المضاربة في أسواق المال والبورصات التي تعتمد على ارتفاع وانخفاض الأسعار [2].كذلك تعرف المضاربة على أنها تعاقد على عمل في المستقبل يتوقع له أن يكون مربحاً وذلك عن طريق ارتفاع الأسعار أو عدم الوقوع في الخسائر [3]. تقسم المضاربة من حيث الشروط إلى قسمين [4].

ا. المضاربة المطلقة

وهي المضاربة التي لم تقيد بمكان ولا زمان ولا عمل ولا يحدد المبيع ولا المشتري فيها على أن يقول مالك المال للمضارب أعطيتك المال مضاربة مطلقة حيث يكون الربح مشترك بينهما ولصعوبة متابعة استثمار هذه الأموال فإن أغلب المصارف الإسلامية لا تتعامل به حرصاً على أموالها.

---

[1] الحسيني والدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، 201/2.
[2] الوادي وسمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 90/1.
[3] ابراهيم جاسم الياسري، **اشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009، ص13.
[4] مصطفى، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، 311/1.

ب. المضاربة المقيدة

هي المضاربة التي قيدت بشرط من الشروط زمان، أو مكان أو تجارة أو سلعة ولا يبيع أو يشتري إلا من مؤسسة أو شخص معين حسب الشروط التي يضعها مالك المال (المصرف) لتقييد المضارب العميل وفق إطار وأحكام الشريعة وأن هذا النوع أكثر استخداماً وشيوعاً في المصارف الإسلامية لأنها تمكن المصارف من إجراء الدراسات المطلوبة وفرض القيود والشروط المصرفية والمحاسبية والشرعية التي تساهم في نجاح العمليات واستثمار الأموال بالشكل الصحيح وتجنب المخاطر.

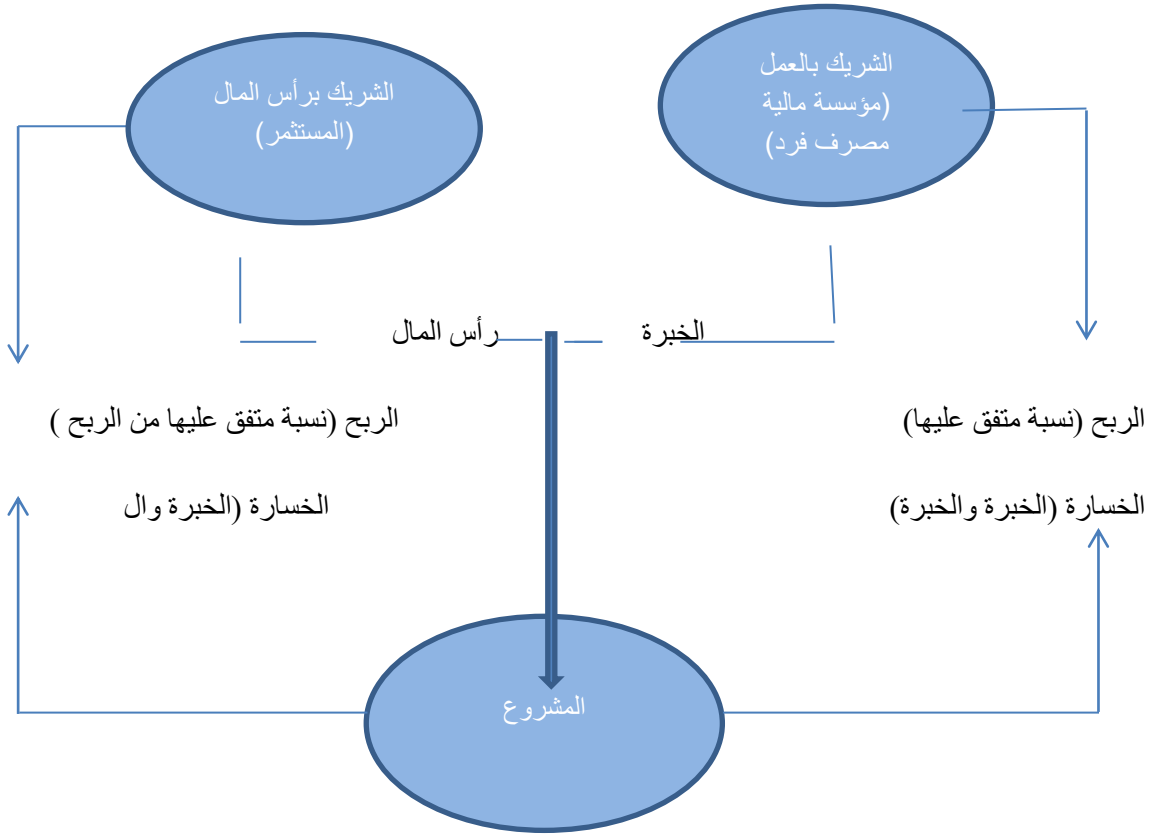

الشكل رقم (1-1) علاقة الشراكة في عقد المضاربة

المصدر: من إعداد الطالب

3. التمويل بالمشاركة

هو أحد صيغ توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وأكثرها مرونةً وشمولاً وملائمة ومن أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ذلك لكونها تجسد مبادئ وأهداف الاقتصاد الإسلامي وتعني في اللغة لفظ المشاركة يرتبط بالشركة والشراكة تعني الاختلاط أي مخالطة الشريكين [1] ، أما اصطلاحاً فهو تعاقد بين طرفين أو أكثر على العمل والكسب بواسطة الأعمال والأموال ويكون هذا الشكل من التمويل وفق القاعدة الفقهية الغنم بالغرم حسب شروط الاتفاق بين المتعاقدين وعن طريق صيغة المشاركة يتمكن المصرف من تمويل مختلف المشاريع التي يكون فيها شريك ويختلف مقدار التمويل وشروط المشاركة من مشروع إلى آخر وتختلف المشاركة عن المضاربة حيث يكون كل من المصرف والمستثمر شريكان في الربح والخسارة حسب مساهمة كل طرف في رأس المال والاتفاق المبرم بين الأطراف.

ويدخل الطرف الأول المصرف في أتفاق المشاركة مع طرف واحد أو أكثر في تمويل مشروع استثماري على أن يتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب مساهماتهم في رأس المال حيث يتم الاتفاق بين الشركاء في المشروع على اقتسام الأرباح والخسائر مهما بلغ عددهم ويكون ذلك مثبت في العقد ومتفق عليه بنسبة محددة من قبل الشركاء إضافةً إلى مبادئ الشراكة الأخرى الواجب تطبيقها [2]، حسب طبيعة الشيء الممول يقسم التمويل بالمشاركة إلى قسمين [3].

---

[1] الوادي وسمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 193/1.

[2] Fasih, Faisal " Inclusive growth in India through Islamic banking " Procedia - Social and Behavioral Sciences 37, 2012, p 99.

[3] الزبيدي **"تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)"**، رسالة ماجستير(منشورة) مصدر سابق، ص48.

ا. المشاركة الدائمة (المستمرة)

في عقد المشاركة المستمر يعمل كل من المشتركين على توفير رأس المال من أجل إنشاء المشروع ويعمل المشتركين على الاشتراك في الخبرة والإدارة أو لا يشتركوا في ذلك فضلاً عن كونهم شركاء في الأرباح والخسائر وفق اتفاق محدد مسبقاً أو وفق نسبة المساهمة في رأس المال لكل شريك.

أما فترة العقد قد تكون غير منتهية، حسب استمرار المشروع وينتهي العقد أو المشروع بانسحاب أحد المشتركين أو بتصفية وغلق المشروع كلياً أي المشاركة باقية طالما بقى المشروع، ويكون للمشتركين حافز في الإدارة والاستثمار بحكمة في المشروع وذلك لكونهم شركاء في الربح والخسارة ويعتبر عقد المشاركة المستمرة الأكثر تعقيداً وكذلك يحتوي على تكاليف إضافية للمؤسسات المالية في إنشائها والحفاظ عليها يتم الاحتفاظ بالأصول في عقد المشاركة الدائمة حتى نهاية العقد ولغرض المحاسبة واعداد التقارير المالية يتم تثبيت المعاملات في دفاتر.

ب. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

لتمويل الاستثمارات المالية طويلة الأجل عملت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على إنشاء عقود المشاركة المتناقصة ويستخدم عقد المشاركة المتناقصة في التمويل العقاري عادةً وفي هذا النوع من العقود يكون للشريك الحق في أن يمتلك المشروع محل المصرف على شكل دفعات أو على دفعة واحدة حسب الشروط المتفق عليها ويتم نقل جزء من الملكية للعميل من قبل المصرف مع كل دفعة وللعميل الحق في شغل العقار واستخدامه لكن يجب على العميل دفع ايجار وفق الشروط المتفق عليها سلفاً خلال مدة العقد، وإن الفرق بين قيمة العقار الأصلي والسعر الذي يتلقاه يمثل قيمة الربح الذي يحصل عليها المصرف الذي يقوم بالاستثمار ومع مرور الزمن يتم في هذا العقد تخفيض قيمة الأصول في الدفاتر المالية والميزانية العمومية من أجل المحاسبة وإعداد التقارير المالية الختامية.

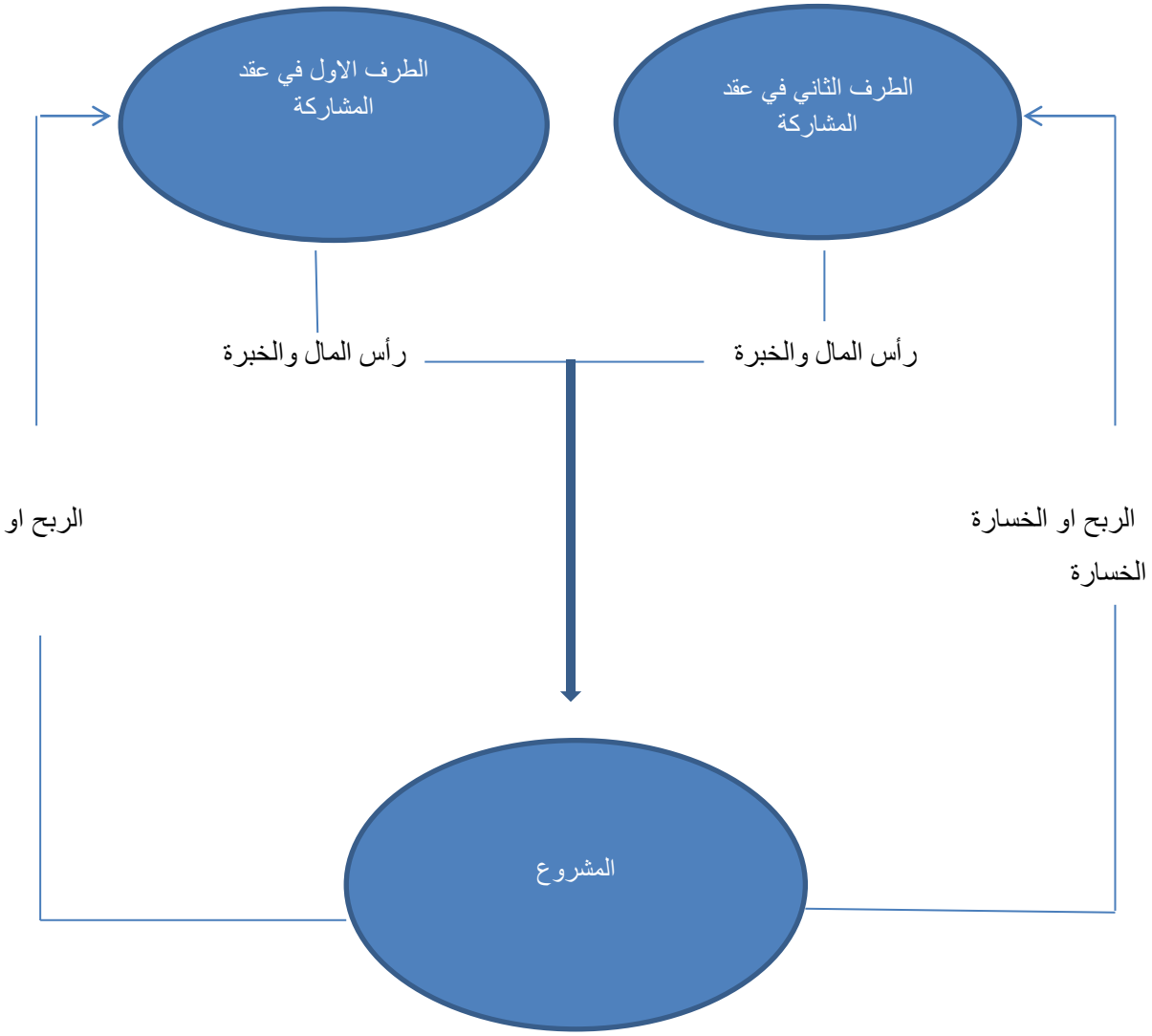

الشكل رقم (1-2) علاقة الشراكة في عقد المشاركة

المصدر: من إعداد الطالب

4. التمويل بالسلم

يصف عقد بيع السلم ببيع المحاويج أي (المحتاجين) وسبب ذلك كون مالك المال بحاجة إلى السلعة ومالك السلعة بحاجة إلى المال قبل حيازتها باليد، لكي يتم تقديمها إلى المشتري في الوقت المتفق عليه مسبقاً، ويعرف المشتري صاحب السلم ويعرف البائع المسلم إليه، في حين تعرف السلعة المسلم فيه ويعرف الثمن رأس مال السلم

[1]، وفي الشريعة الإسلامية عقد السلم هو بيع مؤجل موصوف بالذمة بثمن يدفع عاجلاً كله ويتطلب تسليمه في وقت لاحق متفق عليه مسبقاً، مثال على ذلك شراء سلعة مصنعة ذات مواصفات محددة بدقة مع إمكانية تسليمها في الوقت والمكان المتفق عليهم مسبقاً، وعقد بيع السلم مشروع بدلالة قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [البقرة :282][2].

إن أدوات توظيف الأموال واستثمارها في المصارف وبيع السلم هو النوع الثاني من بيوع الأجل والذي يمكن من خلالها استثمار أموال المصرف لغرض تحقيق الأرباح والتنمية الزراعية واستغلال الأراضي الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة. السلم لغة هو التسليم والترك وإعطاء والتسليف وهو لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق [3]. أما في الاصطلاح هو عقد بيع سلعة أو بضاعة غير متوفرة في وقت إبرام العقد لكن سيتم تسلمها في تاريخ محدد في المستقبل أي هو البيع الذي يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم السلعة فيها آجلاً أي ثمن عاجل بثمن آجل [4]. هو عقد لشراء سلعة معينة بكمية موجودة محددة على أن تسلم في تاريخ محدد مسبقاً على أن يدفع المصرف الإسلامي سعر الشراء عند إبرام العقد بصفته المشتري خلال فترة زمنية قد لا تتجاوز ثلاثة أيام حسب ما تراه الهيئة الشرعية للمصرف. كذلك يعمل المصرف الإسلامي على عقد سلم في حالات معينة مدعوم بعقد سلم يعرف بالسلم الموازي لبيع سلعة مشتراة إلى طرف غير البائع الأصلي بعقد سلم ويتيح عقد السلم الموازي للمصرف الإسلامي من بيع السلعة وتسليمها بوقت وسعر محدد مسبقاً في المستقبل (ومن خلال ذلك تتم تغطية مخاطر الاسعار المرتبطة بعقد السلم الأصلي) ويجنبها ذلك حيازة السلعة وتخزينها، وإن امتناع عميل السلم عن تسليم السلعة لا يعفي المصرف الإسلامي من مسؤولياتها عن تسليم السلعة إلى الطرف الآخر حسب عقد

---

[1] المجيدي، **مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية**، 239/1.
[2] السيلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات تطلعات نتائج**، 165/1.
[3] العجلوني، **البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 75/1.
[4] الزبيدي، تقييم **كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والاردنية للمدة (2005-2014)**، ص50.

السلم واحتمال تعرضه لخسارة محتملة إذا تم الحصول على السلعة من مكان آخر[1]، ويمكن إيجاز الغاية من عقد بيع السلم بالآتي[2]:

ا. تمكين المزارعين الذين يتعاملون مع المصرف من زراعة أراضيهم والمساهمة في الإنتاج بتمويل عمليات الزراعة.

ب. المساهمة في تمويل النشاط الصناعي والتجاري من خلال تمويل مراحل عمليات الإنتاج وتصدير المنتجات والسلع الرائجة من خلال شرائها بعقد السلم وإعادة بيعها بثمن أعلى بعد استلامها.

ت. تمويل صغار المنتجين والحرفيين من خلال إمدادهم بمستلزمات الإنتاج والحصول على بعض المنتجات ومن ثم تسويقها.

وهناك عدة شروط يجب توفرها في عقد بيع السلم ليتميز عن دين الربا، فلا بد من هذه الشروط لصحته وهي كما يأتي [3]:

ا. يشترط أن يكون ثمن السلعة معلوم (رأس مال السلم) وأن يدفع ثمن السلعة في مجلس العقد عاجلاً.

ب. يشترط في المثمن (السلعة) أن تكون مما يمكن بيعه وموصوف وصفاً دقيقاً ويثبت دينه بالذمة سواء كان المثمن من المواد الخام أو المصنوعات أو المزروعات.

ت. يشترط في بيع عقد السلم أن يكون تاريخ التسليم معلوم أو ربطه بأمر مؤكد الوقوع كموسم الحصاد أو نضوج الثمار.

ث. ليس هناك مانع شرعي من فرض المشتري (المسلم) ضمان (كفيل، رهن) على البائع (المسلم إليه).

ج. بعد حلول الأجل يجوز شرعاً للمسلم (المشتري) أن يبادل (المسلم فيه) بسلعة أخرى سواء كان الاستبدال من جنسه أو من غير جنسه.

---

[1] العز عزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، 19/1.
[2] الوادي وسمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 248/1.
[3] السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات تطلعات نتائج**، 166/1.

ح. إجازة الشرع للمشتري (المسلم) في حال عدم استطاعة (المسلم إليه) عن تسليم المسلم فيه في الزمن المحدد فرصة الخيار بين الانتظار إلى أن يتم إيجاد المسلم فيه أو إنهاء العقد وارجاع رأس ماله.

5.التمويل بالاستصناع

يعد الاستصناع من صيغ التمويل متوسطة الأجل حيث يعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية من أجل صناعة سلعة كما يمكن استخدام هذه الصيغة من أجل تمويل رأس المال العامل للمشاريع الاستثمارية، وليس فقط توظيف واستثمار أموال المصرف وإنما المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية [1].

مفهوم الاستصناع في اللغة هو طلب الصنعة من الفعل صنع وأستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه[2]، أما اصطلاحاً فقد وردت له عدة تعاريف منها أنه طلب يتقدم به شخص على صناعة سلعة على أن تكون المواد الأولية من عند الصانع نظير ثمن معين [3]، وعرفه البعض على أنه عقد بيع في الذمة شرط العمل فيه، وعقد الاستصناع هو عقد بيع يتعهد بموجبة المصرف على إنتاج سلعة معينة وفق مواصفات محددة ويشمل التعهد كافة مراحل الانتاج ويتم الاتفاق مسبقاً على السعر وتاريخ التسليم ويمكن للمصرف أن يمنح ذلك العمل كله أو جزئه إلى جهة أخرى قد تكون تحت إشرافه ومسؤوليته[4]، كما يجب أن يكون السعر ثابت مع موافقة جميع المتعاقدين في عقد الاستصناع وذلك يعطي مرونة للمستصنع (المشتري) لتحديد السلعة المطلوبة حسب الاحتياجات ويتم دفع الثمن حسب الاتفاق المحدد في العقد عندما يتم الموافقة على صناعة السلعة من قبل الصانع لا يتم دفع الثمن إلاَ بعد انتهاء صنع السلعة في الوقت المحدد وقد يكون دفعة واحدة أو على شكل دفعات، تهدف المصارف الإسلامية من قناة التمويل بالاستصناع إلى دعم التنمية الصناعية وزيادة القدرة التنافسية في الدول الإسلامية وتمويل المشاريع الرأسمالية وانتاج السلعة كالمعدات الكهربائية والميكانيكية وأجهزة الاتصال والآلات

---

[1] العجلوني، **البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 1/ 283.
[2] ابن منظور، **لسان العرب**،(بيروت: دار احياء التراث، 1998)981/1.
[3] الوادي وسمحان، **المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 1 /233.
[4] محمد حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2001)، ص174.

[1]، ويستدل على شرعيته من حديث استصناع الرسول خاتماً وكذلك منبراً وتأتي مشروعيتها لخدمة المجتمع بتوفير السلعة والمنتجات الصناعية وفق مواصفات محددة في الأسواق وتساعد الصانع على تسويق مصنوعاته، ويمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصيغتين [2]:

ا. **الاستصناع العادي:** يعمل المصرف على صناعة السلعة محل العقد بنفسه.

ب. **الاستصناع الموازي:** يعمل المصرف الإسلامي على عقد عقدين بخصوص السلعة الواحدة أحدهما طالب السلعة (العميل) يقوم المصرف بدور الصانع فيه والثاني مع المتمكن من الصناعة كالمقاول حيث يعمل على صناعة السلعة طبقاً للمواصفات والشروط المثبتة في العقد الأول ويكون المصرف بدور المستصنع ويمكن أن يكون السعر في العقد الأول مؤجلاً وفي العقد الثاني معجلاً وتكون فرصة التمويل للمصرف مضاعفة ويتيح له قسط من الربح، أما إذا تسلم المصرف البضاعة ودخلت ضمن حيازته يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع في عقد العقدان في نفس التاريخ أو يتقدم أي منهما شرط أن يكونا منفصلين عن بعضهما فتكون مسؤولية المصرف ثابتة قبل المستصنع.

وهناك عدة شروط يجب توفرها لصحة عقد الاستصناع وهي كما يأتي[3]:

ا.أن يكون (العمل) الجهد المبذول والمواد المستخدمة في صناعة الشيء (العين) من الصانع، بخلاف ذلك يكون العقد عقد إجارة.

ب. أن يكون المصنوع محل العقد معلوم أي من الممكن تحديد صفات المصنوع ووصفه وصفاً دقيقاً.

ت. أن يكون الاستصناع في منتج صناعي وإلاَ كان العقد عقد سلم.

---

[1] الزبيدي **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، مصدر سابق، ص174.

[2] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص23.

[3] العجلوني، **البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 283/1.

ث. عقد بيع الاستصناع عقد بيع ملزم بعد الاستصناع.

ج. لايشترط دفع الثمن عند العقد،كما هو في عقد بيع السلم، بل بالامكان دفع الثمن بعد التصنيع أو حسب ما يتفق عليه الطرفان.

ومما ورد أعلاه هناك مجموعة من الخطوات لتنفيذ عقد الاستصناع والاستصناع الموازي وهي كالآتي:

ا. يتقدم العميل للمصرف بطلب في رغبته بالحصول على تمويل بشراء منتجات صناعية أو مباني من خلال إبرام عقد الاستصناع وذلك لعدم قدرته على توفير التمويل المطلوب.

ب.يعمل المصرف على التعاقد مع مقاول أو مصنع للشراء منه بعد الاستصناع الموازي بثمن عاجل أو آجل يكون أقرب من الأجل الممنوح إلى المستصنع (العميل).

ت.يمنح المصرف عميله المستصنع توكيل بالإشراف على تنفيذ الصانع بتوكيل مستقل، أو يمنح إلى جهة فنية متخصصة لغرض الإشراف على عملية الصناعة.

ث.يستلم المصرف المصنوع من الصانع ويسلمه إلى العميل أو بتوكيل من قبل المصرف يتم تسليمه للعميل بصورة مباشرة.

ج.يعمل المصرف على خصم المبالغ المستحقة على العميل حسب الأجل المتفق عليه في العقد.

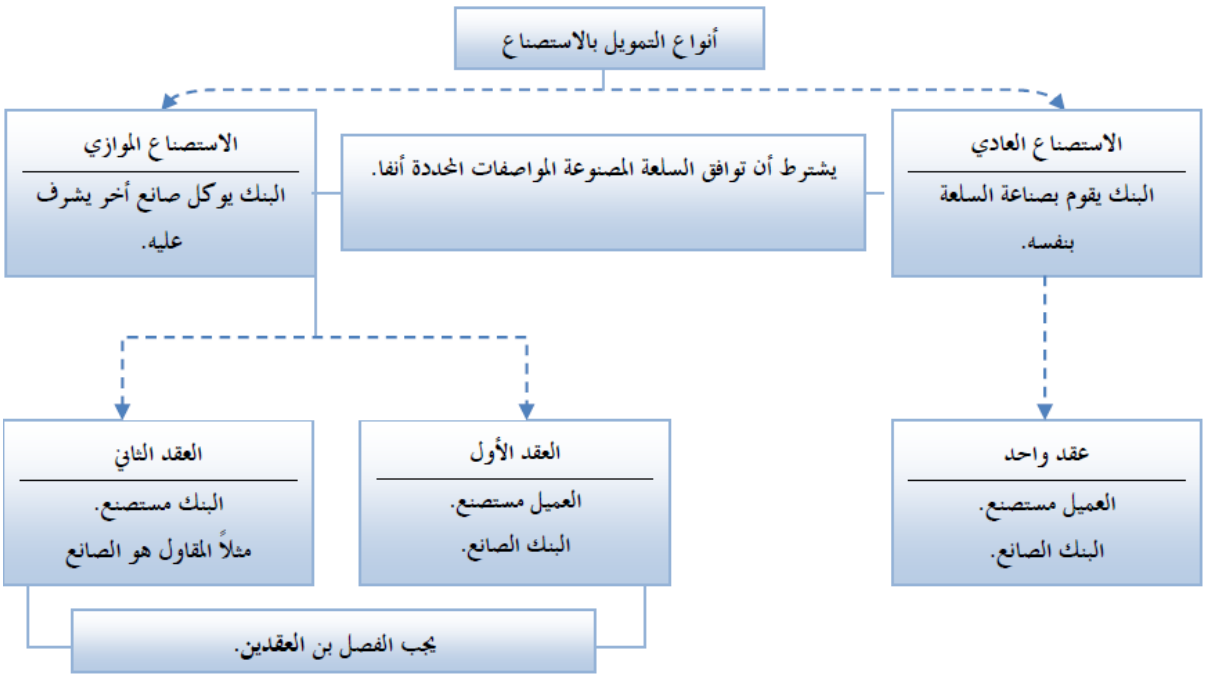

الشكل رقم (1-3) أنواع التمويل بالاستصناع

المصدر: من إعداد الطالب

6. التمويل بالإجارة

هي من بيوع الأجل تعد صيغة التمويل بالإجارة من القنوات المهمة للتمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية لتقديمها لعملائها تعمل على اقتناء الممتلكات والأصول ووضعها تحت تصرفهم والاستفادة من منافعها. يكون الأصل في هذه العمليات بيع المنفعة ليس الأصل أو العين والإجارة تختلف عن البيع لأنها تمثل بيع منافع الأصول وليس الأصول ذاتها.

الإجارة في اللغة مشتق من الأجر ويعني العوض أما في الشرع تعني بيع منفعة معلومة بعوض معلوم.

في عقد الإجارة يحتفظ المصرف الإسلامي بملكيته للأصول المؤجرة بصفته مؤجر بينما يمكن العميل حق استخدامها والانتفاع من منافعها بصفته مستأجراً لفترة زمنية محددة وبإيجار متفق عليه ويتحمل المصرف الإسلامي كافة الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة أي إصلاح وصيانة الأضرار والتلفيات التي تحصل نتيجة استخدام الأصول المؤجرة تحت الظروف الطبيعية وليس نتيجة سوء استخدام أو إهمال المستأجر وفي كل

من عقد الإجارة وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك تقع المخاطر على عاتق المؤجر ما عدا مخاطر القيمة المتبقية في نهاية فترة الإجارة المنتهية بالتمليك يتحملها المستأجر[1]، تنقسم الإجارة إلى قسمين حسب مال الأصل مع انتهاء العقد إلى إجارة تشغيلية يبقى الأصل فيها ملك للمؤجر وإجارة منتهية بالتمليك يستملك المستأجر الأصل عند انتهاء العقد [2].

ا. **الإجارة التشغيلية (العادية):** يعمل المصرف الإسلامي بموجب هذا الاسلوب على اقتناء واستملاك أصول وموجودات مختلفة تستجيب لحاجات الزبائن والعملاء، يتولى المصرف إجارة هذه الموجودات والأصول إلى أي جهة ترغب بتشغيلها والاستفادة من منافعها خلال فترة زمنية محددة متفق عليها وعند انتهاء المدة تعود الأصول إلى حيازة المصرف ليبحث عن مستأجر من جديد.

ب. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هو عقد إجارة يتعهد بموجبة المؤجر (المصرف) بنقل ملكية الأصل المؤجر للمستأجر (العميل) بعد قيامه بسداد قيمة الأصل المؤجر إضافة إلى الأجرة وغالباً ما يتم سداد هذا الثمن على دفعات ومع تزايد حصة الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر يكون مقدار الأجرة متناقصاً. ويتميز التأجير التشغيلي [3]. بطول المدة نسبياً وارتفاع بدل الإيجار ويتحمل المستأجر فيه كافة المصروفات التشغيلية كذلك المصروفات الرأسمالية يتحملها المستأجر إذا تمت بناءً على رغبة المستأجر مثل إضافة مصعد أو سور أما في حالة كانت تلك المصروفات ضرورية للحصول على منفعة الأصل الذي تم الاتفاق عليه عند إمضاء العقد فيتحملها المؤجر مثلاً انهيار جزء من البناية المؤجرة نتيجة ظروف طبيعية مثلاً زلزال فيكون تكلفة ترميم الجزء المنهار يتحملها المؤجر.

---

[1] العز عزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، 30/1.
[2] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص 26.
[3] الوادي وسمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، 260/1 .

اما المغارسة وهي حالة خاصة من الإجارة تعني منح الأرض الصالحة للزراعة إلى شخص يعمل على زراعتها أي غرس الأشجار فيها لصحابها حتى إذا أصبح الشجر منتج تم اقتسام الحاصل بين الطرفين، وقد يقوم المصرف الإسلامي بدور المغارسة أي العامل على غراسة الأشجار في الأرض وذلك باستعمال أجراء يكونون تحت إشراف ومسؤولية المصرف أو يقوم المصرف الإسلامي بشراء أراضٍ على أن يمنحها على سبيل المغارسة لمن يقوم بزراعتها [1].

7. القرض الحسن

المصارف الإسلامية عندما تمارس أعمالها فهي تعلم أن عليها واجب اخلاقي وإنساني واجتماعي له عائد اجتماعي وهو مقدر عند الله والمجتمع، إلى جانب الصيغة المعروفة للمصارف الإسلامية فهي أيضاً تتعامل بصيغة القرض الحسن وهو شرعاً إقراض المال لمن ينتفع به ويرد مثله، وهو قرض إرفاق وليس إرهاق.

وهو من أبسط الصيغ والعقود المالية يتكون من طرفين إذ يقدم المقترضين طلب إلى المصرف المقرض لمنحهم القرض على أن يتم تسديد القرض بنفس المبلغ دون زيادة أو نقصان في مدة محددة من قبل المصرف ومثبتة في العقد، ويتم منح مبلغ القرض من حسابات الادخار والحسابات الجارية، التي تختلف في قواعدها التشغيلية ويضمن القانون لأصحاب المدخرات والحسابات الجارية سلامة ايداعاتهم، ولا يجوز لهم تقاضي أي عائد عليها، ولتشجيع المودعين فقد سمح المصرف الإسلامي على منح حوافز للمودعين من خلال منح الجوائز المالية أو العينية، وخفض أو إعفاء الأتعاب أو رسم الخدمة المصرفية التي تدفع للمصارف [2].

---

[1] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص27.

[2] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص53.

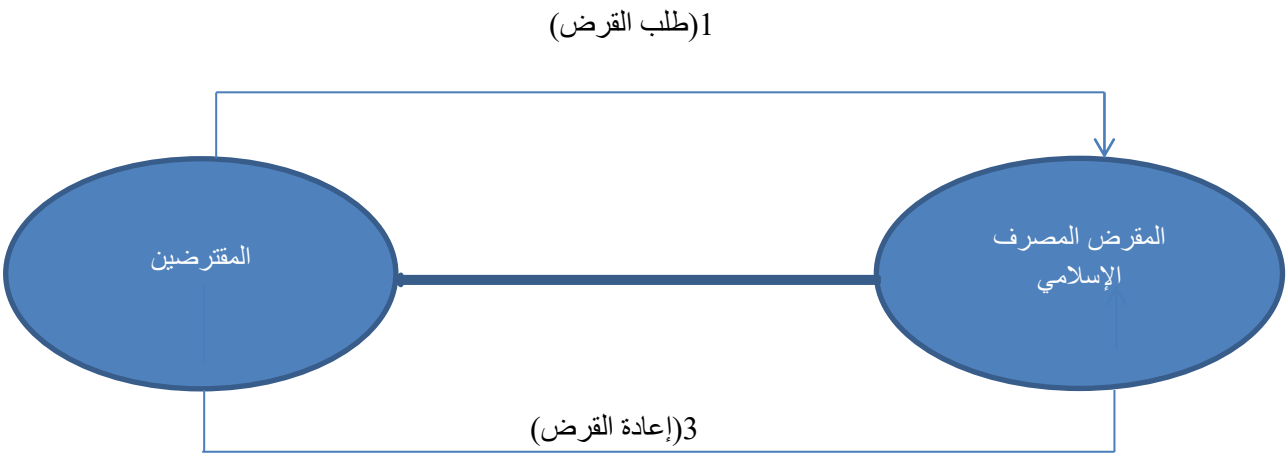

الشكل (1-4) العلاقة بين المقرض (المصرف) والمقترض في صيغة القرض الحسن

المصدر :من إعداد الطالب

8. المساقاة: تعتبر من صيغ توظيف الأموال في المصارف الإسلامية في النشاط الزراعي المكملة لصيغة المزارعة وبيع السلم، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تستعمل هذه العقود بتمويل متطلبات المساقاة من مياه وعمالة ومبيدات كيمياوية، وغالباً عندما يتعلق الأمر بالمزارع الكبيرة التي تتطلب إداراتها شركات زراعية متخصصة وليس أفراد على أن يكون العقد بين المصارف الإسلامية وشركات الخدمات الزراعية يوزع الناتج من الأثمار بينهم حسب الاتفاق، كذلك يمكن للمصارف الإسلامية أن تعمل على إنشاء شركات للخدمات الزراعية من أجل الحصول على عقود المساقاة مع مالكي المزارع الكبيرة، وقد أجاز المشرعون هذا العقد ذلك لكونه يمثل عقد شراكة بين العمل والمال قياساً على المضاربة [1].

9. المزارعة: المزارعة في اللغة تعني المفاعلة أي الزرع وطرح الزرع أو القاء البذرة في الأرض [2]. وتعرف المزارعة

---

[1] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 280/1.
[2] مصطفى، **إدارة الاصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي**، 334/1.

على أنها منح أرض من مالكها إلى من يعمل عليها ويقوم بزراعتها، فهي تعني عقد بين طرفين بين صاحب الأرض والعامل عليها، والعمل على استثمار الأرض من خلال زراعتها على أن يتم اقتسام الناتج بين الطرفين حسب النسبة المتفق عليها، وأجاز الفقهاء عقد المزارعة باعتباره عقد شراكة بين المال والعمل.

مما تقدم يتبين أن المصارف الإسلامية تعمل على استغلال وتوظيف الأموال المتاحة لها من مصادر ذاتية وكذلك حسابات الاستثمار التي حصل عليها مضارباً ،باستعمال صيغ عديدة كصيغة المضاربة وصيغة المشاركة وصيغة السلم وصيغة الاستصناع وصيغة الإيجار وصيغ البيع بالأجل وصيغة المرابحة، أو من خلال انشاء مؤسسات تابعة للمصرف أو المساهمة في مؤسسات قائمة لممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة، وما ينتج عن ربح أو خسارة نتيجة لهذه الأعمال والنشاطات الاستثمارية على أن يعمل المصرف على تقسيمها على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المتفق عليها بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار من الربح بصفته مضارباً.

المبحث الثالث: المخاطر والتحديات وإجراءات مواجهتها في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

أولاً: المخاطر والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية

تحرم الشريعة الإسلامية بشكل عام تداول المخاطر المالية التي ينظر الإسلام بوصفها على أنها شكل من أشكال القمار بالإضافة إلى ذلك أن مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية تحرم الاستثمار في المشاريع والشركات التي لا تنسجم مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية (الشركات التي تبيع لحم الخنزير واللحوم الغير مذبوحة على الطريقة الإسلامية والخمر) [1] وتتعرض المصارف الإسلامية إلى نوعين من المخاطر وهي نظامية وغير نظامية والمقصود بالمخاطر النظامية هي الناتجة عن تأثيرات النظام الاقتصادي وعوامل السوق أي مخاطر السوق الناتج من عدم التأكد من عوائد الأوراق المالية المستثمرة وهذه المخاطر تتصف بعدد من المميزات لها القدرة على التأثير في حركة الأسوق ولا تقتصر على نشاط أو قطاع معين وارتباطها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحالات الكساد والحروب والاضطرابات العامة أو ارتفاع معدلات الفائدة وأن هذه المخاطر تمس الاستثمارات والمؤسسات ذات التكاليف المرتفعة الثابتة [2]. وكذلك تعرف على أنها المخاطر المتعلقة بالنظام نفسه ولا يمكن تفاديها أو تجنبها مهما تكن سياسة التنويع المتبعة للمؤسسة ولا توجد سياسية لتجنب المخاطر الناجمة وأنها تؤثر بالسوق بشكل عام وليس خاص وأن تأثيرها يشمل أرباح وعوائد جميع الأدوات في السوق المالية [3]، أما المخاطر الغير نظامية هي مخاطر ناتجة عن عوامل تتعلق بقطاع أو شركة معينة وتكون مستقلة عن العوامل التي

---

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص55.

[2] Coleman, Thomas S.," Quantitative Risk Management: A Practical Guide to Financial Risk", first ed., Wiley & sons Ltd., new jersey, U.S.A.,2015.

[3] Zopounidis, Constantin & Galariotis, Emilios," Quantitative Financial Risk Management: Theory and Practice", first ed., Wiley& sons Ltd., new jersey, U.S.A.,2015, p4.

تؤثر في النشاط الاقتصادي ككل أي يمكن للمستثمر تجنب هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها عن طريق الاستثمار في عدة أنواع من الأدوات المالية (مالية أو حقيقية) ولا يمكن أن تتأثر في تلك المخاطر المتفرقة في نفس الوقت وهذا يعرف بتنويع المخاطر الاستثمارية [1]، ومن أهم المخاطر التي تتحملها الصناعة المصرفية هي:

1. المخاطر الائتمانية

هي عدم قدرة المقترض على سداد مبلغ القرض المقدم من قبل المصرف في تاريخ الاستحقاق مما يعرض المؤسسة المالية للخسارة ولتخفيض درجة المخاطر الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناتجة منها يمكن تحقيق ذلك إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض مستمرة وتتمتع بقدرة على مراقبة ومتابعة القروض بعد منحها لتحصيلها في الموعد المحدد [2]، يتمثل النشاط الرئيس للمصارف في عمليات منح القروض معرفة الملائمة المالية للمقترض والحكم عليه وهذا ليس صحيح دائماً بسبب قد تنخفض ملائمة مقترض مع الزمن بسبب عوامل وأسباب معينة وبالنتيجة أن تخلف أو إخلال الطرف الثاني المقترض في أصل التعاقد يعد من المخاطر المهمة التي يجب على المصارف التحوط منها ورغم التطور الكبير الحاصل في الهندسة المالية والإبداعات المصرفية لكن مازالت المخاطر الائتمانية تعد الهاجس الأكبر في عمل المصارف [3].

2. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير دون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم قدرة المصرف على توظيف الأموال بصورة مناسبة، وكذلك تنشأ نتيجة عجز التدفقات النقدية الداخلة

---

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص55.

[2] الحسيني والدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي**، 129/2.

[3] Greening, Hennie & Bratanovic, Sonja B.," analyzing banking risk",3rd Ed., the world bank, Washington D.C., U.S.A,2009, p166.

للمصرف في مقابلة التدفقات النقدية الخارجة مما يؤثر على ربحية المصرف. وفي الحالات القصوى أن عدم كفاية السيولة ممكن أن تؤدي إلى انعدام الملائمة المالية للمصرف ومن أهم مميزات العصر الحالي التطور الكبير والانفتاح الحاصل في القطاع المالي ينتج عنه المنافسة الشديدة وعدم التنبؤ بالظروف الاقتصادية وهي أهم مصاحبات العولمة [1]، ومن خلال ذلك يتبين أن السيولة من أكبر المخاطر التي تؤدي إلى خسارة المصرف.

3. مخاطر التشغيل

هي المخاطر المترتبة والمتعلقة بأداء مختلف المنتجات المصرفية أو الخدمات وقد تحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلي أو نتيجة عطل بنظم التشغيل الالكتروني للبيانات أو ضعف الأداء البشري [2].

4. المخاطر السوقية

تنشأ هذه المخاطر نتيجة التحركات العكسية والتغيرات في أسعار الأصول للقيمة السوقية للأصل كأن يكون (قرض، سهم، سند، عملة أو سلعة) أو أي عقد مشتق من أصول سابقة، وتشمل جميع مخاطر السوق مثل (السلع، الخدمات، حقوق الملكية والأرباح) ومن الضروري أن تعمل المؤسسات المالية على تطوير المفاهيم والطرق المستخدمة إلى أعلى المستويات المهنية عند تقييمها لمخاطر السوق [3].

5. مخاطر رأس المال

هي المخاطر التي تنتج عن استخدام الأموال في استثمارات ذات مخاطر عالية، والنتيجة إما حصول المشروع على عوائد مرتفعة في مدة معينة أو بالعكس وأن الحل الأمثل هو تنويع الاستثمارات، ويجب على السلطة الرقابية

---

[1] Hoseininassab, E.; Yavari, K.; Mehragan, N & khoshsima, R.," Effects of risk parameters on banking system efficiency ", journal of basic and applied scientific research, volume 2, issus6 ,2012, p 546.

[2] سمير الشاهد، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002)،61/1.

[3] Ayoub, Sherif," Derivatives in Islamic Finance: Examining the Market Risk Management Framework", series ed., servis filmsetting Ltd., Cheshire, UK.,2014, p37.

وضع حدود لرأس المال المطلوب على أن يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرة المصرف على استيعاب الخسائر وأن لا تكون أقل من الحدود التي أقرها اتفاق بازل بخصوص رأس المال المصرفي من أجل مقابلة مخاطر الائتمان والتي تشمل تقلبات أسعار السوق وتقلبات أسعار العائد وكذلك مقابلة مخاطر الصرف وتقلبات أسعار الأسهم والسلعة ومراكز العملات المفتوحة، فضلاً عن هذه المخاطر الاعتيادية فان هناك المخاطر غير اعتيادية التي تواجه المصارف الإسلامية والتي تكون فريدة من نوعها نتيجة لطبيعة العمل المصرفي هناك مخاطر مرتبطة بعقود وأدوات التمويل الإسلامي بشكل واضح بالإضافة إلى ذلك تمنع المصارف المالية من استخدام بعض الأدوات لتخفيف المخاطر المستخدمة من قبل المصارف التقليدية وذلك لكونها غير متفقة مع قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية وأن الغرض من عملية تخفيف المخاطر لحماية النظام المصرفي من مخاطر الأدوات المالية المستحدثة مثل عقود التحوط والمشتقات والتأمين [1].

المطلب الثاني: إجراءات إدارة التحديات والمخاطر في المصارف الإسلامية

ثانياً: المخاطر في المصارف الإسلامية وإجراءات التعامل معها

إدارة المخاطر تمثل مفهوم واسع وشامل ولا تقتصر على قياس وتخفيف المخاطر فحسب، بل هناك أربعة عناصر تحدد عملية إدارة المخاطر وهي [2].

1. المعايير والتقارير.

2. توجهات واستراتيجيات الاستثمار.

---

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص57.

[2] AHMED, HABIB,"RISK MANAGEMENT ASSESSMENT SYSTEMS: AN APPLICATION TO ISLAMIC BANKS", Islamic Economic Studies, Volume 19 No. 1, 2007, p 65.

3. القيود المفروضة والقواعد.

4. عقود الحوافز والتعويضات.

وبالرغم من أن مسألة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية قد حظيت باهتمام ونوقشت بصورة واسعة من قبل الباحثين والكتاب والمحاسبين ولجان إدارة المخاطر والمستثمرين ولكن استمرت المشكلة، وجاء في الذكر الحكيم التأكيد على مسؤوليات الإدارة تجاه المخاطر بقوله تعالى ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف:67] وكذلك في السنة النبوية والأحاديث الشريفة تنصح باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر لذا يجب على فريق إدارة المخاطر تحديدها والتعمق فيها من أجل السيطرة عليها وإدارة المخاطر التي يتعرضون لها [1].

تعمل المصارف الإسلامية على تطبيق نظام تقاسم الربح والخسارة من أجل المساهمة في عدالة التوزيع بالإضافة إلى الكفاءة التخصيصية لكن بعض الدراسات وضحت على أنه نظام تقاسم الأرباح والخسائر لبعض صيغ التمويل مثل عقود المضاربة والمشاركة وخاصةً المشاركة المتناقصة يشار لها بأنها ذات مخاطر ائتمان مرتفعة على الرغم من تقاسم الربح والخسارة كذلك وضحت تلك الدراسات على أن هذا النظام يجعل المصارف الإسلامية معرضة للمخاطر التي غالباً ما يتحملها المستثمرين في الأسهم بدلاً من أصحاب الديون [2].وقد نتج عن التجربة العملية للمصارف الإسلامية إلى تبلور مجموعة من المبادئ والارشادات من أجل إدارة المخاطر التي تتعرض لها

[1] Rahman, Rashidah Abdul; Alsmady, Ahnaf; Ibrahim, Zuraeda& Muhammad, Aliyu Dahiru," Risk Management Practices in Islamic Banking Institutions: A Comparative Study Between Malaysia and Jordan ", The Journal of Applied Business Research, Volume 30, Number 5, October 2014,1295.

[2] Latif, Nazik Hussain Madiha; Hussain, Tahir; Aslam, Zeeshan; Ali, Mehak& Khanam, Misbah," Credit Risk Assessment and Management Practices in IslamicBanks of Pakistan: A Qualitative Approach", Developing Country Studies, ISSN2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 , Vol.4, No.21, 2014,17.

هذه المصارف وتم استنتاج هذه المبادئ من خلال المناقشة ودراسة الممارسات المتخذة في صناعة الخدمات المالية ويمكن توضيح إجراءات أدارة المخاطر في مجموعة من النقاط الآتية [1]:

1. يجب اتباع إجراءات سليمة، من أجل إدارة وتنفيذ كافة إجراءات إدارة المخاطر من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، من خلال تحديد المخاطر وتخفيفها وقياسها والابلاغ عنها ومراقبتها والتحكم فيها، وأن هذه الإجراءات تستوجب العمل على تطبيق سياسات مناسبة وأنظمة معلومات وسقوف وإدارة فعالة من أجل اتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية بما يتطابق ويتناسب مع أنشطة وطبيعة عمل المؤسسات.

2. على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من وجود نظام مراقبة، يتضمن الإجراءات المناسبة من أجل المراجعة والمطابقة، على أن تكون إجراءات الرقابة لا تخالف مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية علماً أن السياسات والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية هي تلك المفروضة من السلطات الإشرافية على أن تأخذ تلك الإجراءات في نظر الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

3. أن من مسؤوليات المؤسسات المالية الإسلامية، التأكد من جودة ونوعية تقارير الابلاغ عن المخاطر المقدمة للسلطات الرقابية ودقة توقيتها، ويجب أن يكون لها نظام معتمد من أجل إعداد التقارير، ومستعد لتقديم معلومات إضافية وطوعية اللازمة لغرض تحديد المشاكل المستجدة، التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل فقدان الثقة على أن تبقى المعلومات الواردة بالتقارير سرية ولا يتم الإفصاح عنها للجمهور.

---

[1] محمد، عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة حلب،2014، ص29.

4. على المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقديم الإفصاحات عن المعلومات إلى أصحاب حسابات الاستثمار بصورة منتظمة، حتى يتمكنوا من تقييم المخاطر والعوائد المحتملة لاستثماراتهم لحماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم، ولأجل ذلك تستخدم المعايير الدولية المعمول بها من أجل إعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

ثالثاً: الرافعة المالية للمصارف الإسلامية

تمثل الرافعة المالية نسبة استدانة أي مؤسسة أو منشاة من المؤسسات المصرفية والمالية من مصادر التمويل ذات الدخل الثابت قروض كانت أم غيرها من مصادر التمويل الأخرى لسد احتياجاتها المالية وينعكس على الأرباح التي يحصل عليها الملاك ويرتبط بالمخاطر التي يتعرضون لها [1]. وتعمل الرافعة المالية على زيادة معدل العائد على الاستثمار للمستثمرين عندما تكون مرتفعة وتنخفض عندما تكون منخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر ويكون لها تأثير عميق وكبير على العديد من الأزمات المالية ويعمل التمويل الإسلامي على تقديم البدائل [2].

ومن السمات الأساسية في المصارف الإسلامية امتلاك الأصول بشكل صحيح والتي تساهم في تخفيض الرافعة المالية ومشاكلها في الازمات الكبيرة يمكن أن تنشأ الرافعة المالية في التمويل الإسلامي من عقد واحد أو أكثر سواء كان الدافع أو المستلم أو كليهما في العقود القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل كما يعرف العقد على أنه الحق في بيع أو شراء أحد الأصول بسعر محدد مسبقاً في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه للتسديد لكن عند تأخير التسديد يتولد عوائد الاستدانة [3].

مقارنة بالمصارف التقليدية نجد أن الرافعة المالية للمصارف الإسلامية له تأثير كبير على مخاطر وجودة الائتمان في

---

[1] Burke, Javier Villar," Assessing bank leverage through flows: an early warning tool of risk-taking ", Paper published European Commission, September 2014, p4.

[2] Benjelloun, Hicham," Financial leverage and the channeling of financial institutions" Banks and Bank Systems, Volume 5, Issue 4, 2010, p1.

[3] - Jobst, Andreas," Reflect on Islamic finance but do not see it as a panacea ", November 4, 2013, p1.

المصارف الإسلامية [1]. أن التوسع والتطور الكبير في المجال المالي عموماً وفي القطاع المصرفي خصوصاً نتيجة لذلك أصبحت المنافسة أكبر لذلك أصبح على المصارف الإسلامية توسيع قاعدتها وخوض المنافسة ومن أهم الخطوات المتخذة هي عملية الاندماج ونتيجة لعمليات الاندماج تزداد الرافعة المالية للمصارف الإسلامية، تقاس الرافعة المالية للمصارف الإسلامية على أنها النسبة بين نسبة الديون نهاية السنة إلى إجمالي قيمة المصرف الإسلامي ويمثل الدين الديون طويلة الأجل إضافة إلى ذلك الديون المدرجة في المطلوبات وعن طريق جمع القيمة الدفترية للدين مع القيمة السوقية للأسهم يتم احتساب القيمة الإجمالية للمصارف الإسلامية. ومن العوامل المهمة للاقتراض هو التمويل الإسلامي وكذلك الرافعة المالية وللحصول على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية قبل الاندماج تتم مطابقة الأهداف المشتركة للمصارف الإسلامية من ناحية الحجم إذ هناك علاقة ايجابية بين حجم الأهداف والقدرة على الاقتراض حيث أن الرافعة المالية ستكون أكبر من الرافعة الشكلية لدمج المصارف الإسلامية قبل حدوث عملية دمج المصارف الإسلامية بسبب أن المصارف الإسلامية المتطابقة بالأهداف قدرتها أكبر على الاقتراض ستكون من كل مصرف قبل الاندماج [2].

رابعاً: أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ([3])

1. كل من المصارف الإسلامية والتقليدية تتفق من حيث الاسم.

2. كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تتفق من حيث الوظيفة، إذ كلاهما يعمل كوسيط مالي بين المودعين والمستثمرين.

---

[1] Abedifar, Pejman; Molyneux, Philip; Tarazi, Amine " Risk and Stability in Islamic Banking", Université de Limoges, LAPE, 5 rue Félix Eboué, 87031 Limoges Cedex, France, 3 rd April 2011, p 25.

[2] Beseiso, Fouad H.," The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives" first ed., Emerald Group Publishing Limited, Inc., Yorkshire, UK ,2014, p129-130.

[3] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 1/ 120.

3. كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تتفق على تقديم جملة من الخدمات المصرفية كتحويل الأموال وإصدار الشيكات السياحية والصرافة وعمليات الاكتتاب بالأسهم وتأجير الخزائن الحديدية وتحصيل الديون نيابةً عن الدائن.

4. تتفق كل من المصارف الإسلامية والتقليدية في حسابات الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، حيث يتعهد المصرف على ردها بدون زيادة أو نقصان، ويرافق هذه السلعة خدمات كإصدار بطاقات الائتمان والشيكات واستخدام الآلات الصرف الآلي.

5. كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تتفق على الاستثمار في أسهم الشركات بدون سندات.

6. كل من المصارف الإسلامية والتقليدية تخضع إلى رقابة المصرف المركزي على السواء.

ومن الواضح أنه من خلال هذه الأنشطة يمكن أن يكون هناك تعاون بين المصارف التقليدية والإسلامية ويتم تحقيق مصالح الطرفين، لاسيما أن أغلب المصارف الإسلامية تمارس نشاطها في بيئة تغلب عليها المصارف التقليدية، خلال عمل المصارف الإسلامية من الطبيعي أن يستقبل شيكات وأوراق تجارية مسحوبة على مصارف تقليدية، ومن الطبيعي خدمة مصالح عملائه، ولهذا لابد من وجود تعاون. وبسب قلة عدد انتشار المصارف الإسلامية إذ ليست لديها فروع كافية لتغطية جميع الأماكن مقارنةً بالمصارف التقليدية يتيح لها الاستقلالية كما هو في المصارف التقليدية حيث يشكل دافعاً للتعاون فيما بينها، كما بإمكان المصارف التقليدية أن تزود المصارف الإسلامية بالسيولة عند الضرورة أي عندما تواجه المصارف الإسلامية السيولة العالية قصيرة الأجل على أن يكون التزويد بدون فائدة وعلى قاعدة التعامل بالمثل أي التزود بدون فوائد [1].

[1] السبلاني، **المصارف الإسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات-تطلعات-نتائج**، 1/ 258.

خامساً: أوجه الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

بما أن المصارف الإسلامية تنطلق في أداء وظائفها من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والالتزام بها لذا أدى هذا الالتزام إلى تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ولا يمكن حصر هذه الاختلافات والفروقات في جانب واحد ومن خلال الجدول (1-2) تم ايضاح الفروقات الرئيسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

المصارف الإسلامية	**المصارف التقليدية**
1. يعتمد العمل المصرفي الإسلامي على مبدأ الوساطة المالية واستبعاد التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاً أي التعامل بدون فوائد واعتماد مبدأ المشاركة أي تقاسم الأرباح والخسائر في أداء وظائفها وتعد هذه الميزة الهدف الأساسي والرئيسي للمصرف الإسلامي.	1. يعتمد المصرف التقليدي مبدأ التعامل بالفائدة وأساس عمله هو تعظيم الأرباح وهو نظام عالمي يتم اعتماد في المعاملات الاستثمارية أخذاً وعطاً.
2. يعمل المصرف الإسلامي على توظيف الموارد وتوجيهها في جزء كبير من معاملاته نحو الاستثمار كالمشاركة والمرابحة والإيجار المنتهية بالتمليك.	2. تحتل عمليات الاقراض حيز واسع وأهمية قصوى في عمليات المصارف التقليدية.
3. تخضع المصارف الإسلامية إلى الرقابة الشرعية وذلك لتحقيق تطابق وانسجام عمليات المصرف مع أحكام الشريعة وكذلك رقابة داخلية ورقابة مصرفية من قبل المصرف المركزي.	3. بينما تخضع المصارف التقليدية إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية متمثلة بالمصرف المركزي.
4. الهدف الأساسي من الاستثمار في المصارف الإسلامية هي تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة المجتمعية.	4. الهدف من الاستثمار في المصارف التقليدية هي تحقيق الأرباح والفائدة وتعظيم المنفعة الشخصية.
5. المصارف الإسلامية لا تطلب ضمانات من قبل المستثمرين وذلك لأن التمويل مشاركة في الربح والخسارة وفي بعض الحالات تكون هذه الضمانات من أجل عدم التقصير أو الاهمال في إدارة المشروع.	5. تعتمد المصارف التقليدية في عملياتها على طلب الضمانات سواء كانت أصول ثابتة أو منقولة من المقترضين والمستثمرين.

6. يغلب على المصارف الإسلامية طابع المصارف الشاملة من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية استثمارية وتجارية وصناعية وزراعية متخصصة.	6. ممكن أن يتخصص المصرف التقليدي في تمويل قطاع معين مثلاً المصرف العقاري، التجاري، الزراعي أو الصناعي وغيرها.
7. غالباً ما يكون صغير أو متوسط حجم المصارف الإسلامية.	7. غالباً ما يكون حجم المصارف التقليدية كبير.

تم إعداد هذا الجدول (1-2) بالاعتماد على [1] [2]

[1] العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، 1/ 122.
[2] الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص31.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لقياس كفاءة الأداء

المبحث الأول: مدخل فكري معاصر لتقييم الأداء

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

في الوقت الحالي تضطلع عملية تقييم الأداء بمكانة متميزة ومهمة داخل مؤسسات المال والأعمال لما لها دور مهم وكبير بتحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها المرسومة وقد اختلفت افكار وأراء الاكاديميين والباحثين حول مفهوم تقييم الأداء إذ يعرف على أنه مجموعة الاجراءات المتخذة التي تقارن بها النتائج المتحققة للمشروع مع الأهداف المتوقعة وذلك لبيان مدى توافق وانسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة والمتوقعة لتقدير مستوى الفاعلية للأداء وكذلك مقارنة مدخلات النشاط مع مخرجاتها وذلك للتأكد من أداء العمليات المصرفية تمت على مستوى عالي من الكفاءة [1]. وينظر إلى تقييم الأداء على أنه كافة العمليات والدراسات التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة الاستخدام من قبل الوحدة الاقتصادية ودراسة تطور العلاقة خلال مدة زمنية من خلال إجراء المقارنة بين المتوقع من الأهداف والمتحقق من الأهداف استناداً إلى معايير ومقاييس محددة [2].

وعادةً ما تكون المقارنة بين ما هو مستهدف وبين ما هو متحقق في نهاية فترة زمنية محددة تكون في الغالب سنة وتعد عملية تقييم الإداء وسيلة للتأكد والتحقق من أن العمليات الانتاجية المتحققة في نهاية الفترة الزمنية هي مطابقة للأهداف والأعمال التي يراد تحقيقها وفق البرامج والخطط المحددة والمبادئ المعتمدة والتعليمات الصادرة

---

[1] منيرة المهندس، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دارسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد 4 / 2005، ص163.

[2] مجيد عبد جعفر الكرخي، **التحليل الكمي الاقتصادي العلاقات الاقتصادية**، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر،2001) 33/1.

بغية الوقوف على أي انحرافات مع تحليل الأسباب لغرض تقديم المعالجات والحلول العلمية والعملية لتجنبها في المستقبل.

وأن عملية تقييم الأداء يمكن أن تمثل أسلوب شامل يستخدم فيه كافة المدخلات من بيانات ومعلومات من أجل الوقوف على الوضع المالي للمصرف وتحديد الكيفية التي وظفت وأديرت بها الموارد خلال مدة زمنية معينة أما على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء يعرف على أنه تشخيص لنقاط القوى والضعف على أن يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط القرارات من أجل إدارة مطلوبات وموجودات المصرف [1].

وقد تم تعريف الأداء من خلال مؤشرات ومعايير الفعالية والكفاءة الاقتصادية حيث بات واضحاً أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً لأنه تعظيم الجانب الاقتصادي من المحتمل أن يؤدي إلى التقليل من الفعالية لتحقيق أعلى كفاءة كما يمكن أن يكون هناك نفقات أكثر فالأداء يمثل نتيجة إدارة وتوظيف المنشأة للموارد البشرية والمادية لغرض تحقيق أهدافها المرسومة. ويمكن تقسيم الأداء إلى ثلاثة عناصر رئيسية كما يأتي [2]:

الكفاءة (Effiniciency) وهي تعبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال ضبط العلاقة بين المخرجات والموارد المستخدمة بطريقة كفؤة لغرض تخفيض المدخلات وتعظيم المخرجات.

والفعالية (Effectiveness) وهي تعبر عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية بتحقيق الأهداف من خلال توضيح العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف وإذا ما الوحدة الاقتصادية نجحت في تعبئة الموارد بالكفاءة المطلوبة لغرض تحقيق الأهداف المرسومة في خطتها الانتاجية.

---

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم **أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994_2000**، مجلة الباحث العدد 30 /2004، ص90.

[2] رانيا عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية "دراسة تطبيقية: مصرف سورية الاسلامي**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد، جامعة حلب، (2013)، ص2.

والانتاجية (**Productivity**) تمثل الانتاجية كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج أو نسبة المدخلات إلى المخرجات، وغالباً ما يتم الخلط بين مفردة الانتاجية والكفاءة ويعود هذا إلى تداخل المفهومين بصورة كبيرة على الرغم من وجود اختلاف بينهما فعندما نريد حساب الانتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية من خلال اشتقاق مجموعة من المؤشرات المعبرة عن الانتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات مثلاً (انتاجية العمل، انتاجية رأس المال وغيرها من العناصر الانتاجية) ويستعمل عندئذٍ مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الانتاجية من خلال ذلك يتبين أن مفهوم الكفاءة يركز على كيفية استغلال وتوظيف الموارد لتحقيق أكبر قدر من المخرجات من هذه الموارد، أي أن مفهوم الانتاجية يمثل الانتاجية الحقيقية أي ما تنتجه عناصر الإنتاج فعلاً أما مفهوم الكفاءة هو ما يجب أن تنتجه تلك العناصر.

كذلك من الضروري التمييز بين مفهومي الكفاءة والفعالية، فالفعالية تمثل حصيلة تفاعل الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما تتضمن من نشاطات وظيفية وإدارية وفنية ومتغيرات داخلية وخارجية، تؤثر فيه وأن الكفاءة تعتبر جزء من مكونات الفاعلية، وذلك لأن الكفاءة هي محصلة العلاقة بين المدخلات والمخرجات وعند وصول الوحدة الاقتصادية إلى أهدافها تتحقق الفعالية، وإذا حققت الأهداف بكلفة عالية سوف تكون الكفاءة منخفضة، أي أن تحقيق الهدف المقصود قد يكون فعالاً من ناحية التكلفة لكن من حيث تخصيص الموارد قد يؤدي في الواقع إلى مستوى أقل كفاءة أو غير كفوء [1].

من خلال ذلك يتبين أن مفهوم الأداء أوسع وأشمل من مفهوم الكفاءة، حيث إن الكفاءة تعبر عن مؤشر أو مقياس الأداء كبقية المقاييس الانتاجية والفعالية والتشغيلية وغيرها من المقاييس والمؤشرات الأخرى، وبالنتيجة فإن عملية قياس الكفاءة للمؤسسة أو المنشأة، هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المؤسسة أو المنشأة.

---

[1] خالد عبد الرحيم الهيتي وعلي جاسم العبيدي، **الاقتصاد الإداري**، (الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر،1990)،ص63.

إن قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية، يجب أن يكون قادر على تحديد واكتشاف العقبات والمشاكل وتذليل الهواجس والمخاوف، بشأن استثمارات المديرين والمودعين والمساهمين والمنظمين على حدٍ سواء، ومن الضروري للمديرين تحديد المركز المالي للمؤسسة، من أجل المقارنة مع داخل المؤسسة المصرفية أو المنافسين أو مع مؤشرات السوق الأخرى بالإضافة إلى أن قياس وتقييم الأداء في المصارف الإسلامية يساعد هيئات الرقابة الشرعية والهيئات التنظيمية على فهم أداء المصارف، وضمان تلك المعلومات المتاحة واضحة وشفافة في المساهمة لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية للمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ أفضل وأمثل القرارات الاستثمارية [1].

ومما سبق يمكننا القول، أن تقييم الأداء على أنه تحليل يعني بكافة أنشطة وجوانب المؤسسة، من أجل مقارنة الأهداف المتحققة مع ما تم التخطيط له سابقاً، ومعرفة المتحقق من الأهداف وفق ما كان مخطط له، وتعد عملية تقييم الأداء أساس وجوهر عملية الرقابة، من خلال كتابة التقارير خلال مدة زمنية محددة وتحديد نقاط الضعف لمعالجتها ومراكز القوة لدعمها.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء

ثانياً: أهداف تقييم الأداء

تختلف أهداف عملية تقييم الأداء، حسب نوع المستفيدين من تقارير التقييم، مثلاً يركز المودعين على مؤشرات السيولة والقدرة على ضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل، ,بينما يهتم المساهمون لمؤشرات الربحية، في حين تهتم إدارة المصرف على عدم تعريض أموال المودعين لخطر، وقدرة المصرف على توفير المنتجات والخدمات لعملائها ولعملية التقييم هدف عام بغض النظر عن الأهداف الخاصة للمستفيدين من تلك التقارير، وهي التأكد من

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص 61.

الأداء الفعلي الذي يتم وفق الخطة المرسومة وذلك من خلال مطابقة المتحقق من الأهداف للمصرف مع الأهداف المرسومة [1].

وهناك جملة من الأهداف العملية لتقييم الأداء التي تم طرحها من قبل الباحثين وهي كالآتي [2][3]:

1. يهدف إلى معرفة مدى كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة ونجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة ومدى انسجامها مع السياسية الائتمانية والنقدية لتحقيق الاستقرار النقدي.

2. محاولة تشخيص وحصر المشاكل التنظيمية والإدارية داخل المصرف التي حصلت خلال فترة زمنية محددة إذ يكشف تحليل تقارير الأداء عن بعض الانحرافات الإدارية والتنظيمية.

3. تحديد مواضع الضعف والخلل في عمليات المصرف وذلك عن طريق قياس الانتاجية لكل قسم وتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه لمعرفة أسباب الخلل والضعف وتصحيحها وتجنب الوقوع فيها في المستقبل.

4. العمل على تنشيط الدور الرقابي لأداء المصارف من خلال البيانات والمعلومات الواردة من التقارير وهذا يتيح لأصحاب القرار القائمين على المصرف الاطلاع والتحقق من كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد (المخرجات) بأقل تكلفة ممكنة من الموارد (المدخلات).

---

[1] Mone, Edward M. & London, Manuel,"Employee Engagement Through Effective Performance Management: A Practical guide for managers", Taylor and Francis Group, LLc., Kentucky, USA., 2010, p82.

[2] Nelson, Debra & Quick, James," Orgb Organizational Behavior" student ed., cengage. learning, Texas, USA.,2015, p92.

[3] حنان عبد الباقي مصطفى الحيدري، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة العامة للسمنت العراقية للمدة (1996-2005)**، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير، 2008، ص61.

5. تساهم تقارير تقييم الأداء على توفير المعلومات والبيانات الاحصائية للمصرف مما تساعد على التطوير والتحديث الدوري لقاعدة البيانات والمعلومات والإحصاءات التي توفر قاعدة من المعلومات والبيانات عن أداء المصرف لوضع الخطط والدراسات والبحوث والسياسات المستقبلية من أجل تحسين الأداء وزيادة الفاعلية.

المطلب الثالث: أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء للمصارف الإسلامية

الهدف من عملية تقييم الأداء، هو قياس مدى تحقيق المؤسسة أو المنشأة الأهداف المخطط لها، وذلك من خلال استغلال الامكانيات والموارد المتاحة بالشكل الأمثل، ونتيجة التوسع الحاصل في حجم الأنشطة والعمليات المصرفية واستقطابها للعديد من المستثمرين تطلب ذلك تقييم أداء العمليات والأنشطة المصرفية، وذلك من خلال الاستعانة بالمؤشرات التي تساهم في دراسة وتحليل واكتشاف الانحرافات ونقاط الخلل والضعف وأسبابها من أجل اتخاذ الإجراءات والحلول المناسبة وتجنبها في المستقبل، وتتمثل أهمية تقييم الأداء في الآتي [1]:

1. التعرف على مدى ايفاء الأدوات الاستثمارية باحتياجات العملاء أو الزبائن، فكلما كانت الأداة تفي باحتياجات العملاء كان على المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

2. التعرف على مخاطر الأدوات الاستثمارية التي يقدمها المصرف، وهل هي مخاطر متوسطة، منخفضة أو عالية.

3. الوقوف والاطلاع على المعوقات والمشاكل التي تواجه تطبيق الأدوات الاستثمارية، والتأكد من سلامتها الشرعية ومدى قدرتها على منافسة الصيغ التقليدية.

---

[1] محمد البلتاجي، **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية مرابحة _مشاركة _مضاربة الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية الإمارة دبي**، 2005، ص6.

4. معرفة مدى تلبية أدوات الاستثمار لحاجات المستثمرين، وهل تحقق هذه الأدوات عائداً مناسباً في ظل مخاطر التطبيق أو إذا كان العائد المتوقع الحصول عليه متناسب مع مخاطر الأداة الاستثمارية، يتم التوسع في تقديمها من قبل المصرف والعكس صحيح.

رابعاً: مراحل تقييم كفاءة الأداء

أغلب الدراسات التي اهتمت بكفاءة الأداء أشارت إلى أهم مراحل تقييم كفاءة الأداء، وقد اتفق أغلب الاقتصاديين على المراحل الأساسية لتقييم كفاءة الأداء هي كالآتي [1] [2]:

1. المرحلة الأولى: تشمل هذه المرحلة جمع المعلومات والبيانات الاحصائية المطلوبة، من أجل دراسة الوحدة الاقتصادية بالتفصيل، وألاَ تقتصر هذه البيانات على فترة زمنية محددة، بل يجب أن تأخذ السلاسل الزمنية في الاعتبار من أجل الاطلاع على طبيعة التطور المؤسسي لجميع أهداف الوحدة الاقتصادية.

2. المرحلة الثانية: هي مرحلة دراسة وتحليل المعلومات والبيانات لبيان مدى صلاحيتها ودقتها، لحساب المؤشرات المطلوبة من أجل تقييم الأداء في المصارف.

3. المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم الحكم بالنتائج والانحرافات المتحققة في التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية، إذ لا تتطابق مع الخدمات المصرفية أو المنتجات والأنماط والمواصفات كما يمكن ألاَ يكون الانحراف قيمياً، بسبب تدني حجم الخدمات المقدمة أو انخفاض الكمية المقدمة أو لاختلال العلاقات المؤسساتية المتداخلة فنياً، وهي مرحلة التقييم باستعمال المؤشرات والنسب من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحة لمختلف الفعاليات والعمليات التي تعتمد عليها أداء المصارف.

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، **"تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعات الأدوية في نينوى للمدة (2002-2007)"**، دراسة تحليلية ومقارنة، مجلة تنمية الرافدين كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل مجلد 32،99 /2010، ص5.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)،1/ 33.

4. المرحلة الرابعة: يتم في هذه المرحلة تحليل النتائج لعملية التقييم وايضاح مدى النجاح أو الاخفاق، الذي رافق أداء المصرف وكذلك تحديد وحصر الانحرافات الحاصلة في عمليات المصرف، وبالنتيجة بيان الأسباب التي نتجت عنه الانحرافات مع وضع المعالجات والحلول المناسبة لمعالجة الانحرافات وتحقيق الأداء الأمثل للمصرف.

5. المرحلة الخامسة: يتم في هذه المرحلة متابعة الحلول الموضوعة لمعالجة تلك الانحرافات الحاصلة في نشاط أو عمليات المصرف مع توفير المواصفات والشروط المطلوبة لتحقيق الأداء المطلوب، والاستفادة من نتائج التقييم بتجنب العقبات والأخطاء في المستقبل.

خامساً: العوامل التي تؤثر في أداء المصارف [1].

الأداء المصرفي يتأثر بعدة عوامل منها عوامل داخلية (داخل المؤسسة) ومنها خارجية أي العوامل المحيطة (البيئية) وفيما يلي أهم العوامل:

1. العوامل المؤسساتية: ويقصد بها العوامل النابعة من داخل طبيعة عمل المصارف كان يكون التكنلوجيا المستخدمة، حجم العمليات، النشاط المالي المصرفي، أداء وكفاءة الإدارة.

ا. مستوى التكنلوجيا المستخدمة: يقصد بها البرامج والتطبيقات المستخدمة في انجاز العمليات المصرفية ودرجة الأتمتة في العمليات المصرفية وكل ما زاد استعمال التكنلوجيا ارتفعت نسبة الاتمتة في النشاط المصرفي يؤدي ذلك إلى زيادة الربحية وخفض التكاليف وزيادة جودة الخدمات والمنتجات المصرفية.

ب. حجم الأعمال: ويقصد بها حجم الموارد التي يمتلكها المصرف ولها تأثير كبير في تحديد الكفاءة والانتاجية في الأنشطة المصرفية فكلما زاد حجم الموارد انخفضت التكاليف الإجمالية لها مما يساهم في رفع إنتاجية وربحية

---

[1] عاصي امارة محمد يحي، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة حلب، 2008، ص93.

المصرف.

ت. الكفاءة الإدارية: ويقصد بها قدرة وكفاءة الإدارة على اتخاذ القرارات الجيدة المناسبة والعمل بروح الفريق الواحد والعمل على تطوير الموارد البشرية بما ينعكس على جودة الخدمات والمنتجات المصرفية وكسب ثقة العملاء من خلال الاسلوب والأداء الجيد والسمعة الحسنة.

2. البيئة الخارجية

وهي من العوامل التي لها تأثير في العمليات المصرفية وهي كما يأتي:

ا. البيئة القانونية والسياسية: وهي ممثلة بالواقع والأوضاع السياسية والأمنية في بلد المصرف والقواعد القانونية المنظمة لعمل المؤسسات المالية المصرفية في البلد أي سياسات المصرف المركزي.

ب. البيئة الاقتصادية: تتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الموارد المتاحة وكذلك مناخ الاستثمار وتوفر الفرص الاستثمارية.

ت. البيئة الاجتماعية: يقصد بها المعتقدات والعادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ومستوى الوعي الثقافي وجميعها تؤثر في قرارات العملاء في التعامل مع المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف.

سادساً: الأسس العامة لتقييم الأداء

من أجل انهاء عملية تقييم الأداء لابد من الأخذ في الاعتبار الآتي [1]:

1. تحديد الأهداف: يمثل تحديد الأهداف الخطوة الأولى بعملية تقييم الأداء كون المصرف يهدف إلى تنمية

[1] عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية دراسة تطبيقية: مصرف سورية الاسلامي**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد، جامعة حلب، (2013)، ص7.

وتطوير الأنشطة والفعاليات الخاصة به ليتماشى مع التطور الاقتصادي.

2. تحديد مواقع ومراكز المسؤولية: تعتبر من الخطوات الرئيسية في إنشاء نظام الرقابة وتقييم الأداء تحديد مراكز القرار والمسؤولية حيث إن تحديدها يرتكز على أسس التقسيم الاداري والوظيفي حيث تخضع كل شعبة أو قسم إلى إشراف ورقابة مدير خاص.

3. رسم ووضع الخطط التفصيلية والمحكمة من أجل انجاز الأعمال: بعد الانتهاء من عملية تحديد الأهداف المتوقع إنجازها في فترة معينة في المستقبل يتم رسم الخطط العملية والعلمية للنشاط والعمليات المصرفية حيث يتم وضع خطة واحدة أو أكثر لكل مجال من مجالات الفعاليات المصرفية ومن ثم الوصول إلى خطة متكاملة وشاملة من خلال التنسيق بين هذه الخطط.

4. تحديد معايير الأداء: يقصد بمعايير الأداء المؤشرات التي تمد مسؤولين مراقبة النشاط بمعلومات وأسس سليمة من أجل مقارنة الأداء الفعلي بما مخطط له من خلال تحديد المعايير في المراحل الصعبة من عملية تقييم الأداء وتعدد مؤشرات الأداء يعكس نشاط الوحدة الاقتصادية.

سابعاً: مداخل تقييم كفاءة الأداء

يمكن أن نصف المداخل الأساسية لعملية تقييم الأداء إلى قسمين [1]:

1. القسم الأول: ويمثل المدخل الكمي أي مدخل المعايير الرقمية أي نتائج ممارسة النشاط المصرفي (الوظائف) حيث إن هذه المؤشرات والمعايير تبين رقمياً لنا ما تم انجازه نتيجة ممارسة العمال (الموظفين) لمسؤولياتهم في إطار تحقيق الأهداف وتشمل الآتي:

---

[1] صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات، جامعة الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص339.

ا. معايير الربحية: عندما تكون الايرادات أكثر من التكاليف للمؤسسة المالية يتولد الربح أي عندما تكون المخرجات أكبر من المدخلات أو عند انخفاض تكاليف المدخلات، وتعد الربحية من المؤشرات المهمة ويجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أي مؤسسة، ومع ذلك لا تعطي تصور كامل لعملية تقييم الأداء، فعندما تكون نسبة الربحية أكثر نسبياً مقارنةً مع نسب السنوات الماضية أو نسبة الربحية للمنافسين أو متوسط القطاع فيتم احتساب ذلك كمؤشر لأداء أفضل للمصرف [1].

2. القسم الثاني: ويشتمل على مدخل المؤشرات والمعايير التي تستند على الصيغة المتبعة في تنفيذ تعليمات الإدارة التي تسعى للوصول إلى تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المتوقعة وبمعنى آخر إن هذه المؤشرات ترتبط بسلوكية الموظفين وطبيعة التعامل مع العملاء (الزبائن) ومحاولة كسب رضاهم ومنها الآتي:

ا. حسن الاستقبال وطبيعة التعامل مع العملاء.

ب. سرعة الخدمة المقدمة للعملاء.

ت. حجم الثقة بين العملاء والمصرف.

ث. مدى ارتباط العاملين بالمصرف واستقرارهم فيه.

---

[1] Sehrish, Saba; Saleem, Faiza; Yasir, Muhammad; Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran,"Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan:
A Comparative Study", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, VOL 4, NO 5, SEPTEMBER 2012, p189.

ج. مدى قناعة ورضا العاملين بالمسؤوليات المسندة إليهم والموقع الوظيفي المناط لهم.

حيث إن هذه المؤشرات متداخلة ومترابطة لا يمكن فصلها فعندما تكون لدى العاملين قناعة وقبول بمركزهم الوظيفي واحساس بالرضا والارتياح كونه مستوفي حقوقه فإن ذلك يساهم في خلق الرغبة والدافع في العمل والتمسك بالمؤسسة مما يولد الاستقرار في المؤسسة. وبالنتيجة أن الرغبة في العمل عند العاملين يساهم في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية بدقة وسرعة على أحسن ما يرام وبالنتيجة كسب ثقة العملاء على التعامل مع المصرف ويكونوا أوفياء للمصرف. وأن لهذه المعايير والمؤشرات أثر ودور بارز على مؤشرات القسم الثاني، والتي نطلق عليها مدخل المعايير الكمية أو الرقمية للنتائج المتحققة من معاملات الوظائف المصرفية التي تطمح لتحقيق أهداف المصرف.

وقد تم الاعتماد على عدد من المعايير المصرفية والتي تعتبر من معايير الأداء المصرفي في نفس الوقت والتي من خلالها يتم قياس أداء كل مصرف وتمييزه عن بقية المصارف وهذه المؤشرات كالآتي:

1. معدل العائد على الموجودات Rate of return on assets

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (الموجودات) وتم استخدام هذه النسبة لقياس ربحية المصارف في أغلب الدراسات. ويتم قياس الأرباح المكتسبة لكل دولار أو غيرها من العملات في نفس الوقت تعكس كيف تستطيع إدارة المصارف أن تستعمل موارد استثماراتها الحقيقية بصورة جيدة وكفاءة في إنتاج الأرباح، وتعرف أيضاً بدرجة استغلال الموجودات [1].

2. معدل العائد على حق الملكية Rate of return on equity

[1] Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), 2007, p519.

تعمل هذه النسبة على قياس كفاءة المؤسسة في إنتاج وتوليد الأرباح لكل وحدة من حقوق المساهمين وكذلك تعرف بصافي الموجودات مطروح منها المطلوبات، وعند استخدام المؤسسات صناديقها الاستثمارية لتوليد الأرباح يظهر العائد على حقوق المساهمين بشكل جيد، وتتراوح النسبة المرغوب بها ما بين (15-20%) [1]، وأن العائد على حقوق المساهمين من المحتمل أن يصبح أهم مؤشر لنمو وربحية المصرف وهو يمثل معدل العائد أو نسبة العائد للمساهمين على كل من الأسهم المستثمرة بالمصرف [2].

3. معدل العائد على الودائع Rate of return on deposits

هو أحد مقاييس الربحية ويحتسب من قسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع ويشير إلى إمكانية المصرف على المنافسة لجذب الأموال، ويمكن احتسابه كتكلفة أو ثمن جذب الودائع، فكلما كان المصرف قادر على جذب الودائع واستثمارها بصورة مربحة سيكون المصرف أكثر كفاءة، وبالنتيجة سوف تكون قيمة الدولار الواحد من الودائع أكثر قيمة وبالتالي سوف يدفع المصرف على شراء المزيد من الودائع مقابل تقديم نسب مرتفعة من خلال مشاركته في الأرباح على الرغم من ذلك قد يؤدي إلى زيادة حجم المصرف رغم أن العلاقة لازالت غير واضحة بين معدل العائد على الودائع والحجم [3].

4. هامش صافي الدخل (NIM)

يتم قياس صافي الدخل لكل واحد دولار من إجمالي الايرادات بواسطة هذا المؤشر، كذلك يتم قياس قدرة وإمكانية المصرف على تخفيف الضرائب والرقابة والسيطرة على النفقات وذلك لكون صافي الدخل هو ناتج

---

[1] Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), 2007, p519.

[2] الطائي، تقييم **أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص68.

[3] Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May 1999, p11.

إجمالي الايرادات مطروح منها التكاليف، حيث كلما زادت كفاءة المصرف في خفض الضرائب والتكاليف يدل ذلك على زيادة هامش صافي الدخل.

5. معدل العائد على الأموال المتاحة

هذا المؤشر يهدف إلى قياس مدى استطاعة وقدرة المصرف على إنتاج وتوليد العائدات والايرادات من خلال استخدام وتوظيف الموارد المالية أي حقوق الملكية في تمويل الأصول الموجودة، وأن زيادة كفاءة هذا المؤشر تشير إلى كفاءة الإدارة في توظيف واستخدام الموارد المتاحة، أما العكس من ذلك يدل على تزايد الموارد المالية بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في صافي الربح.

6. معدل دوران إجمالي (الأصول) الموجودات (ROAT)

نتيجة هذا المؤشر تعكس إمكانية وقدرة المصرف على توظيف واستخدام موجوداته لأكبر أو أقصى حد ممكن لتحقيق أعلى إيرادات، ومن أكثر سلبيات هذا المؤشر لا يعكس صورة دقيقة لمعدلات الدوران للمصارف التي تقادمت واستهلكت مع مرور الوقت، على الرغم من احتمال الأداء الغير مناسب تظهر معدلات دوران مرتفعة إذاً صيغة المؤشر هذا هي إجمالي الايرادات /إجمالي الموجودات.

7. مضاعفة الرافعة المالية

تعكس هذه المؤشرات أمكانية ومدى قدرة القرارات والإجراءات المالية التي تتخذها وتنفذها إدارة المصرف فيما يخص استعمال واستخدام القروض في هيكلها المالي، أي ما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية أي التمويل بالديون مقارنةً بحقوق الملكية وفي نفس الوقت تعرض المصرف إلى مخاطر مالية، وترتفع المخاطر مع كل زيادة في نسبة الاقتراض وبالتالي عدم قدرة المصرف على تلبية المطلوبات المتعلقة بسداد الفائدة والاقساط

المصرفية ولذلك الإدارات في المصارف التجارية تستعمل آلية الرفع المالي بشكل كبير، الأموال ذو الكلفة المنخفضة أو الثابتة من أجل زيادة العائد على حق الملكية إلى مستوى يجعلها تتنافس مع عائد أصحاب المال في المؤسسات الغير مالية [1] .

8. القدرة (القوة) الإيرادية للموارد المتاحة

يتم قياسها من معدل العائد الذي تحقق من الاستثمارات التي وظفت فيها تلك المواد الحاصل عليها المصرف من قبل جميع الأطراف ويتم احتساب القوة الإيرادية للموارد المتاحة وفق الآتي [2].

صافي الدخل قبل الضريبة + الفوائد المستحقة / المطلوبات + حقوق الملكية

9. مؤشرات تحقق النمو

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى قياس كمية النمو الحاصل خلال فترة زمنية محددة في الأصول (الموجودات) المملوكة للمصرف وحقوق الملكية، ومن هذه المؤشرات هي [3]:

معدل نمو الأصول.

معدل الرفع المالي.

معدل الاحتفاظ بحق الملكية.

---

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص67.

[2] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص68.

[3] خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ص390.

10.مؤشرات الأمان

المصرف يستخدم جملة من المؤشرات والمقاييس من أجل قياس الأمان وعلى أمكانية مواجهة التزامات المصرف نستعرض أهمها [1]:

قدرة المصرف على إرجاع الودائع لمستحقيها.

حقوق الملكية للأصول (الموجودات الخطرة).

هامش ومستوى الأمان بالنسبة لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

11. مؤشرات السيولة

تشير مؤشرات السيولة إلى قدرة المؤسسة أو المصرف على سداد الديون قصيرة الأجل، وتركز على الموجودات والمطلوبات المتداولة [2]، كذلك تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته مع المودعين في حالة سحب الودائع ومنح القروض، ففي حالة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته أي العسر المالي عدم وجود السيولة الكافية قد يؤدي ذلك إلى الإفلاس، وفي حالة وجود فائض بالأموال المتاحة عن قدرة المصرف يؤدي ذلك إلى الإقراض

عن مستوى الاستثمار المتوازن لبنود الميزانية الأخرى، حيث يستثمر الفوائض مضطراً ضمن الموجودات السائلة، كأوراق مالية أو أرصدة لدى مصارف أخرى، وباستطاعة المصارف تحقيق غايتها بالسيولة عن طريق الاحتفاظ بمستوى مناسب منها في كافة الأوقات، والسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على السداد نقداً لكافة التزاماته المالية، وتلبية طلبات المستثمرين، ويتطلب ذلك توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية تحويل بعض الموجودات

---

[1] خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ص390.

[2] Porter, Gary & Norton, Curtis," Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits",*9th edition*, Nelson education, Ltd., Canada, 2015.

إلى نقد سائل بسهولة وسرعة، إذاً السيولة المصرفية تعني الاحتفاظ بنقد سائل بالإضافة إلى موجودات شبه سائلة من أجل مواجهة الطلبات النقدية العاجلة والفورية [1].

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص69.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للكفاءة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة

أولاً: مفهوم الكفاءة (EFFICIENCY)

الكفاءة في اللغة تعني النظير، والكفء والكفوء على وزن فعل فعول وعندما نقول لا كفاءة له أي بمعنى لا نظير له، والكفاءة أن يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر [1]. أما في الاقتصاد الرأسمالي أرتبط مفهوم الكفاءة بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة بكيفية تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة من أجل تلبية حاجات ورغبات المجتمع وهناك عدة تعاريف للكفاءة. اصطلاحاً تعرف الكفاءة "بأنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية أو مالية كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية [2].

وتعرف على أنها "قدرة مردودية المؤسسة" أي بمعنى أن الكفاءة مقياس لعوائد (المردودية) بالمؤسسة، أي إنها تتعلق بمقارنة المخرجات بالمدخلات [3]، بينما عرفها [4] "هي القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات".

وعرفها [5] على أنها قدرة المؤسسة على استغلال الطاقات الإنتاجية، من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بتحقيق أقصى قدر من المردودية (العائد) بأقل قدر من الهدر، أي النجاح في التحكم في الإمكانيات المادية والمالية والبشرية للمؤسسة، ضمن الجو السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنشط فيه. وعرفها [6] على أنها معيار الرشد باستخدام الموارد المتاحة (البشرية، المالية، المادية) من أجل تحقيق الأداء الأمثل في استغلال الموارد

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 1/ 112.

[2] مدحت القريشي، **نظريات الاقتصاد الكلي**، (الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006)،8/1.

[3] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، رسالة ماجستير منشورة قدمت الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة، 2013، ص20.

[4] الحسيني والدوري، **"ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"**، مصدر سابق، 2/ 388.

[5] صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء المصرفي"**، ورقة بحثية منشورة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، 2010.

[6] هواري معراج وشياد فيصل، **قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر**، (بغرادية: المركز الجامعي، 2011)،1/ ص4.

المتاحة كون البيئة تتصف بقلة تلك الموارد. في حين عرفها [1] بأنها "تعبر عن مدى نجاح المؤسسة في حسن استخدام الموارد المستخدمة (المدخلات) لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة".

بينما عرفها [2] بأنها "الاستخدام الأفضل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر" وتاريخياً يرجع مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي الايطالي فلفريدو باريتو الذي عمل على تطوير صياغة هذا المفهوم وبات يعرف بأمثلية باريتو وينص على أنه أي تخصيص واستخدام للموارد إما يكون استخدام أمثل أو استخدام غير أمثل للموارد [3]، وفي عام 1957 طور المفكر الاقتصادي فأريل مفهوم الكفاءة حيث أصبح مفهوم الكفاءة الحديث يعتمد نظريات المقارنات المرجعية وذلك بالاعتماد على منظور الكفاءة الكلية للمؤسسة المحددة وليس على منظور الجزئية لكفاءة المؤسسة المعتمد على متوسط الإنتاج وطور فأريل مفهوم الكفاءة معتمد على كفاءة المؤسسة الكلية كأفضل أداء من بين المؤسسات التي تمارس نفس النشاط حيث عرفت بالوحدة المرجعية المثلى ويتم حساب حجم الانحراف في الواقع الفعلي عن أفضل أداء للمؤسسات المثلى الأخرى في القطاع المستهدف وتعرف بالكفاءة النسبية وتتضمن نوعين من الكفاءة وهما الكفاءة التخصيصية والفنية [4]، علماً أنه لا يوجد فرق بين مفهوم الكفاءة للمؤسسة الاقتصادية عنها في المؤسسة المصرفية من حيث المبدأ والمعنى والمتمثل باستخدام أمثل للموارد المتاحة في المؤسسة المصرفية أو توليد مخرجات بخفض التكاليف [5]. المؤسسات الاقتصادية تستخدم الكثير من الموارد البشرية والمالية لتوليد مختلف المنتجات من أجل تقديمها إلى الزبائن والمجتمع

---

[1] محمود احمد حسين ومظهر خالد عبد الحميد، **قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام البيانات التطويقي**، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت: العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17/ 2010، ص163.

[2] ابراهيم حسين بلوط، **المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات**، (بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2005)41/1.

[3] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص37.

[4] ايهم الحميد، **قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سوريا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حماة، سوريا،2017، ص31.

[5] علي حامد عبد ضاحي المحمدي، **قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة ،2021، ص18.

من خلال اتخاذ القرارات من قبل المؤسسة وأنها يومياً تواجه قرارات مختلفة من أجل اختيار الخليط الأفضل من الموارد المتاحة من أجل القيام بوظائفها، ومن هنا يبرز أهمية دور الكفاءة بتحقيق الهدف المرسوم فهي من المؤشرات المهمة التي تسمح للمؤسسة بمراقبة أدائها خلال المراحل الانتاجية المختلفة وتساهم الكفاءة في خفض التكاليف والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى أقصى إنتاج، أن مفهوم الكفاءة يعد من المفاهيم الاقتصادية الهامة التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمفكرين والكتاب وإن مفهوم الكفاءة يتداخل مع عدد من المفاهيم الاقتصادية منها الإنتاجية والفعالية ومن أجل تحديد أداء المؤسسة وقدرتها يعد التفريق بين هذه المفاهيم أمراً ضرورياً لذا يجب أن يكون مسار ونشاط العملية الإنتاجية يتمتع بالاستخدام الأمثل للموارد بعيد عن التبذير وأن مفهوم الكفاءة يشير إلى العلاقة المثلى بين استخدام الموارد المتاحة أي المدخلات وعوامل الإنتاج الأمثل أي المخرجات بمعنى أن تتميز العملية الإنتاجية باستخدام أمثل للموارد [1].وأن وظيفة الكفاءة تهتم بمدى نجاح الوحدة الاقتصادية في التحكم والسيطرة باستخدام الموارد أي المدخلات والمخرجات بصورة مثلى والغاية منها خفض المدخلات وزيادة المخرجات ما يعني أن الكفاءة هي قياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات [2].

ثانياً: الفرق بين الكفاءة والمصطلحات الملازمة لها

أن مصطلح مفهوم الكفاءة شأنه شأن معظم مصطلحات العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية يتميز بتداخله مع مفاهيم أخرى كالفعالية والإنتاجية والأداء، ويمكننا التمييز بين هذه المصطلحات من خلال الآتي:

1. الفرق بين الكفاءة والفعالية

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين المفهومين، حيث تعرف الفعالية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف

---

[1] ا الحميد، **قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سوريا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA**، ص30.
[2] رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراق، العدد 31 /2012.ص120.

المرسومة والمخطط لها من قبلها والتي يمكن قياسها كالنمو والربحية، ويعتبرها بعض الباحثين على أنها نتيجة محصلة تفاعل الأداء الكلي في المؤسسة، بما تشمل المؤسسة من نشاطات وظيفية وفنية وإدارية، ومدى تأثرها بمحيطها، ومدى ارتباط المؤسسة بتحقيق أهدافها المنشودة [1].، وأن أول من حاول القيام بتعريف الفعالية هو Barnard (1938) حسب ما قدمه Raymond (1982) حيث عرفها على أنها تحقيق الأهداف المحددة، وعرف العمل الفعال بشكل عام على أنه العمل الذي يقوم بتحقيق الأهداف المحددة والمرسومة سابقاً، وعرفها James price (1972) على أنها درجة تحقيق الأهداف، وكذلك عرفها على أنها استغلال الموارد المتاحة بصورة مثلى لتحقيق الأهداف المرسومة والمخطط لها مسبقاً [2]، وأن مفهوم الكفاءة من المفاهيم الملاصقة لمفهوم الفعالية، ويمكن أن تكون العلاقة بين المفهومين طردية أو عكسية فيمكن للمؤسسة أن تكون فعالة ولكن ليست كفؤة من خلال تحقيق أهدافها المرسومة بخسارة أي أن مفهوم الفعالية ينحصر بتحقيق الأهداف المخطط لها فقط من قبل المؤسسة أي من خلال النتائج المتحققة ومن ثم توصف المؤسسة فعالة إذا حققت كافة الأهداف المرسومة وتوصف بأنها أقل فعالية في حال لم تحقق كافة الأهداف المرسومة وأنها غير فعالة في حال لم تحقق كافة الأهداف المخطط لها، وتعرف الكفاءة بأنها إنجاز الأعمال بصورة صحيحة، أما الفعالية تعرف بأنها أداء الأعمال الصحيحة، أي أن المفهومين يكملن بعضهم البعض، ومن غير الممكن تقدير أو تحديد الكفاءة إلاَ بالتحديد الدقيق لأهداف القيود والنظام الخاضعة لها تلك الأهداف [3].

2.الفرق بين الكفاءة والانتاجية

مصطلح الانتاجية كثير ما يستخدم كمرادف لمصطلح الكفاءة بالرغم من وجود اختلاف بين المصطلحين، حيث

---

[1] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص40.
[2] فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، 1/ 42.
[3] قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية دراسة نظرية وميدانية الجزائرية للفترة 2003-1944**، اطروحة دكتوره، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص23.

أن الانتاجية تعني المعيار الذي من خلاله يمكن قياس درجة استغلال الموارد المتاحة، وكذلك تعني العلاقة بين كمية المدخلات إلى كمية المخرجات ومن خلال ما تقدم يمكن اشتقاق جملة من المؤشرات التي تعبر عن الانتاجية الجزئية لكل عنصر من المدخلات كإنتاجية العمل ورأس المال، وتهتم الكفاءة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من المخرجات لتلك الموارد [1].والإنتاجية تعني مقدار الإنتاج لكل عنصر من عناصر الإنتاج، والإنتاجية كذلك تعني العلاقة بين السلعة والخدمات (المخرجات) والعمل والمواد (المدخلات)، وتعد الإنتاجية مقياس لمدى درجة نجاح المؤسسة لتحقيق واجباتها أو مهامها المنشودة وأعتبرها البعض من مؤشرات الكفاءة [2].

3.الفرق بين الكفاءة والأداء

هناك اختلاف بين الكتاب والباحثين بخصوص تعريف الأداء ويعود ذلك إلى التباين بوجهات النظر وأهداف استخدام هذا المصطلح، مصطلح الأداء في اللغة يشير إلى أداء الشيء والقيام به أي بمعنى قام به ويعرف كذلك بأنه القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات ويعرفه بعض الباحثين على أنه استجابة بالإمكان تحديدها على أنها أفعال أو ردود أفعال تكون بمجموعها عملية إطار نظام التفاعل الاجتماعي، وعرفه Miller et (Bromiley) بأنه انعكاس لأعمال المؤسسة على استغلال الموارد المتاحة المالية والبشرية واستغلالها بالصورة القصوى التي تمكنها من تحقيق أهدافها المنشودة، ويلاحظ أن هذا التعريف محصلة تفاعل عنصرين هما كيفية استخدام الموارد بمعنى الكفاءة، والنتائج المتحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية، بينما (Peterdrucker) يعرفه بأنه إمكانية المؤسسة على البقاء والاستمرارية محققة التوازن بين رضا الموظفين والمساهمين، أي أن الأداء يعد

---

[1] فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، 1/ 42.
[2] المحمدي، **قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص23.

مقياس للحكم على مدى درجة تحقيق المؤسسة لهدفها الأساسي، وهو الاستمرارية في نشاطها والبقاء في السوق في ظل المنافسة، والمحافظة على التوازن بين مصالح المساهمين والموظفين [1].

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية

ثالثاً: الكفاءة المصرفية

مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية لا يختلف عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصةً من حيث المبدأ المتمثل بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لكن قد يظهر الاختلاف عند قياس الكفاءة للمؤسسات المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى ويعود ذلك لاختلاف طبيعة عمل المصارف إضافةً إلى صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات في المصارف [2]، وفي الفكر الاقتصادي الرأسمالي أرتبط مفهوم الكفاءة بالمشكلة الاقتصادية الاساسية والتي تتمثل بكيفية تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة إلى المجتمع لغرض توفير حاجات ورغبات الأفراد المتجددة حيث تعد الكفاءة من القضايا المهمة جداً في علم الاقتصاد وتركز الكفاءة بكيفية توظيف واستخدام الموارد النادرة وتجنب الإسراف والهدر في الموارد واستخدامها بفاعلية أكبر لتلبية رغبات وحاجات المجتمع وأكد الإسلام على هذه الصفة وعرفها على أنها الاستخدام الأمثل للموارد بدليل قوله تعالى ﴿**وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً**﴾ **[الإسراء:29]** [3].

ليس هناك تعريف محدد للكفاءة المصرفية حيث يمكن تعريف الكفاءة المصرفية على أنها العلاقة بين المدخلات (رأس المال، الودائع، عدد الموظفين وعدد الفروع) والمخرجات (الائتمان والموجودات) فكلما كان مقدار المتحقق من المخرجات من خلال استخدام أقل قدر من المدخلات أو انتاج مخرجات بأقل كمية من المدخلات فإن ذلك

---

[1] **بو رقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص42.
[2] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص52.
[3] عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية "دراسة تطبيقية: مصرف سورية الإسلامي**، ص9.

يدل على الكفاءة [1]، حيث أن مفهوم الكفاءة للمؤسسة المصرفية لا يختلف عن مفهوم الكفاءة للمؤسسة الاقتصادية خاصةً من ناحية المبدأ وكذلك المعنى الاقتصادي للكفاءة حيث تعني الاستخدام الأمثل للموارد أو تحقيق أعلى قدر من المخرجات من خلال استغلال الموارد المتاحة أو تحقيق قدر معين من المخرجات بأقل قدر من المدخلات، ولكن عند تحديد مدخلات ومخرجات المصرف يبرز الاختلاف بالمقارنة مع تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتصف عملياتها الإنتاجية بالسهولة والوضوح بينما يعتبر المصرف مؤسسة متنوعة ومتعددة في المنتجات، وتتميز عمليات المصرف بالتغيير والتجدد الدائم والمستمر من حيث صيغ التمويل والمنتجات والخدمات المصرفية واستعمال التكنلوجيا الحديثة، وكذلك على مستوى المحيط والبيئة مثلاً استقطاب متعاملين وزبائن جدد وظهور أسواق جديدة [2]، فالمصارف تمثل مؤسسات اقتصادية ومالية، تعمل على توظيف واستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتنوعة لتقديم مختلف الخدمات المالية للزبائن والمؤسسات والمجتمع فهي تعد من مؤسسات اتخاذ القرار حيث تواجهه هذه المؤسسة مختلف القرارات يومياً من أجل اختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة من أجل القيام بواجباتها ومسؤولياتها، في الواقع نجد أن بعض المصارف أفضل من غيرها ويرجع سبب ذلك إلى نوعية تنظيم تلك المصارف حيث يساعدها ذلك على تحسين إدارة التدفقات المالية، حيث تكون هذه المصارف كفؤة فنياً وذلك لسيطرتها على الجوانب الفنية للوساطة المالية، مما يساعدها ذلك على تقديم الحد الأعلى من الخدمات، بالاعتماد على مستوى محدد من الموارد [3]. وبالنتيجة فإن المؤسسة المصرفية تكون ذات كفاءة، إذا تمكنت من توظيف واستخدام الموارد المتاحة لها وتحقيق أكبر عائد ممكن لها بأقل قدر من

---

[1] المحمدي، **قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص23.
[2] الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، ص20.
[3] احمد حسين بتال، **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2012، ص8-9.

التكاليف، أي السيطرة والتحكم الناجح بطاقاتها المادية والبشرية من ناحية، وتحقيق الحجم الأمثل وتوليد قدر واسع من المنتجات والخدمات المصرفية المعروضة من ناحية أخرى [1].

من خلال مما سبق نستنتج أن مفهوم كفاءة الأداء في المؤسسة المصرفية الإسلامية لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى على الرغم من اختلاف هذه المؤسسات في طبيعة المنتجات والخدمات المقدمة من قبلها، وطبيعة التكاليف التي تتحملها والاجراءات المتبعة من قبلها، فإذا كانت المؤسسة المصرفية قادرة على توليد أكبر قدر ممكن من العوائد من خلال استخدام وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بأقل قدر ممكن من التكاليف.

رابعاً: أهمية الكفاءة المصرفية

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية بالآتي [2]:

1. وجود إدارة كفؤة في المؤسسة المصرفية يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الكفاءة المصرفية، وذلك يعود إلى كون الإدارة الكفؤة تساهم في خفض مصاريف التشغيل مما يساهم في زيادة صافي الدخل للمصرف.

2. إن التزام المؤسسة المصرفية بتعاليم ومعايير الإقراض الموضوعة من قبل السلطة النقدية، يساهم في التخلص من الديون المتعثرة المؤثرة في الربحية وجودة الأصول.

3. الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة للمصرف، مما يساهم بتوفر معدلات مناسبة من رأس المال التي تساهم في خفض مخاطر الاستثمار الأكثر ربحية.

4. ينتج عن جمع العناصر المذكورة سابقاً في منظومة مصرفية واحدة، وتحقيق الهدف الاساسي من الكفاءة المتمثلة بتحقيق معدلات مرتفعة من العائد، مما يساهم بتوجيه مصادر الأموال نحو استخدامها الأمثل، وبالنتيجة يساهم ذلك في ارتفاع معدلات الربحية وبقاء معدلات السيولة للمصرف مرتفعة مما يجعل المصرف أكثر كفاءة.

---

[1] عطار، **قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية دراسة تطبيقية: مصرف سورية الإسلامي**، ص9.

[2] المحمدي، **قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص23.

5. السعي من أجل تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع ضرورة المحافظة على جودة مرتفعة، وهذا يساهم بطبيعة الحال لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو في حجم الودائع، مما يساهم بتوفير مصادر جديدة للأموال التي تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة للمصرف.

6. يتحتم البحث عن فرص الاستثمار الجديدة لغرض توظيف الأموال المتوفرة عند المصرف، وأتباع الخطط الاستراتيجية في تنويع الاستثمار لأكبر الأرباح وبأقل تكلفة، من أجل توزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على المصرف.

خامساً: أنواع الكفاءة المصرفية

وهناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية وهي كالآتي:

1. الكفاءة الإنتاجية

الكفاءة الإنتاجية تمثل العلاقة أو النسبة بين كمية الموارد المستخدمة في العمليات الإنتاجية والنتائج المتحققة من تلك العملية، حيث تزداد الكفاءة الإنتاجية كلما زادت نسبة الناتج إلى الموارد المستخدمة، أي من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض كمية المدخلات المستخدمة من أجل الوصول إلى حجم مناسب من المخرجات وتقاس كالآتي [1][2]:

PE=ACTUAL OUT PUTS/CAPACITY OUT PUTS

(**PE**) تمثل الكفاءة الإنتاجية.

(**AO**) حيث تمثل المخرجات الفعلية.

---

[1] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرابح –ورقلة –،2014، ص8.

[2] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص 61.

(**CO**) بينما تمثل المخرجات القصوى من الموارد المتاحة.

حيث كلما ترتفع هذه النسبة ترتفع الكفاءة، عندما تكون هذه النسبة تساوي واحد تكون الكفاءة مثلى ويحدث ذلك عندما يكون الناتج الحدي لتكلفة الإنتاج يساوي تكلفة كل عامل.

كما تعرف الكفاءة الإنتاجية بالمصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف، إذا أخذنا بالاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية يستخدم عناصر الإنتاج كالعمل والودائع ورأس المال، لتوليد القروض والمنتجات للخدمات المصرفية وغير ذلك، وأن الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة المصرفية لا تختلف عما هو عليه في المؤسسة الاقتصادية، حيث تقاس الكفاءة الإنتاجية على العموم بنسبة إنتاج النظام، أو نسبة المخرجات إلى كمية المستخدم من المدخلات بتوليد هذه المخرجات أي الناتج، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال أي بديل من البدائل التالية:

ا. زيادة توليد كمية المخرجات مثل (الخدمات والمنتجات المصرفية، الأدوات الاستثمارية) مع ثبات كمية المدخلات.

ب. العمل على زيادة توليد كمية المخرجات بنسبة أعلى من الزيادة الحاصلة في المدخلات.

ت. خفض كمية المدخلات بنسبة أكبر من انخفاض نسبة كمية المخرجات.

كما أن العمليات الإنتاجية تتضمن جانبين [1]:

الجانب الأول وهو الجانب التقني المتمثل بكمية المخرجات المتولدة أو الناتجة عن استخدام كمية من المخرجات.

أما الجانب الثاني فهو يمثل أسعار أو قيمة المدخلات وهو جانب تكاليفي إذاً الكفاءة الإنتاجية هي تنتج عن الكفاءة التقنية وكفاءة التكلفة، فقد عرف فأريل الكفاءة التقنية على أنها قدرة المنشأة أو المؤسسة على توليد أكبر قدر من المخرجات باستخدام كمية المدخلات المتاحة، وعليه تكون المؤسسة ذات كفاءة تقنية وذلك عند

---

[1] المحمدي، **"قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص15-16.

التخلص من الهدر أثناء عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وتعد المؤسسة أكثر تقنية من غيرها إذا تمكنت من إنتاج مستوى أكبر من الإنتاج بمثل تكاليف التشغيل [1]، كما أن مفهوم الكفاءة الإنتاجية يبين مدى تطبيق المخرجات الفعلية مع المتوقعة، يعود ذلك لأن الكفاءة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أي المدخلات لغرض الانتفاع منها لتحقيق الأهداف المرسومة، كما أنها تعني الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج للحصول على أكبر فائدة من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية [2].

2. كفاءة وفورات الحجم

في المؤسسة المصرفية تعتبر وفورات الحجم من أهم العوامل المساهمة في زيادة أرباحها، وأن التوسع بحجم المؤسسة وعملياتها يساهم في خفض التكاليف، ويحدث ذلك من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أكبر من المنتجات والخدمات المصرفية، واستطاعت المؤسسة تغيير كافة عناصر الإنتاج التي تستخدمها، أي بإمكانها رفع طاقتها الإنتاجية، ومن خلال ذلك تتغير تكاليف الإنتاج على الأمد الطويل، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المؤسسة بصور أكبر من مقدار الزيادة في عناصر الإنتاج المستعملة، وهذا ما يعرف "بمبدأ وفورات الحجم أو غلة الحجم"، وهذه الزيادة تكون مستمرة إلى أن تبدأ في التناقص عند مستوى معين وهو المستوى الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل [3]، وأن كفاءة الحجم بالمؤسسة المصرفية تشير إلى توفير في التكاليف عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بخليط مدخلات ثابتة ومن خلال ذلك فإن وفورات الحجم تشير إلى زيادة أو انخفاض الكفاءة بناءً على الحجم حيث تعرف وفورات الحجم على أنها الأرباح المتحققة عن الانخفاض بتكاليف

---

[1] ابراهيم أونور، **قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط للنشر والتوزيع، 2011)6/1.

[2] معراج وفيصل، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، 4/1.

[3] جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، ص31.

الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المؤسسة [1]، وبالمحصلة فإن وفورات الحجم مرتبطة بغلة الحجم، وهي التي تعتبر المقياس للتغيير في الإنتاج إلى التغيير النسبي بعناصر الإنتاج.

عندما تكون هذه النسبة أكبر من واحد فتكون لدينا غلة الحجم المتزايدة، أما عندما تكون النسبة تساوي واحد تكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم، أما عندما تكون النسبة أقل من واحد تكون لدينا الغلة متناقصة.

3. كفاءة وفورات النطاق

تعبر عن مدى أمكانية المؤسسة المصرفية وقدرتها على توليد مزيج أو خليط من الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة أي (التنويع) بكلفة إجمالية أقل من كلفة أن تنتج كل خدمة من الخليط على حدة، أما في حال لم يتمكن من ذلك فإنه يكون غير كفوء في تنويع خدماته ومنتجاته أي يتصف بالإكفاء في تنويع الخدمات، حيث ان كفاءة النطاق تقاس من خلال نسبة الادخار بالتكاليف نتيجة توليد منتجين او أكثر معاً [2].

4. كفاءة اكس (الكفاءة التشغيلية)

في العام 1966 طور مفهوم الكفاءة (X) من قبل الباحث لايبنستان (Leibenstein) وذلك من خلال الملاحظة المتمثلة بأن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، حيث في بعض الاحيان تم ملاحظة أن هناك مؤسسات تكون متماثلة من حيث التكنلوجيا والموارد وعناصر الإنتاج لكن النتائج تختلف من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية وعدد ونوعية العملية المصرفية، بالتالي قد فسر لايبنستان هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) حيث تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس وتوضح مدى كفاءة المؤسسة باستغلال الموارد المتاحة بصورة أفضل، وإذا كان من الصعوبة ملاحظة مستوى المدخلات (X) فيمكن

---

[1] ياسمينة خمقاني، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة من البنوك الجزائرية (2007-2012)**، رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرابح –ورقلة ،2014، ص4.

[2] خمقاني، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة من البنوك الجزائرية (2007-2012)**، ص4.

تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (X) والذي يتمثل بتحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود كفاءة الإنتاج أو التكاليف، وعند لايبنستان يتمثل مستوى الكفاءة (X) بالنسبة لتركيبة المدخلات، في النسبة بين مستوى الإنتاج المتحققة وأعلى مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، حيث تتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات بين أقل تكلفة ممكن تحملها والتكلفة المتحملة [1]، حيث تعد كفاءة اكس مقياس إضافي من أجل تخصيص الموارد على مستوى المؤسسة والصناعة والاقتصاد ككل والفرضية الأساسية التي أعتمدها "لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي"، وبظل وجود نظام الحوافز سيعمل الموظفون والعمال على تحقيق مستوى إنتاج قريب من المستوى الأمثل، وكفاءة X ككفاءة تخصيص الموارد تنتج عن الفرق بين الكفاءة القصوى لاستعمال الموارد والاستعمال الحقيقي الفعلي للموارد، إذاً الكفاءة في هذه القطاعات ترجع إلى النظام الإداري ونظام الحوافز في المؤسسة المعنية [2].

سادساً: العوامل المؤثرة بالكفاءة المصرفية

تنقسم العوامل المؤثرة بالكفاءة المصرفية إلى الآتي [3]:

1. عوامل داخلية: العوامل الداخلية تتمثل بالسياسات المالية والإدارية التي ينتهجها المصرف، حيث تعتمد هذه السياسات على مستوى المنافسة بين المصارف وكفاءة المصارف وحجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل ترتبط بالعائد على الاستثمار والسيولة وحجم الموجودات.

2. عوامل خارجية: تتمثل بالسياسات الخارجية المفروضة على المصرف، مثل التشريعات القانونية والمالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والمصرف المركزي والمتمثلة بسعر الفائدة وحجم الاحتياطات النقدية المرتبطة بحجم الائتمان الممنوح من المصرف.

---

[1] بو رقبة، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"**، مصدر سابق، ص48.

[2] قريشي، (2006)، **"قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية دراسة نظرية وميدانية الجزائرية للفترة 2003-1944"**، اطروحة دكتوره، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص17.

[3] Tannenwald R, "Differences across first district banks in operational efficiency",1995, p42.

إضافةً إلى ذلك هناك جملة من العوامل الأخرى تؤثر على الكفاءة المصرفية وهي كالآتي [1]:

1. الربحية

تسعى المصارف بصورة أو بأخرى إلى زيادة الثروة ويتم ذلك إما عن طريق العائد على الاستثمار أو العائد على حقوق الملكية، من خلال استثمار وتوظيف أموال المودعين وأموال المساهمين في العمليات الاستثمارية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والتحديات التي تتعرض لها المصارف.

2. درجة المنافسة

المقصود بدرجة المنافسة هي إمكانية المؤسسة على توليد وإنتاج السلعة والخدمات بجودة عالية وبكلفة قليلة، وهناك تأثير لتكلفة الموارد المستخدمة في أسعار المنتجات، وأن المؤسسة قوتها تكمن في إمكانيتها على تخفيض التكلفة، والتي تحد من قدرة المنافسين الجدد الدخول إلى السوق [2].

3. درجة المخاطرة

يهدف المصرف بطبيعة الحال إلى تحقيق الربح، والربح هو نتيجة الفرق بين الإيرادات وإجمالي التكاليف، وأن الهدف من إجراءات إدارة المخاطر هو خفض مستوى احتمالات الخسارة، وكذلك معرفة مصادر كافة المخاطر والتحديات المحتملة وتحليلها وخفض وتقليل مستوى المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها، ويمكن بيان تلك المخاطر المصرفية وهي كالتالي:

ا. مخاطر السيولة

المقصود هو عدم قدرة المصرف على تلبية السحوبات النقدية، المتمثلة بعمليات منح الائتمان وطلبات سحب الودائع في الأجل القصير، وعند قيام المصرف بمنح الائتمان وتوظيف واستثمار الأموال في استثمارات طويلة

---

[1] Sim Onson, Hemple and Coleman, "Bank management: Text and cases, op Eit",1994, p269.

[2] المحمدي، **"قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)"**، مصدر سابق، ص19.

الأجل سيساهم ذلك في زيادة العائد وتزداد المخاطر معه نتيجة قلة السيولة فينتج عن ذلك عدم كفاءة المصرف في الأجل القصير [1].

تنشأ مخاطر السيولة عندما يكون المصرف غير قادر على سد أو تلبية النقص في التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول، وعندما تكون سيولة المصرف قليلة فلا يتمكن المصرف من الحصول على الأموال اللازمة سواء كان ذلك من خلال زيادة التزاماته، أو تحويل أصوله إلى موجودات سائلة وهذا له تأثير في ربحيته أو من خلال زيادة التزاماته، وفي الحالات الحرجة قد تؤدي قلة السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف، وأن الانفتاح المتنامي والتطورات الكبيرة في القطاع المالي تعد من أهم سمات العصر الحالي، وحيث يعد عدم التنبؤ بالمناخ الاقتصادي والمنافسة المحتدمة من مصاحبات العولمة المالية [2].

ب. مخاطر الائتمان

تنتج مخاطر الائتمان عن عدم قدرة المقترض على السداد أو التأخر عن السداد في الأجل الذي تم الاتفاق عليه، أي هي المخاطر التي قد يتخلف المقترض فيها على الوفاء بالتزاماته، أو عدم القدرة على الأداء وفق شروط العقد، أو عدم استجابة العميل بسداد القرض الممنوح في الأجل المحدد، وتعد القروض أكبر مخاطر الائتمان بسبب التغيرات التي قد تحصل في المناخ الاقتصادي العام وهذا ما يصعب التنبؤ به [3].

ويتمثل النشاط الرئيسي للمصارف بعملية منح الائتمان (القروض)، ويتطلب ذلك الحكم على الوضع المالي للمقترض وإن كان هذا غير صحيح دائماً، كون قد تقل ملائمة مقترض مع الوقت لعوامل وأسباب معينة، وبالنتيجة فإن المخاطر الائتمانية أو تخلف المقترض في أصل التعاقد يعد من المخاطر التي يجب على المصارف

---

[1] مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)1/38.

[2] الزبيدي، تقييم **كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)، ص** 56.

[3] الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص38.

ضرورة تجنبها والتحوط منها وبالرغم من التطور الكبير الحاصل في الهندسة المالية إلاَ أنه ما زالت المخاطر الائتمانية تعد التحدي الأكبر أمام نشاط المصارف [1].

ت. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة حدوث تغيرات ارتفاع وانخفاض في سعر الفائدة السوقية، وينتج عن ذلك انعكاسات في عوائد وقيم الأصول، ففي حال ارتفاع سعر الفائدة فسيؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات مع ثبات التكلفة للأموال المقترضة، أما إذا حصل العكس فسيعمل المصرف على توظيف واستثمار أمواله في الأصول التي لا تتأثر بأسعار الفائدة كالقروض والسندات طويلة الأجل [2]، وتعد مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر وأكثرها تعقيداً التي تواجهها المصارف، ومن ضمنها المصارف الإسلامية رغم أنها لا تتعامل بأسعار لفائدة لكن يعود ذلك لارتباط مؤشر الليبور المستخدم من قبل المصارف الإسلامية كسعر مرجعي عادة لتحديد أسعار أدواتها المالية بأسعار الفائدة فيكون التأثير بشكل غير مباشر بمثل هذا النوع من المخاطر، كما أن في الأصول ذات الدخل الثابت يقتضي تحديد هامش الربح مرة واحدة طول مدة العقد ووفقاً لذلك فإن تغيير السعر المرجعي غير ممكن، فتغيير هامش الربح بهذا النوع من العقود تتفاوت شدة المخاطر لهامش الربح من منتج إلى آخر فتكون أكثر حدة في عقود السلم والاستصناع لطول أجلها ومن غير الممكن تغيير أسعارها وتكون أقل شدة في صيغة المرابحة [3].

---

[1] Greening, Hennie & Bratanovic, Sonja B.," analyzing banking risk",3rd Ed., thworld bank, Washington D.C., U.S.A,2009, p166.

[2] المحمدي، **"قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص21.

[3] الطائي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)**، ص41.

ث. مخاطر رأس المال

تنشأ مخاطر رأس المال عن استثمار المصرف للأموال في استثمارات ذات مخاطر مرتفعة، فأما يكون العوائد عالية لهذا المشروع خلال فترة معينة أو يخسر المشروع، والحل لهذه المشكلة هو بتنويع الاستثمارات، وعلى السلطة الرقابية تحديد رأس المال المطلوب بما يتفق مع المخاطر التي يتحملها المصرف وطاقته على استيعاب الخسائر وأن لا يكون أقل من المستوى المحدد ضمن اتفاقية بازل لرأس المال، وذلك من أجل مواجهة مخاطر الائتمان وتشمل (تقلبات أسعار السوق، تقلبات أسعار العائد، مواجهة مخاطر الصرف، تقلبات أسعار السلعة، الأسهم ومراكز العملات المفتوحة) [1].

4. العوامل الادارية

إن انتهاج بعض المصارف سياسة توظيف غير صحيحة تستند إلى المحسوبية واعتبارات شخصية تؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة لدى تلك المصارف، ومما يساهم في انخفاض الروح المعنوية لدى الموظفين، ويجب على المصرف متابعة تنفيذ الخطط المرسومة لنجاح وتطور المصرف، من خلال متابعة أداء الموظفين ومدى رغبتهم بالعمل، وعمل الدورات لهم من أجل تطويرهم وإكسابهم خبرات ومن يتم قبولهم في المؤسسات المصرفية يجب أن يتمتع بالكفاءة والأمانة ولاسيما المناصب المتقدمة [2].

5. الأنظمة والقوانين الحكومية

تتحكم الأنظمة والقوانين الحكومية في نشاط المصارف من خلال السياسية المالية والنقدية وذلك من أجل التحكم في عرض النقود والمحافظة على أموال المودعين وتوفير الائتمان لمختلف القطاعات وتحصيل الإيرادات

---

[1] الزبيدي، **تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإمارتية والأردنية للمدة (2005-2014)**، ص57.

[2] عقل، **وجهات نظر مصرفية**، 1/ 39.

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل خفض مستوى البطالة ومعدل التضخم والمحافظة على سعر الصرف واستقرار الأسعار [1].

6. عوامل اقتصادية

العوامل الاقتصادية تؤثر على نشاط قطاع المصارف، وينعكس هذا التأثير على كفاءة القطاع المصرفي، وتقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى الاستقرار والنشاط الاقتصادي والتقلبات في الدخل القومي والأسعار والتضخم ومستوى التطور الاقتصادي والتكنلوجيا [2].

سابعاً: قياس الكفاءة المصرفية

أن فكرة قياس كفاءة الأداء ترتبط بالأداء الاقتصادي ومستوى تطوره وتنظيمه في أي مجتمع أو مؤسسة أو منظمة، وبات يشكل الأسس الرئيسية لتلك المجتمعات ويحدد مستوى تحضرها ورفاهيتها من خلال تلك التراكمات المادية لها، وهذه الحقيقة أثبتتها تجارب المؤسسات والمنظمات في الدول المتقدمة، لذا سعت الدول النامية ومؤسساتها ومنظماتها إلى انتهاج هذا المبدأ الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات أعلى بالنمو على مستوى الإنتاج والعائد وزيادة نسبة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة، على الرغم من ضعف الإمكانيات المتمثلة بندرة رأس المال، وضعف المستوى الفني والنوعي للكوادر البشرية واستخدام التكنلوجيا في العمليات الإنتاجية [3]، وأن أهمية قياس الكفاءة للقطاع المالي تنبع من تأثيرها الكبير على القطاع المالي الفعال على الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، وأن للقطاع المالي تأثير عالي على تخصيص الموارد المالية، ويساهم على إيجاد أحسن توظيف للإنتاجية بطرق أكثر فعالية، والتقليل من النفايات ومن سوء التوزيع لتخصيص الموارد الاقتصادية بصورة إيجابية لذلك يجب أن يكون النظام المالي كفوء، وبطبيعة الحال الكفاءة

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **اقتصاديات الخدمات والمشروعات**، (بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997)،23/1.

[2] حسن جميل البديري، **"البنوك مدخل محاسبي وإداري**، (عمان: مؤسسة الوراق عمان، 2003)،1/ 110.

[3] حنا عبد ال ادام وسليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2005)2/199.

للقطاع المصرفي تعزز وتدعم تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتصبو إلى تحقيق التطور والنمو الاقتصادي والرفاهية [1]، وفي السابق تناولت معظم الدراسات موضوع قياس الكفاءة باستعمال اسلوب النسب المالية، لكن وجهت لها انتقادات في نقاط معينة، ومنها عدم الاهتمام بالأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات وتعطي صورة غير مكتملة وضيقة لأداء المصارف، ولا تعطي صور طويلة الأجل لكفاءة المصارف [2]، وأن التنوع والاختلاف في طبيعة عمليات المؤسسة المصرفية، ووجود أكثر من طريقة لقياس مدخلاتها ومخرجاتها، أدى ذلك إلى تنوع أشكال قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها [3]، حيث تعود فكرة قياس الكفاءة إلى المفكر الاقتصادي فأريل (Farrell) عام 1957 حيث عمل على تحديد مقياس بسيط لقياس كفاءة المؤسسة أو الشركة التي تتكون من مدخلات متنوعة ومتعددة، على افتراض أن الكفاءة تتكون من الكفاءة التخصصية والكفاءة التقنية، وأن الكفاءة الكلية تنتج من جمع المقياسين [4]، ولقد نشأت عدة طرق لقياس الكفاءة المصرفية منها معلمية كتحليل الحد العشوائي SFA وأخرى غير معلمية من أهمها اسلوب مغلف البيانات (DEA)، استخدمت بشكل واسع كأساليب حديثة في دراسات وأبحاث قياس الكفاءة المصرفية [5].

ثامناً: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية

الكفاءة هي نسبة المخرجات المفيدة إلى مجموع المدخلات أو هي معدل فاعلية المؤسسة ومن أجل معرفة كفاءة أي مؤسسة أو فاعليتها يجب قياس مدخلاتها ومخرجاتها، ومعرفة الحد الأدنى من المدخلات والمخرجات لها، وهناك العديد من الصعوبات التي تواجهها قياس الكفاءة المصرفية ويمكن بيانها كالآتي [6]:

1. صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

---

[1] الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، ص36.
[2] معراج و فيصل، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، ص5.
[3] حدة رايس وفاطمة الزهراء نوى، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية: دراسة حالة البنوك الجزائرية للفترة (2004-2008)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات فلسطين، المجلد الاول، العدد26/ 2009، ص62.
[4] الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، ص36.
[5] معراج وشياد فيصل، **قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر**، ص5.
[6] Tannenwald R, "Differences across first district banks in operational efficiency",1995, p,43.

هناك صعوبة بتحديد المدخلات والمخرجات للمصارف نتيجة قد تكون مدخلات ومخرجات في نفس الفترة، وتبرز مشكلة تحديد المدخلات والمخرجات للمصرف من خلال صعوبة تحديد ما يولده أو ينتجه المصرف بدقة، حيث تعتبر الودائع (المدخرات) مدخلات للعمليات الإنتاجية للمصارف حيث تعتبر مصدر مهم لتمويل القروض، وكذلك يمكن اعتبارها مخرجات في نفس الوقت وفق دراسة أمريكية [1]. وأن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات الغير مصرفية تكون أسهل وأكثر وضوح منها في المؤسسة المصرفية، حيث أن ما تقوم المؤسسة ببيعه من منتجات تمثل المخرجات، ونظراً لتعدد الأنشطة وتداخلها في المؤسسات المصرفية، لذلك يصعب تحديد ماهية المدخلات وماهية المخرجات [2]، وبالرغم من أن طريقة الإنتاج وطريقة الوساطة مهدت لعملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، لكنها أوجدت مشكلة أخرى تمثلت باختلاف النتائج التي تم التوصل لها بهذه الطرق، وبالنتيجة وجود مشكلة عند تحديد المدخلات والمخرجات للكفاءة المصرفية، ومثال على ذلك عدد الصفقات أو عدد الحسابات للودائع حسب طريقة الإنتاج حيث يكون مختلفة تماماً عند التعبير عنها بالدولارات أو الدنانير حسب طريقة الوساطة، حيث سيكون لها تأثير على مؤشرات الكفاءة ومؤشرات الربحية وبالنتيجة مؤشرات تقييم الأداء، ولذلك هناك توجه عام لأغلب الدراسات لتطبيق طريقة الوساطة من أجل قياس الكفاءة المصرفية فهي أكثر وضوح وبيان لنشاط المؤسسة المصرفية كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف [3].

---

[1] الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، ص39.

[2] David D. W. & Paul W. W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review,1995, p3-4.

[3] David D. W. & Paul W.W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter, federal Reserve Banks of Saint Louis Review, p43.

2. صعوبة تحديد نسبة الحد الأدنى للمدخلات إلى المخرجات

من الصعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات للمصارف بشكل موضوعي، والسبب هو لعدم وجود قوانين للعمليات المصرفية كما هو عليه الحال في الميكانيك، الفيزياء والكيمياء، وليس بمقدرة أحد غير المتخصصين والخبراء من أصحاب الاختصاص معرفة أفضل أداء مصرفي يمكن الوصول إليه أي أفضل الممارسات، إذ يعمل علماء الاقتصاد (المفكرين) على القيام باستنتاج معرفة أفضل أداء من خلال معرفة نسبة المدخلات إلى المخرجات الفعلية، وليس باستطاعة أحد معرفة المصرف الكفوء حسب أعلى قيمة للمخرجات لكل دينار للمدخلات، والسبب في ذلك يعود لتحديد هذه النسبة جزيئياً من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، هي خليط المدخلات والمخرجات وكذلك أسعار المخرجات، وإن مع انخفاض نسبة المدخلات إلى المخرجات يمكن للمصارف الحصول على عماله رخيصة [1].

[1] Tannenwald R, "Differences across first district banks in operational efficiency",1995, p43.

الفصل الثالث: قياس كفاءة المصارف الإسلامية باستخدام أسلوب مغلف البيانات (DEA)

المبحث الأول: قياس كفاءة المصارف الإسلامية

تمهيد:

يستند نجاح أي مؤسسة اقتصادية بصورة كبيرة على قدرتها في اتخاذ القرارات الصحيحة المدروسة في الأوقات المناسبة، ويعتمد اتخاذ هذه القرارات على أدوات ووسائل مساندة منها بحوث العمليات المعروف على أنها عملية إنتاج القرار على المنهج العلمي مع اعتمادها بصفة رئيسية على اساليب التحليل الكمي لحل المشاكل الاقتصادية لغرض الوصول إلى البديل الأمثل ضمن حدود الإمكانيات المتاحة وضمن المجالات التي تساهم بحدوث العمليات وهي البحوث المتعلقة باقتصاديات الإنتاج، التي تبحث في الطرق المثلى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة المالية والتكنلوجية والبشرية للوصول إلى أعلى إنتاج في المؤسسات المالية، وفي عام 1972 ظهر اسلوب مغلف البيانات (DEA) لقياس الكفاءة النسبية للمؤسسات وهو اسلوب حديث وتميز اسلوب مغلف البيانات بالعديد من المميزات والتي من أهمها سهولة الاستخدام وتحديد نسبة عدم الكفاءة ومصادرها، لذا سنوضح في هذا الفصل قياس كفاءة المصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2011-2020).

أولاً: الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية [1]

يوماً بعد يوم تفرض البنوك الإسلامية وجودها في الساحة المصرفية، على الرغم من حداثة تأسيسها التي لم تتعدى أربعة عقود، وبالرغم من العقبات والتحديات خلقت المنافسة المتصاعدة باستمرار في سوق الخدمات دافع للوصول إلى البيانات والمعلومات التي من شأنها المساهمة بقياس وتقييم كفاءة أداء المصارف، وتنوعت وتعددت اساليب وطرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية مع تطور الدراسات التطبيقية ويمكن تصنيفها بطرقتين رئيسيتين وهما (الطريقة المعلمية، والطريقة اللامعلمية).

---

[1] بو رقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ص35.

1. الطريقة اللامعلمية (اسلوب مغلف البيانات) (Data Envelopment Analysis)

في عام 1978 حصل تطور في مجال قياس كفاءة الأداء، فقد استطاع كل من Charnes, Cooper، Rhodes من طرح ووضع أسس اسلوب مغلف البيانات، التي تعود إلى أعمال المفكر فأريل (Farrel) عام 1957 واثبت جارنز أنه يمكن أن ينقسم مقياس الكفاءة إلى مقياسين وهما كل من مقياس كفاءة الحجم (Scale efficiency) ومقياس الكفاءة التقنية الصافي (Pure Technical Efficiency) [(1)].

يعتبر اسلوب مغلف البيانات من أهم أدوات الاسلوب الغير معلمي الذي يستعمل البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة من المؤسسات والتي تعرف بوحدات اتخاذ القرار (DMAUS) Decision Making Units، حيث تم تطويره أساساً لقياس الكفاءة النسبية لوحدات المؤسسة الواحد كفروع المصرف الواحد، حيث تكون وحدات اتخاذ القرار (DMAUS) متجانسة من ناحية استخدام نوعية من المدخلات والمخرجات متشابهة، لتوضيح كيفية المحافظة على موارد تلك الوحدة بدون التأثير على المخرجات أي زيادة المخرجات بدون الحاجة إلى زيادة كمية المدخلات، ويعود السبب في تسميتها بمغلف البيانات إلى الشكل الذي تتخذه حدود الكفاءة، فإن الوحدات الإدارية محل الدراسة سيكون توزيعها بأشكال مختلفة حيث سوف تكون الوحدات الكفؤة باتجاه الأعلى متخذة منحني مقعر باتجاه نقطة الأصل متضمنة بذلك الوحدات ذات الكفاءة المنخفضة، ومن خلال المسافة الفاصلة بينها وبين المنحني (الذي يمثل الوحدة الكفؤة) يمكن قياس الكفاءة [(2)].

وأن اسلوب مغلف البيانات ينتهج في تقييم الكفاءة لجملة من المؤسسات على الأوزان المثلى (OPTAMIL WEIGTS) للمدخلات والمخرجات وأن اسلوب مغلف البيانات (DEA) يستند على حقيقة بسيطة هي أن أي مؤسسة تستخدم مدخلات أقل من بقية المؤسسات لإنتاج نفس المستوى من الإنتاج تعتبر أكثر كفاءة

---

[1]Stephen M. M. & Athanasios G. N. (1996) The technical Efficiency of large bank production, Journal of banking and finance, 20 P:496-500.

[2] المحمدي، **قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)**، ص21.

[1]. وأن اشتقاق الكفاءة يكون من خلال جملة من المؤسسات التي تكون المنحني الحدودي للأداء والذي يغلف كافة المشاهدات، والمؤسسات التي تكون على المنحني الحدودي تتمتع بالكفاءة بعملية التوزيع لمدخلاتها وتوليد مخرجاتها، أما المؤسسات الغير واقعة على المنحني الحدودي فهي غير كفؤة أي أن اسلوب مغلف البيانات يعتمد أساساً على تقييم كل مؤسسة بالمقارنة إلى أفضل المؤسسات، ويعرف بالأداء الأفضل [2]. وهذه الطريقة تتميز بعدم الحاجة إلى تحديد صريح دالة الإنتاج، وكذلك قدرتها على الكشف عن علاقات مخفية وعن مصادر انعدام أو ضعف الكفاءة [3]، ويعتمد اسلوب مغلف البيانات (DEA) أمثلية باريتو والتي تستند على أن أي مؤسسة تكون غير كفؤة إذا تمكنت مؤسسة أخرى أو مجموعة مؤسسات من توليد نفس القدر من المخرجات بأقل كمية من المدخلات ودون زيادة في الموارد الأخرى [4]، ويعمل اسلوب مغلف البيانات (DEA) على تقديم معلومات إضافية مفيدة لمعرفة أداء المؤسسة وتوجيها لتحسين أدائها، وكذلك العمل على تقديم مؤسسات مناظرة لكل مؤسسة لا تتمتع بالكفاءة وبالنتيجة تحديد مستويات التشغيل الكفؤة والتي من خلالها يمكن كشف المؤسسات الغير كفؤة من أجل تحسين الأداء [5]، ويساهم اسلوب مغلف البيانات (DEA) عند تقييم جملة من المؤسسات بتحديد مؤشرات مهمة للمؤسسات وهي كالتالي [6].

١. تحديد المؤسسات ذات الكفاءة الكاملة

---

[1] بتال، **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات**، ص23.

[2] محمد ابراهيم السقا، **الكويت مركز مالي ام مركز مالي إسلامي**، (الكويت: جامعة الكويت، 2005)،42/1.

[3] الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، ص48.

[4] خالد منصور الشعيبي، **استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، مجلد16،2004، ص316.

[5] Emmanuel Thanassoulis, Maria C.S. Portela and Ozren Despic (2008) Data Envelopment Analysis: The Mathematical Programming Approach to Efficiency Analysis in the Measurement of Productive Efficiency and Productivity Growth Edited by Harold O. Fried C.A knox Lovell and Shelton S. Schmidt, Oxford University Press, Inc. New York, p252.

[6] العزاز، عبد الله سليمان، **استخدام تحليل تظريف البيانات في إدارة الأداء**، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، المجلد4، العدد1/2000، ص20-26.

أن التعرف على الممارسات التشغيلية للمؤسسات ذات الكفاءة الكاملة وتعميمها بين المؤسسات ككل يؤدي إلى تحسين الكفاءة لدى كافة المؤسسات الأخرى التي يكون أدائها ضعيف وليس على مستوى المؤسسة نفسها فقط، والمؤسسات ذات الكفاءة الكاملة تعتبر المصدر الرئيسي للممارسات التشغيلية الناجحة.

ب. تحديد المؤسسات المرجعية

تعد كل مؤسسة ذات كفاءة تامة مؤسسة مرجعية فعند استعمال الأوزان المتعلقة بتلك المؤسسة ذات الكفاءة الغير تامة، ويقدم اسلوب مغلف البيانات (DEA) للمؤسسة الأعمال ذات الكفاءة الغير تامة، جملة من مؤسسات الأعمال التي تكون كفاءتها تامة لتكون مؤسسة مرجعية للمؤسسات ذات الكفاءة الغير تامة، وغالباً ما تتميز بمدخلات ومخرجات ذات تأثير متماثل في حساب الكفاءة، ويمكن اعتبارها مثالاً متميزاً يحتذا به ومحل الدراسة من قبل مؤسسات الأعمال ذات الكفاءة الغير تامة لتحسين مستوى الكفاءة، وباستطاعة المؤسسات المرجعية أن تقدم حلول للمؤسسات ذات الكفاءة الغير تامة.

ت. تخصيص الموارد

يقدم أسلوب مغلف البيانات (DEA) تقييماً بإمكانات ترشيد الموارد وتحسين مستويات المخرجات للمؤسسات ذات الكفاءة القليلة، وتعمل على سند متخذ القرار في تخصيص الموارد للمؤسسات.

ث. وضع الأهداف التخطيطية

تكون لرغبة أصحاب القرار في رسم ووضع الأهداف لزيادة مستوى المخرجات دون خفض المدخلات، أو خفض مستوى المدخلات فقط، أو زيادة مستوى المخرجات مع خفض مستوى المدخلات للمؤسسات ذات الكفاءة المنخفضة لتحسين أدائها وتقييم المؤسسات حسب مستويات الكفاءة المتحققة حيث أن أفضل أداء بين المؤسسات يحصل على ما قيمته واحد، أما المؤسسات ذات الكفاءة المنخفضة فتكون قيمها أقل من واحد، حيث أن القياس المحسوب للمؤسسة كلما انخفض انخفضت معه كفاءة هذه المؤسسة.

ولتطبيق أسلوب مغلف البيانات يتطلب ثلاثة أمور أساسية [1]:

ا. يتطلب وجود جملة من مؤسسات الأعمال أو الوحدات الاقتصادية العاملة في نفس البيئة والظروف.

ب. يتطلب وجود المستوى الأدنى من المؤسسات الداخلة في التحليل، وعلى الأقل يجب أن يكون عدد المؤسسات ثلاثة أضعاف مجموعة المدخلات والمخرجات، حيث يعطي درجة حرية كافية لقياس الكفاءة عند تطبيق هذا الاسلوب.

ت. يتطلب توفر كافة البيانات لكل مدخلات ومخرجات المؤسسة الداخلة ضمن عملية التحليل.

ولبيان مفهوم أسلوب مغلف البيانات (DEA) نستعين بالشكل (3-1) حيث نفترض توفر أربعة مؤسسات أعمال (A,B,C,D) وأن هذه المؤسسات تستخدم مدخلاً واحداً وتنتج مخرج واحد، وحسب مفهوم اسلوب مغلف البيانات (DEA) تحسب الكفاءة لكل مؤسسة أعمال بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال في المجموعة، إذاً المؤسسات (A,B,C,D) هي مؤسسات كونها تقع على سطح المنحني الحدودي للأداء الذي يحيط البيانات (المنتج /عنصر الانتاج) فهي مؤسسات كفؤة، أما المؤسسة (D) فهي مؤسسة غير كفؤة كونها تقع أسفل من منحني الكفاءة، وذلك لكونها استخدمت كمية أكبر من المدخلات من أجل إنتاج نفس المخرجات عند مقارنتها مع المؤسسات الأخرى، يمكن للمؤسسة (D) أن تصبح كفؤة في حالتين:

ا. أن تعمل المؤسسة على تخفيض استخدام المدخل مع المحافظة على نفس مستوى الإنتاج (كما هو مبين في النقطة /D).

ب. أن تعمل المؤسسة على زيادة إنتاجها مع المحافظة على نفس مستوى المدخل (كما هو مبين بالنقطة /D).

[1] Rouatt Stephen (2003) Two stage evaluation of bank branch efficiency using data envelopment analysis. Unpublished University of Toronto. USA, p25.

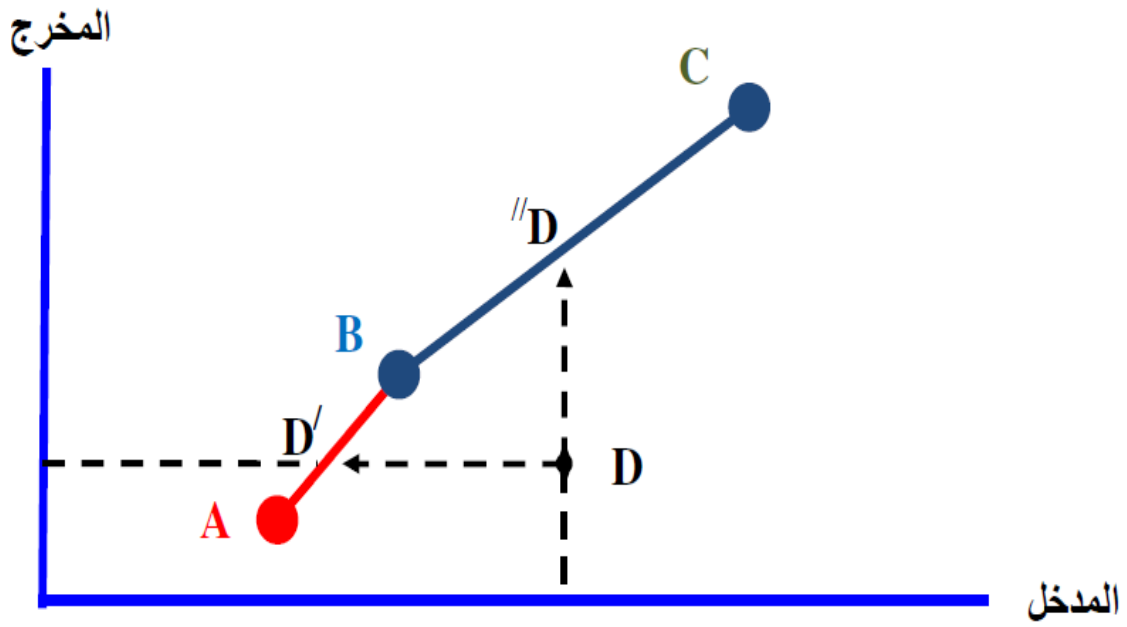

الشكل (3-1) منحنى تطويق البيانات لمجموعة من المؤسسات

المصدر: بتال، احمد حسين "قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات"، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ص98.

ويلاحظ أن الميزة المهمة لأسلوب مغلف البيانات (DEA) هي القدرة على تحديد مستويات التحسين المطلوبة لكل من المدخلات والمخرجات وكذلك القدرة على تحديد المؤسسات المرجعية في المؤسسات الغير كفؤة، ويتم هذا من خلال اسقاط كل مؤسسة تكون غير كفؤة على منحني الكفاءة الحدودي وبعد ذلك يتم تحديد مستويات التخفيض للمدخلات أو مستويات الزيادة للمخرجات من أجل تحقيق الكفاءة الكاملة كما هو موضح في الشكل (3-1)

2. التحليل الحدودي العشوائي: Stochastic –Frontier- Analysis (SFA)

طريقة التحليل الحدودي العشوائي تعد من الطرق القياسية المعلمية التي قدمت من قبل اجنر، اوفيل شميتدت (Aigner et al., 1977) كما قدمت أيضاً من قبل ميوسن وفاندين بروك (Meeusen and Van den Broeck, 1977) وأن دالة الإنتاج للمصرف تأخذ وفق التحليل الحدودي العشوائي (SFA) الصيغة الآتية [1]:

$$LnY_i = Ln\chi_i B + V_i - U_i$$

LnYi حيث يمثل لوغاريتم الإنتاج أو الاخراج للمصرف.

Xi يمثل لوغاريتم المدخلات.

β يمثل المعلمات المقدرة.

vi الخطاء العشوائي.

ui هو متغير عشوائي موجب القيمة يمثل حالة نقص الكفاءة.

يتبين أن صيغة الحدود العشوائي تجمع بين حد الخطاء العشوائي (V)، مع حد نقص الكفاءة (U)، فيكون المصرف كفوء 100% عندما تكون (U) تساوي صفر، أما في حالة (U) أكبر من صفر، فهذا يبين حالة نقص الكفاءة [2]، ونفترض هنا بأن الخطاء العشوائي يمثل خطاء القياس والأخطاء العشوائية الأخرى وهي كما تفترض الصيغة كالتالي:

---

[1] Fliabetta Fiorentino, Alexander Karmann, and Michael Koetter (2006) The Cost efficiency of German banks: a comparison of SFA and DEA, Deutsche Bundesbank, Discussion paper, Series 2: Banking and Financial Studies, p7.

[2] Peter Bogetoft and Lars Otto (2011) Benchmarking with DEA, SFA, and R, Springer, New York, p204.

ا. لا يوجد أي ارتباط خطي بين الخطاء العشوائي والمتغير العشوائي.

ب. أن يكون توزيع الخطاء العشوائي توزيع طبيعي أي بمتوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت أي $N= (0, \sigma)$.

ت. يكون المتغير العشوائي ذو توزيع نصف طبيعي، وذلك كون قيمة المتغير العشوائي لا تأخذ قيمة غير سالبة (حالة نقص الكفاءة).

ويمكن بيان صيغة الحدود العشوائية من خلال الرسم البياني، نفترض لدينا جملة من المصارف تستعمل عنصر إنتاجي واحد وتولد منتج واحد حيث تكون دالة الإنتاج كالآتي:

$$Yi=exp (B_0+B_1 LnXi+vi-ui)$$

أو تكون الدالة وفق الآتي:

$$Yi= exp (B0 + B1LnXi) \times exp(+vi) \times exp(-ui)$$

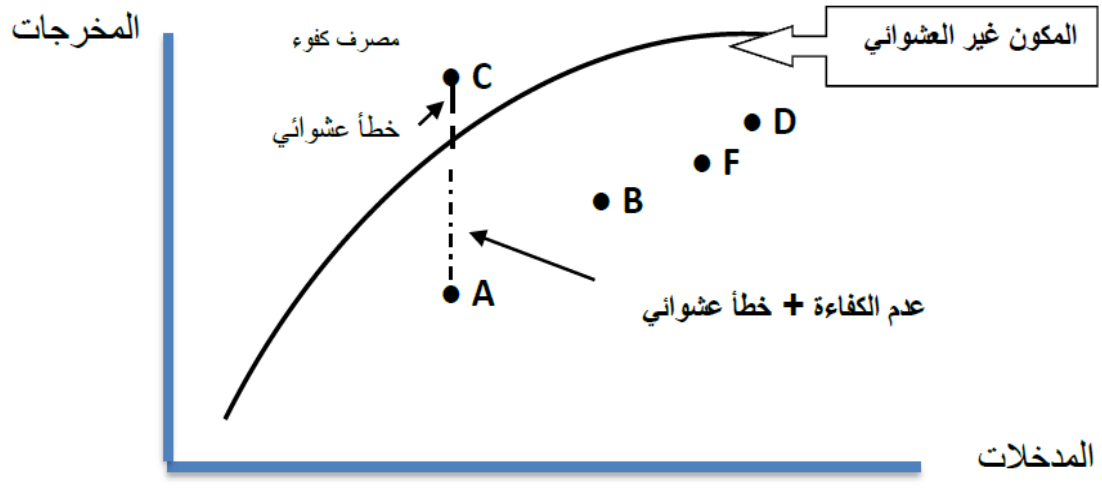

الشكل (2-3) التحليل الحدودي العشوائي

Bauer, P. W., A. N. Berger, G. D. Ferrier, and D. B. Humphrey (1998). Consistency Conditions for Regulatory Analysis of Financial Institutions: A Comparison of Frontier Efficiency Methods. Journal of Economics and Business No.50, p 95.

من خلال الشكل (3- 2) يتضح أن المصرف (C) هو (مصرف كفوء) حيث يقع أعلى من خط منحني الكفاءة الحدودي، وينتج هذا عن الخطاء العشوائي، أما المصارف الواقعة أسفل منحي الكفاءة الحدودي فهي مصارف غير كفؤة أي المصرف غير كفوء نتيجة نقص الكفاءة الناتج عن الخطاء العشوائي. وعند تقييم الكفاءة الفنية لجملة من المصارف بواسطة تحليل الحدود العشوائي (SFA) غالباً ما تستخدم طريقة الاحتمال الأعظم للتقدير. والسبب في ذلك كون هذه الطريقة يمكنها تحقيق فرضيات الخطاء والمتغير العشوائي لطريقة تحليل الحدود العشوائية (SFA). وهناك جملة من المميزات والسلبيات لأنموذج (SFA) [1]:

ا. أن أهم ما يميز أنموذج التحليل الحدودي العشوائي (SFA)، هو استناده على مفهوم الخطاء العشوائي، ويهدف التحليل إلى فصل مكونات الخطاء عن حالة نقص الكفاءة، أما في الجانب التطبيقي قد لا ينجح دائماً هذا الافتراض النظري، والسبب في ذلك كون تقدير نقص الكفاءة يمثل جزء بسيط من تشتت البواقي أنموذج (SFA). ولذلك يصبح التحليل الحدودي العشوائي مرتبط بمفهوم القيم الشاذة. وأن وجود القيم الشاذة يمكن أن تكون سبب لزيادة مكون الخطاء العشوائي على حساب نقص الكفاءة لأنموذج التحليل الحدودي العشوائي مما يعني ذلك أن الوحدات الداخلة التقييم كفؤة بنسبة 100%.

ب. أن اسلوب التحليل الحدودي العشوائي يخضع لقيود نظرية، ويحاول انموذج التحليل الحدودي العشوائي تقدير الكفاءة الفنية لجملة من الوحدات المدروسة وذلك من خلال التمييز بين الخطاء العشوائي ونقص الكفاءة لبيانات العينة، وهذا ما يتطلب افتراض توزيع للصيغة الدالية بصورة معينة في حالة نقص الكفاءة ومن هذه

[1] Sarafidis, V. (2002) An Assessment of Comparative Efficiency Measurement Techniques, Europe Economics, Office of Water Services, UK .

التوزيعات التوزيع نصف الطبيعي والتوزيع الأسي. وتفترض هذه التوزيعات ضمنياً أن أعداد كبيرة من الوحدات تكون كفؤة نسبياً وعدد قليل من الوحدات غير كفؤة للعينة المدروسة. وهذا يشير إلى انعكاس التوزيعات على المنحني الحدودي. وقد تكون معظم الوحدات التي تبدو كفؤة في الحقيقة تعاني من نقص الكفاءة، وبالتالي تكون هذه التوزيعات غير مناسبة للتطبيق.

ت. يمكن أن يعطي تحليل (SFA) استدلالاً إحصائياً للنموذج الحدودي الدالي للكفاءة ويعطي معنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة للنموذج، ولكن من ناحية أخرى وبما أن التحليل الحدودي العشوائي (SFA) يعتمد في التقدير اسلوب الاحتمال الأعظم، لذلك قد لا تضمن هذه الطريقة انموذج التحليل الحدودي العشوائي (SFA) تحقيق أي خصائص إحصائية مرغوب بها (الاتساق، الكفاءة، عدم التحيز) في العينات الصغيرة.

ثانياً: اسلوب مغلف البيانات والكفاءة

تستند الكفاءة حسب مفهوم اسلوب مغلف البيانات (DEA) إلى المفكر الاقتصادي فأريل عام (1957)، إذ وضح فأريل بأن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة التوظيفية والكفاءة الفنية، ووضح فأريل بأن لحساب مؤشرات الكفاءة الفنية هناك طريقتين، الأولى تتمثل بالمؤشرات ذات التوجه الإدخالي أما الثانية ذات التوجه الإخراجي.

ا. المؤشرات ذات التوجيه الادخالي: يتبين من الشكل (3-3) أن دالة الإنتاج من ناحية استخدام عدد من المؤسسات تنتج المخرج (Y) باستخدام مدخل الإنتاج (X1,X2) في ظل ظروف تتصف بثبات عائد الحجم.

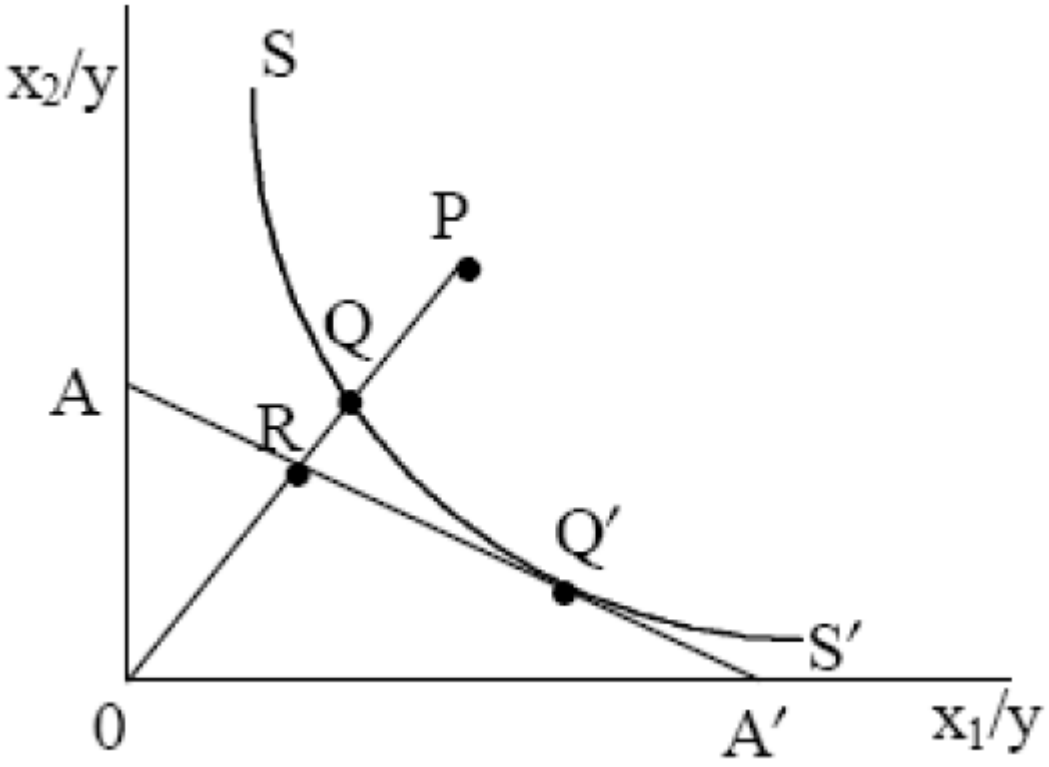

الشكل (3-3) انموذج تحليل (DEA) الادخالي

Alex Manzoni and Sardar lslam (2009) Performance Measurement in Corporate Governance: DEA Modelling and lmplications for Organisational Behaviour and Supply chain Management, Springer Science Business Media, physica- Verlag Heidelberg, Germany.P.91.

حيث أن (SS') يمثل إنتاج وحدة واحدة من (Y) بأقصى كفاءة من خلال استخدام المدخلات (X1,X2) و(AA') منحني الكلفة المتساوية، حيث تمثل (Q') أدنى مستوى من كلف الإنتاج ، ويتساوى عندها معدل الاحلال الحدي بين المدخلين (X1) و(X2) مع نسبة الأسعار، وتعتبر المؤسسة (P) أقل كفاءة من المؤسسة (Q) لإنتاج وحدة واحدة، والمسافة (PQ) تمثل مدى الانخفاض للكفاءة الفنية، حيث تشير إلى الكمية التي يمكن من خلالها تقليص كافة المدخلات تناسبياً دون تقليص الإنتاج، ومؤشر الكفاءة الفنية يحسب للمؤسسة التي تتولد عند النقطة (P) على الشعاع (OP) وفق الصيغة التالية:

$$TE=\frac{OQ}{OP}$$

(4- 3)

والمؤشر يأخذ القيم (1-0) حيث تدل القيمة (1) على الكفاءة الفنية التامة للمؤسسة.

وميل المستقيم ('AA) يعبر عن السعر النسبي للمدخلات ومن خلال معرفة هذا الميل نستطيع من حساب مؤشر الكفاءة التوظيفية على الشعاع (OP) للمؤسسة وفق الصيغة.

$$AE_i=\frac{0R}{0Q}$$

حيث إن المسافة (RQ) تعبر عن المقدار الذي يمكن من خلالها خفض كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من (Y) بتوظيف المدخلات حسب المؤسسة ('Q) بدلاً من المؤسسة (Q).

ب. المؤشرات ذات التوجيه الاخراجي

الكفاءة من جانب المخرجات تعرف بأنها الكمية التي يمكن من خلالها زيادة المخرجات تناسبياً من غير تقليص كمية المدخلات [1]. الشكل (3-4) يبين دالة الإنتاج لعدد من المؤسسات التي تقوم بإنتاج نوعين من المخرجات (Y1) و(Y2) وتستخدم مدخل الإنتاج (X1) في ظل ظروف تتصف بثبات عائد الحجم.

[1] Rowena Jacobs, Peter C. Smith and Andrew Street (2006) Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy, Cambridge University Press, New York, p94.

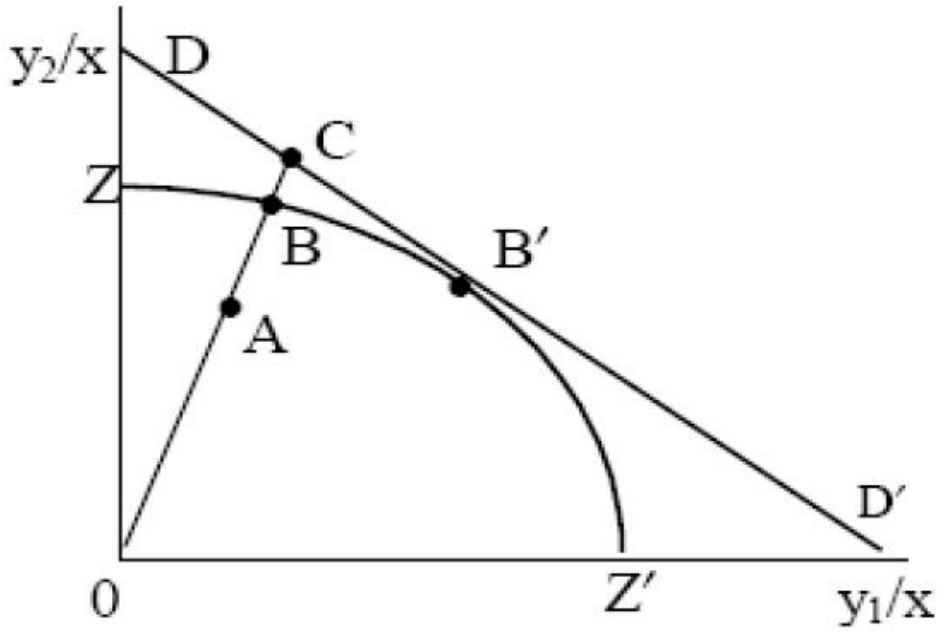

الشكل (3-4) انموذج تحليل مغلف البيانات الاخراجي

Alex Manzoni and Sardar Islam (2009) Performance Measurement in Corporate Governance: DEA: Modeling and Implications for Organizational Behavior and Supply Chain Management, Springer Science Business Media, Physica-Verlag Heidelberg, Germany. P 92

حيث إن (ZZ') يمثل منحني امكانية الإنتاج أما (DD') يمثل خط تساوي الإيرادات، والنقطة (A) تمثل مؤسسة غير كفؤة، حيث يمكن زيادة إنتاج كل من السلعتين (Y1) و(Y2) إلى مستوى النقطة (B) من غير أي زيادة في المدخلات، فعليه يمكن حسب الكفاءة الفنية للمؤسسة هذه على الشعاع (OC) وفق الصيغة.

$$TE_O=\frac{OA}{OB}$$

حيث إن المؤشر يأخذ القيم (1-0) وتمثل القيمة (1) الكفاءة الفنية التامة للمؤسسة.

حيث يمثل المستقيم (DD') السعر النسبي للمخرجات، وأن مؤشر الكفاءة التوظيفية يحسب للمؤسسة التي تنتج عند النقطة (B) بدلاً عن النقطة (B') على الشعاع (OC) وفق الصيغة:

$$AE_O=\frac{OB}{OC}$$

والمسافة (BC) تعبر عن الزيادة الحاصلة في الإيرادات التي يمكن تحقيقها من خلال توظيف المخرجات وفق المستوى (B') بدلاً من (B).

ثالثاً: صياغة نماذج أسلوب مغلف البيانات

1. الصياغة الرياضية لأسلوب مغلف البيانات

حسب مفهوم أسلوب مغلف البيانات يمكن حساب الكفاءة لمجموعة (N) من مؤسسات الأعمال التي يكون لها مدخل واحد ومخرج واحد حسب الصيغة الآتية [1].

الكفاءة =المخرج الفعلي للمؤسسة j /المدخل الفعلي للمؤسسة j

ولغرض ايجاد كفاءة مجموع من المدخلات والمخرجات، نفترض أن (m1) تمثل المدخلات في حين نفرض أن (m2) تمثل المخرجات، لتكون مصفوفات المدخلات والمخرجات وفقاً لما يأتي:

$$x_i = \begin{bmatrix} x_1^j \\ .. \\ x_{m1}^j \end{bmatrix}, \mathrm{y}^j = \begin{bmatrix} \mathrm{y}^j \\ .. \\ y_{m2} \end{bmatrix} : \quad j = 1,2 \dots n$$

إذاً يتبين أن *(x j)* (*y j*) تمثل المدخلات والمخرجات لمؤسسة الأعمال، ونفترض أن كل من (π_1..... ...πm_1 σ_1,...σm_2,) تعبر عن الأوزان للمدخلات والمخرجات، ولحساب الكفاءة للمؤسسة (*j) سوف يكون وفق الصيغة التالية:

$$E = \frac{\sigma_1 y_1^{j^*} \dots\dots + \sigma_{m2} y_{m2}^{j^*}}{\pi_1 X_1^{j^*} \dots\dots + \pi_{m1} X_{m1}^{j^*}}$$

---

[1] بتال، **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات**، ص102.

$$Max\ \frac{(\sigma\ .\ y^{j*})}{(\pi\ .\ x^{j*})}$$

ويكون انموذج البرمجة الخطية الرياضي لإيجاد مؤشر الكفاءة وفق الصيغة التالية [1] :

$$Max\ \frac{(\sigma\ .\ y^{j*})}{(\pi\ .\ x^{j*})}$$

$$s\ .\ t.$$

$$\frac{(\sigma\ .\ y^{j*})}{(\pi\ .\ x^{j*})} \leq\ 1\ :\ \mathrm{j}\ =\ 1{,}2\ \ldots\ .\ n$$

وأن الانموذج السابق هو انموذج برمجة كسرية بالإمكان تحويلة إلى انموذج برمجة رياضية وفق الصيغة التالية:

$$Max\ \left(\ \sigma\ .\ y^{j*}\right)$$

$$s\ .\ t.$$

$$-\ \left(\ \pi\ .\ x^{j*}\right) +\ \left(\ 6\ .\ y^{j*}\right)\ \ \leq\ 0\ :\ \mathrm{j}\ =\ 1{,}2\ \ldots\ .\ n$$

وهذا النموذج يسمى بأنموذج التوجيه الادخالي ذو عوائد الحجم الثابت.

---

[1] محمد شامل بهاء الدين، **استخدام اسلوب مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية: دراسة احصائية- تطبيقية**، مجلة النهضة، مصر، مجاد:7، العدد:2/ 2006، ص95.

2. النماذج الأساسية لأسلوب مغلف البيانات (DEA)

هناك العديد من النماذج برزت لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب مغلف البيانات ومن أبرزها وأهمها انموذج عوائد الحجم الثابتة (Constant returns to scale) وكذلك انموذج عوائد الحجم المتغيرة (Variable returns to scale). ويمكن ايجاد مؤشرات الكفاءة في كلا النموذجين، من جانب المدخلات تعرف بنماذج التوجيه الادخالي (Input 0rentid Models) أما من خلال المخرجات تعرف بنماذج التوجيه الاخراجي (Output Orentid Models) [1].

ا. **انموذج عوائد الحجم الثابتة:** تم صيغة هذا الانموذج من قبل كل من جارنز وكوبر ورودوس [2]، وعند صياغة هذا الانموذج نفرض توفر البيانات m1 للمدخلات و(m2) للمخرجات ل n من مؤسسات الأعمال، حيث أن (Xi) تشير إلى المدخلات والمصفوفة (Yi) ترمز إلى المخرجات و(j) ترمز إلى المؤسسة.

ويحسب مؤشر كفاءة المؤسسة (*j) من خلال استخدام انموذج التوجيه الادخالي / الاخراجي ويتم حل مسألة البرمجة الخطية التالية لحساب مؤشر الكفاءة للمؤسسة (*j) وباستخدام انموذج التوجيه الادخالي /الاخراجي تحل مسألة البرمجة وفق التالي.

---

[1] بتال، **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات**، ص103.

[2] Charnes, A., Cooper, W.W. and Rhodes, E. (1978),"Measuring the Efficiency of Decision-making Units. "European Journal of Operations Research, 2, No. 6.

التوجيه الادخالي	التوجيه الاخراجي
$\text{Max}\ (\partial . y^{j*})$ s . t. $(\partial . y^{j}) - (\pi . x^{j}) \leq 0\ , j = 1,2 \ldots . n$ $(\pi . x^{j*}) = 1$ $(\pi , \partial) \geq 0$	$\mathbf{Min}\ (\pi . x^{j*})$ **s . t.** $(\pi . x^{j}) - (\partial . y^{j}) \geq 0, j = 1, 2 \ldots . n$ $(\partial . y^{j*}) = 1$: $(\pi , \partial) \geq 0$.

ومن خلال استخدام الانموذج المقابل (Duality) للبرمجة الخطية يمكن إدخال الصيغتين السابقتين في التالي:

التوجيه الادخالي	التوجيه الاخراجي
$\min \theta$ s . t. $\sum_j x^j \lambda_j - x^{j*} \quad \theta \leq 0 : j = 1,2 \ldots . n$ $\sum_j y^j \lambda\, y_j \geq y^{j*}$: $\lambda \geq 0$	$\mathbf{Max}\ \emptyset$ **s . t.** $\sum_j x^j \lambda_j \leq x^{j*} \quad : j = 1, 2 \ldots . n$ $\sum_j y^j \lambda_j - y^{j*} \quad \emptyset \geq 0$ $\lambda \geq 0$

إذ يمثل المتجه (λ) أوزان المفردات بينما (Φ, ϕ) تمثل قيم مؤشرات كفاءة انموذج التوجيه الادخالي والاخراجي على التوالي، حيث تسعى البرمجة الخطية لأنموذج التوجيه الادخالي إلى خفض متجه المدخلات للمؤسسة (j^*) (χ^j) تناسبياً إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على تحقيق مستوى المخرجات عند (y^j) وتهدف البرمجة الخطية لأنموذج التوجيه الاخراجي إلى تعظيم متجه المخرجات للمؤسسة (j^*) (y^j) مع المحافظة على نفس القدر من المدخلات. وأن هذا النموذج يتبنى خاصية ثبات العائد للحجم للإنتاج، وأن أي تغيير يحصل في كمية المدخلات المستخدمة من قبل المؤسسة يؤثر تأثيراً ثابتاً في المخرجات، وهذه الخاصية تعتبر مناسبة عندما تكون كافة المؤسسات موضع المقارنة في مستوى أعمالها المثلى، ولكن في الحقيقة قد توجد معوقات كثيرة تحرم المؤسسات

من تحقيق هذه الأحجام كقيود التمويل والمنافسة الغير تامة [1]. وأن استخدام نموذج ثبات عائد الحجم في اسلوب مغلف البيانات عند عدم عمل كل المؤسسات عند مستوى أحجامها المثلى ينتج عن ذلك خلط مؤشرات الكفاءة الفنية مع الكفاءة الحجمية ومن أجل الفصل بين أثر الكفاءة الحجمية والفنية يتم استخدام خاصية تغيير عائد الحجم للإنتاج (ثابت، متزايد، متناقص) وهذا يعني أي زيادة بكمية المدخلات المؤسسة بنسبة معينة قد تؤدي إلى زيادة متساوية أو أكبر أو أقل في حجم الناتج.

ب. انموذج عوائد الحجم المتغيرة

تم صيغة هذا الانموذج من قبل بأنكر وشارنز وكوبر [2]. وأن هذا النموذج يفرق بين نوعين من الكفاءة متمثل بالكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية. وأن نماذج عوائد الحجم الثابتة يتم تعديلها إلى عوائد الحجم المتغيرة في مسائل البرمجة الخطية من خلال إضافة متغير منفصل (ε)، وذلك لمعرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة المصرفية، يمكن صياغة انموذج البرمجة الخطية للتوجيه الادخالي /الاخراجي وفق الآتي:

التوجيه الادخالي	التوجيه الاخراجي
$\text{Max}\left(\partial . y^{j*}\right) + \varepsilon$ s . t. $\left(\partial . y^{j}\right) - \left(\pi . x^{j}\right) + \varepsilon \leq 0 : j = 1,2 \ldots . n$ $\left(\pi . x^{j*}\right) = 1$ $(\pi , \partial) \geq 0$	$\mathbf{Min}\left(\boldsymbol{\pi} . \mathbf{x}^{j*}\right) + \boldsymbol{\varepsilon}$ **s . t.** $\left(\boldsymbol{\pi} . \mathbf{x}^{j}\right) - \left(\boldsymbol{\partial} . \mathbf{y}^{j}\right) + \boldsymbol{\varepsilon} \geq 0 : \mathbf{j} = \mathbf{1,2} \ldots . \mathbf{n}$ $\left(\boldsymbol{\partial} . \mathbf{y}^{j*}\right) = \mathbf{1}$ $(\boldsymbol{\pi} , \boldsymbol{\partial}) \geq \mathbf{0}$

[1] - بابكر مصطفى، **مؤشرات الأرقام القياسية**، سلسلة جسر التنمية، العدد 8، ص22.

[2] بتال، **قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات**، ص105.

وباستخدام الانموذج المقابل يمكن كتابة المسألتين السابقتين وفق الآتي:

التوجيه الادخالي	التوجيه الاخراجي
min θ	**Max ∅**
s . t.	**s . t.**
$\sum_j x^j \lambda_j - x^{j*} \leq 0 \; : j = 1,2 \ldots . n$	$\sum_j \mathbf{x^j y_j} \leq \mathbf{x^{j*}} \quad \mathbf{: j = 1,2 \ldots . n}$
$\sum_j y^j \lambda_j \geq y^{j*}$:	$\sum_j \mathbf{y^j y_j - y^{j*}} \quad \mathbf{\emptyset \geq 0}$
$\lambda \geq 0$	$\mathbf{y_j \geq 0}$

والشكل (3-5) يوضح الحدود المثلى لتوليد النماذج (VRC,CRS) مواقع جملة من المؤسسات لدالة إنتاجية بسيطة تتألف من مخرج واحد (Y) ومدخل واحد (X).

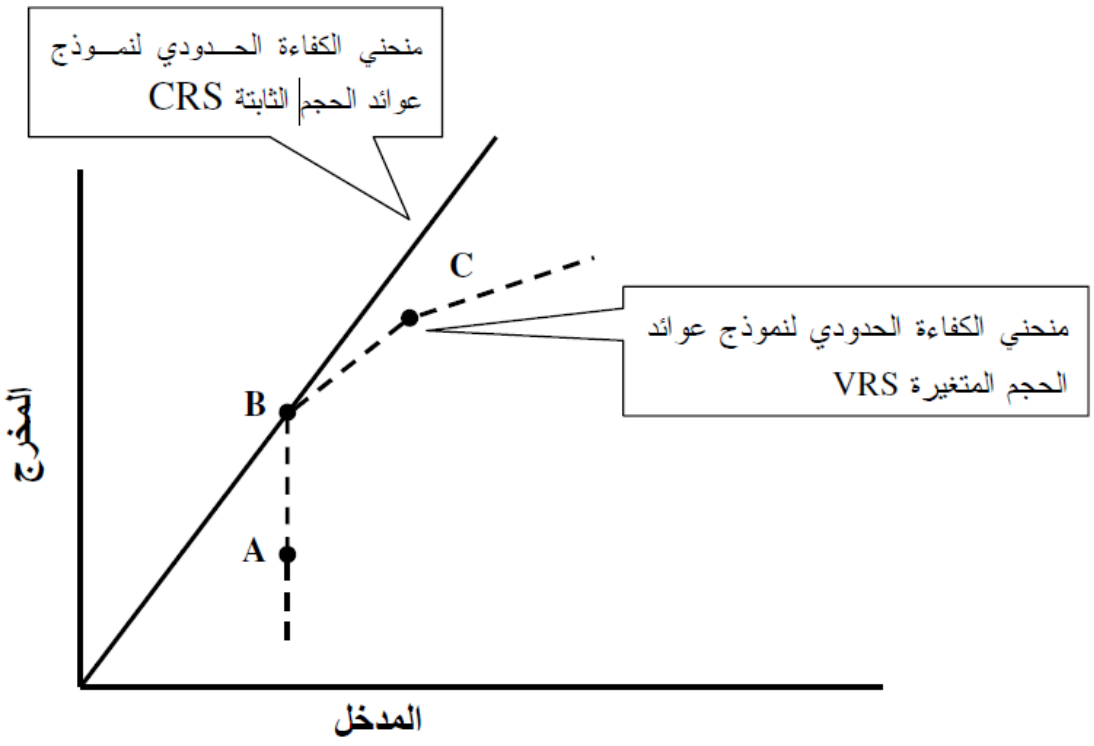

الشكل (3-5) عوائد الحجم ونماذج (DEA)

المصدر: بتال، احمد حسين "قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ص98.

يبين الشكل (3-5) على أن المؤسسات (A,B,C) هي مؤسسات كفؤة من الناحية الفنية لعملها على منحنى الكفاءة الحدودي، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات كفؤة من الناحية الفنية لكنها ليست متساوية من الناحية الإنتاجية، وهذا يرجع إلى أثر عوائد الحجم، تعمل المؤسسة (A) في حالة الحجم المتزايد بمعنى أنها لن تصل إلى حجم الإنتاج الأمثل بالنسبة إلى حجمها ويمكن لها تحقيق إنتاجية أكثر بزيادة حجم تشغيلها إلى أن يصل إلى مستوى المؤسسة (B)، أما المؤسسة (C) عملها في وضع عائد الحجم المتناقص ضمن منحني الإنتاج الحدودي، ولكي تكون ذات إنتاجية أكبر فينبغي عليها التقليل من حجم عملياتها حتى تصل مستوى المؤسسة (B) ويتبين أن المؤسسة (B) يكون عملها عند أفضل مستوى حجم من الإنتاج [1].

رابعاً: مميزات أسلوب مغلف البيانات [2]

1. يتضمن اسلوب مغلف البيانات (DEA) حقيقة مهمة وهي أن هذا الاسلوب عند الشروع باستخدامه في قياس الكفاءة الإنتاجية لا يحتاج إلى صيغة دالة معينة، وكذلك لا يحتاج إلى افتراضات عن شكل العلاقة بين المدخلات والمخرجات مسبقاً.

[1] Coelli, T., Rao, D. and Battese, G. (2005) An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis. Springer Science + Bussines Media, Inc. New York, p59.
[2] Maria Kopsakangas-Savolainen (2010) Parametric Versus Non- Parametric Efficiency Measures: A Consistency Conditions Analysis of the Finnish Electricity Distribution Industry, SSRN Working Paper Series. Rochester, Dec, p10.

2. أن اسلوب مغلف البيانات (DEA) يتميز بكونه اسلوب سهل الاستخدام بالمقارنة مع اسلوب التحليل الحدودي العشوائي ولذلك يستخدم بصورة واسعة وخاصةً في تحليل الكفاءة المصرفية، وكذلك عند حساب الكفاءة المصرفية تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الأعلى كفاءة فقط عند تكوين منحني الكفاءة الحدودي.

3. من سلبيات اسلوب مغلف البيانات (DEA) هو تبني مفهوم الأوزان لكل مؤسسة عند تعظيم الكفاءة النسبية لها، فحسب مفهوم الكفاءة النسبية قد تبدو المؤسسة كفؤة لكنها في الحقيقة خلاف ذلك، ويبرز ذلك عندما تكون عدد المؤسسات الداخلة ضمن التقييم قليلة وعدد المخرجات كبير.

4. عدم قدرة اسلوب مغلف البيانات (DEA) على التمييز بين نقص الكفاءة والخطاء العشوائي وتعد من أهم الانتقادات الموجهة إلى اسلوب (DEA)، كما أن اسلوب مغلف البيانات يعد حساس اتجاه عدد المتغيرات الداخلة له، فكلما كان هناك زيادة في عدد المتغيرات الداخلة كلما كان هناك زيادة في عدد الوحدات الكفؤة.

خامساً: الدور الذي يقوم به انموذج (DEA) [1]

1. يعمل أسلوب مغلف البيانات (DEA) على تحديد الوحدات الأكثر إنتاجاً والمشابهة بظروفها إلى الوحدات الأقل إنتاجية.

2. يعمل مغلف البيانات على تحديد الوحدات الأقل إنتاجية بالمقارنة مع الوحدات الأكثر إنتاجية.

3. يقوم أسلوب مغلف البيانات بتحديد طبيعة العوائد لحجم الإنتاج عند حدود الكفاءة.

[1] Charnes, A, Cooper (1994), W, Lewin, A. and Seiford, L(eds) Data Envelopment Analysis-theory, Methodolgy and Applications Kluwer Academic publishers, p219.

4. يعمل أسلوب مغلف البيانات (DEA) على تحديد كمية ومصدر الطاقة الفائضة أو إمكانية زيادة المخرجات للوحدات الأقل إنتاجاً من غير زيادة المدخلات.

5. يعمل مغلف البيانات على إعطاء تقييم دقيق عن الكفاءة النسبية وكذلك القيم الحدية للمدخلات والمخرجات ويعطي خطوات محددة لتحسين الكفاءة.

6. يعمل اسلوب مغلف البيانات على إمكانية القيام بدراسات تحليلية لسلوك الموظفين للوحدات الأكثر إنتاجية والأقل إنتاجية المشابهة لها بنفس الظروف لمعرفة أسباب الاختلاف الحاصل.

سادساً: التحفظات على استخدام مغلف البيانات (DEA)

يتطلب استخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) المعرفة التامة بصياغة النماذج المختلفة لأنموذج (DEA) واختيار المتغيرات والفرضيات، وكذلك يتطلب اختيار البيانات وطريقة عرضها بدقة ويتطلب الدقة في تفسير النتائج ومعرفة إمكانية النماذج المختارة، وعند تطبيق هذا الانموذج هناك مجموعة من النقاط يجب مراعاتها وهي كالتالي [1]:

1. تجنب أو التقليل من التداخل بين المدخلات مع بعضها البعض، وكذلك التأكد من عدم الازدواجية لأحد المدخلات أو المخرجات.

2. الحرص على التأكد من دقة البيانات وكذلك من دقة الادخال في البرنامج.

3. تحديد المدخلات وتحديد المخرجات التي تقابلها التي سوف يتم اختيارها والتي لها القابلية أو القدرة على قياس الكفاءة.

4. يجب أن تكون عدد الوحدات المختارة ثلاثة أضعاف مجموع المدخلات والمخرج

---

[1] Charnes, A, Coooer, W, Seiford, L. (1982) and Stutz, J.A Multiplicativw Model for Efficiency Analysis. Socio-Economic Planning Sciences, p24.

المبحث الثاني: تطبيق خطوات أسلوب مغلف البيانات على المصارف الإسلامية عينة الدراسة

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة (المدخلات والمخرجات)

يعتبر اختيار المدخلات والمخرجات مرتكزاً مهماً بتطبيق أسلوب مغلف البيانات، كون ذلك سوف يؤثر في تفسير واستخدام النتائج، لذلك لابد من مراعاة وتوفر بعض الشروط في اختيارها، وهي كالتالي [1]:

1. لا بد من وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات.

2. أن تتسم المدخلات والمخرجات بالشمولية، أي بمعنى أن تكون لديها الإمكانية على أن تعكس نشاط الوحدة التي سوف يتم تقييم أدائها، بمعنى أن تكون أدوات المدخلات والمخرجات مترابطة ومشتركة للمصارف.

3. أن تكون البيانات المحددة دقيقة ومعرضة للتدقيق من المراجع العليا.

كما أن الدراسات السابقة تختلف في اختيار المدخلات والمخرجات وفقاً للبيانات وهناك بعض الطرق تساعد الباحثين على تحديد المدخلات والمخرجات.

1. عرض متغيرات الدراسة التي وقع عليها الاختيار على جملة من أصحاب الاختصاص من أساتذة الاقتصاد والإدارة المالية.

2. أن المصارف الإسلامية تسعى إلى جلب الودائع والمدخرات أي إلى زيادة الموجودات بهدف توظيفها واستثمارها وزيادة الائتمان الممنوحة والتقارب في مدخلاتها لرأس المال. وبالاستناد إلى البعض من الدراسات التطبيقية لقياس الكفاءة المصرفية، نلاحظ أن أهم المخرجات تتمثل بالائتمان الممنوحة والاستثمارات وهي المحصلة النهائية لأي مصرف. أما المدخلات فتشمل كل متغير له علاقة بزيادة رأس المال والودائع، ومن خلال ما

[1] Avkiran, Neei (1999) an Application Reference for Data Envelopment Analysis in Pranch Banking: Helping the Novice Research. International Journal of Bank Marketing,1999,221.

تقدم يمكن ووفق البيانات التي يمكن الحصول عليها، وبالتالي يمكن تحديد المدخلات والمخرجات التي يمكن استخدامها لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف وهي وفق الآتي:

ثانياً: تحديد اتجاهات التحليل

تخفيض المدخلات (INPUT MIN) أو تعظيم المخرجات (OUTPUT MAX) فقد تم اختيار تعظيم المخرجات من قبل الباحث، وتم اعتماد انموذج (BBC) كونه أفضل من انموذج (CCR) وذلك كون تعظيم المخرجات يتطلب تحليله بشكل أكبر من المدخلات، حينما يكون مطلوب التوسع في حجم العمليات، أما في حالة الانكماش الاقتصادي يلجأ إلى تخفيض المدخلات وتخفيض حجم العمليات، وقد تم اختيار نموذج (BBC) من قبل الباحث أي سوف يتم اختبار الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة على ضوء أفضل المخرجات للمصارف.

ثالثاً: اختيار مجتمع البحث

أن المصارف المختارة هي ستة مصارف إسلامية كل دولة بواقع مصرفين، تعد المصارف الإسلامية المختارة عينة الدراسة من المصارف الفعالة والتي تمتلك عمق مالي، وهي موافقة للشروط التي يمكن من خلالها تطبيق أسلوب

مغلف البيانات، كما أن حجم العينة مناسب، وأن البيانات في هذه الدراسة هي بيانات فعلية مثبتة ومدققة تم الحصول عليها من:

1. تقارير المصارف السنوية.

2. سوق العراق للأوراق المالية وهذه التقارير معترف بها من قبل المصرف المركزي العراقي ومدققة من قبل محاسبين قانونيين، وهذه المصارف هي كما يأتي:

1. المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية

أسس المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية بتاريخ 1992/12/19 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ 5011 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات برأس مال مقداره (126,400) ألف دينار مدفوع بالكامل وبدء المصرف بمزاولة أعماله بموجب إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من المصرف المركزي العراقي المرقمة ت. ص/4863/9 بتاريخ 1993/3/14 وبدء بمزاولة نشاطه بتاريخ 1993/4/24 وتم تعديل عقد التأسيس للمصرف بزيادة رأس المال أكثر من مرة إلى أن بلغ (250) مليار دينار عراقي.

يهدف المصرف إلى الالتزام بتقديم وتوفير أفضل الخدمات المالية المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يوافق الأنظمة والقوانين السائدة وذلك باستخدام أحدث التقنيات في كل التعاملات سواء في وسائل الاتصال أو في أنظمة المعلومات وتقنيات الحاسبات، كذلك المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتوسيع السوق النقدية ودعم السياسية النقدية للبنك المركزي العراقي وذلك من خلال فروع المصرف المنتشرة في المحافظات، والعمل على التشجيع على استثمار الأموال بشكل صحيح وفق أحكام الشريعة وجلب المدخرات والأموال.

2. المصرف الوطني الإسلامي العراقي

تأسس المصرف الوطني الإسلامي كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس م.ش /26073 بتاريخ 2005/5/5 الصادرة من المصرف المركزي العراقي وبرأس مال مقداره 25 مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل وبلغ 251 مليار بتاريخ 2013/8/29 وفقاً للسقف الزمني المقرر، يسعى المصرف إلى تقديم أفضل الخدمات وبأعلى معايير الجودة وأحدث التقنيات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

3. المصرف العربي الدولي الإسلامي الأردني

أسس المصرف العربي الدولي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات رقم 22 في سنة 1997 وسجل ضمن سجل الشركات المساهمة العامة بموجب شهادة التأسيس المرقمة 327 بتاريخ 1997/3/30 حيث بدأ المصرف بمزاولة نشاطه بتاريخ 1998/2/9 حيث يعد المصرف العربي الإسلامي الدولي اليوم واحداً من أهم المؤسسات المالية في الأردن.

4. المصرف الإسلامي الأردني

تأسس المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عام 1978 وبدأ بممارسة أعماله في التمويل المصرفي والاستثمار طبقاَ لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في عام 1979/9/22 برأس مال مدفوع لم يتجاوز المليونين من رأس ماله المصرح البالغ 4 مليون دينار ويبلغ رأس ماله 200 مليون دينار أردني، وفقاً لأحكام القانون الخاص بالمصرف الإسلامي الأردني رقم 13 لعام 1978 ، ومن ثم تم إلغاء القانون واستبداله بالقانون رقم 28 لعام 2000 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 2000/8/2 ويعمل المصرف على تقديم أفضل ومختلف الخدمات المصرفية وبأحدث التقنيات.

5. مصرف البلاد السعودي الإسلامي

تأسس مصرف البلاد السعودي كشركة مساهمة سعودية وفق المرسوم الملكي بتاريخ 2004/11/4 برقم (م/48) وبرأس مال مقداره 10 مليار ريال سعودي وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (258) وبتاريخ 2004/11/1 وفقاً لأحكام نظام الشركات الصادر وفق المرسوم الملكي بالرقم (م/6) ونظام مراقبة المصارف، وكذلك وفق الأنظمة والقوانين السارية الأخرى في المملكة، ويقع المركز الرئيس للمصرف في مدينة الرياض. وتتمثل أهداف المصرف بتقديم أفضل وكافة الخدمات المصرفية وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

6. مصرف الجزيرة السعودي الإسلامي

تأسس مصرف الجزيرة السعودي كشركة مساهمة مسجلة وفق المرسوم الملكي رقم 46 الصادر بتاريخ (1957/6/21) وبدأ بمزاولة نشاط بتاريخ 1976/10/9 بعد أن استحوذ على فروع مصرف باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، ويمارس المصرف أعمال بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر بتاريخ 1976/9/27 في جدة. وبدأ المصرف في عام 1992 بعملية إعادة الهيكلية مع عمل زيادتين متتالتين في كل من سنة 1992 وسنة 1994 وجاءت الزيادة حصرياً من المساهمين السعوديين مما ساهم بتقليص ملكية مصرف باكستان الوطني، وفي العام 1993 عمل المصرف على إجراء هيكلية شاملة عمل من خلالها على ادخال أحدث التقنيات وطرح خدمات ومنتجات حديثة للنهوض بقدرات موظفيه وهذا ساهم بتحول المصرف إلى الربحية في عام 1997، وفي عام 1998 اتخذ مجلس إدارة المصرف قرار إستراتيجياً بتحويل المصرف من تقليدي إلى مصرف إسلامي تتوافق أعماله مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وأن الأهداف الرئيسية للمصرف تتمثل بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتكاملة والمتوافقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً: تطبيق أسلوب مغلف البيانات (DEA) على مؤشرات المصارف الإسلامية عينة الدراسة

من أجل قياس الكفاءة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، باستخدام أسلوب مغلف البيانات (DEA) قمنا بتوظيف برنامج (DEAP VERSION 1.2) على البيانات الخاصة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة (متوسط المدخلات والمخرجات للفترة 2011-2020) وذلك باستخدام نموذج عوائد الحجم المتغير وبالتوجيه المخرجي.

يوضح الجدول (3-1) تقدير الكفاءة (1) لمصرف البلاد الإسلامي السعودي للفترة (2011-2020)، ويتبين أن مصرف البلاد الإسلامي حقق كفاءة (1) كما يوضح الجدول وان عوائد الحجم هي ثابتة لكافة السنوات، وأن مصرف البلاد كانت نتائجه ثابتة طول مدة الدراسة، ومن خلال الشكل (3-6) يتبين أن متوسط الكفاءة بلغ (1.00) وهي نسبة تامة وذلك كون المصرف ذو عمليات مصرفية واسعة النطاق أي أن المصرف استطاع التوليف بين المدخلات والمخرجات.

الجدول (3-1) مؤشرات الكفاءة لمصرف البلاد الإسلامي (2011-2020)

السنوا ت	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	0.59	0.59	1.00	-
2012	0.76	0.76	1.00	-
2013	0.79	0.79	1.00	-
2014	0.78	0.78	1.00	-
2015	0.82	0.82	1.00	-
2016	0.87	0.87	1.00	-
2017	0.90	0.90	1.00	-
2018	0.90	0.90	1.00	-
2019	0.89	0.89	1.00	-
2020	1.00	1.00	1.00	-
المتوسط	0.83	0.83	1.00	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

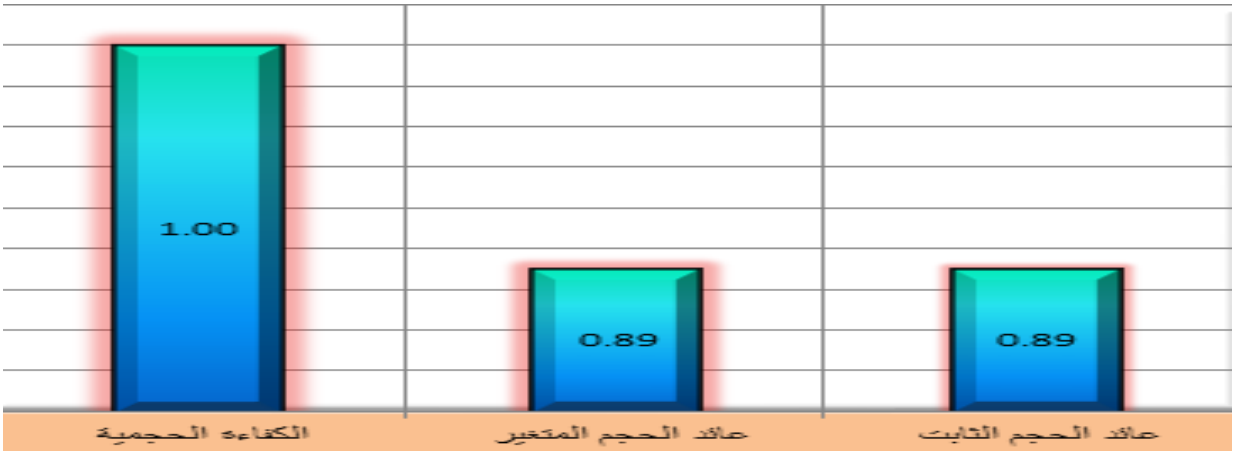

ويبين الجدول (3-2) تقدير الكفاءة (1) لمصرف الجزيرة الإسلامي للمدة 2011-2020 ويتضح أن مصرف الجزيرة حقق الكفاءة (1) لبعض السنوات، كما يوضح الجدول أن مصرف الجزيرة كانت نتائجه متناقصة وثابتة طول فترة الدراسة. ففي حالة أن المصرف عائدات حجمه متناقصة، هذا يعني عند زيادة نسبة المدخلات ستنخفض نسبة المخرجات بالمقارنة مع المدخلات، ومن خلال الشكل (3-7) يتضح أن متوسط الكفاءة بلغ 0.92 وهي نسبة مرتفعة كونه مصرف ذو عمليات مصرفية واسعة.

الجدول (3-2) مؤشرات الكفاءة لمصرف الجزيرة

السنوا ت	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	0.77	0.78	0.99	Drs
2012	0.78	0.91	0.86	Drs
2013	0.79	1.00	0.79	Drs
2014	0.80	0.96	0.83	Drs
2015	0.89	1.00	0.89	Drs
2016	0.86	1.00	0.86	Drs
2017	0.81	0.85	0.96	Drs
2018	0.76	0.76	1.00	-
2019	0.78	0.78	1.00	-
2020	0.79	0.79	1.00	-
المتوسط	0.80	0.88	0.92	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

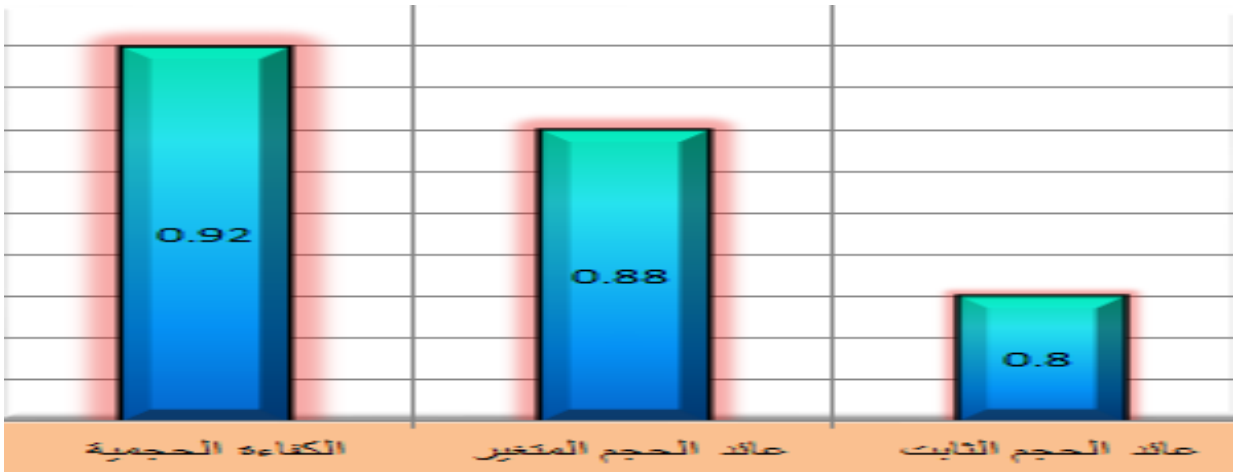

يوضح الجدول (3-3) تقدير الكفاءة (1) للمصرف الأردني الإسلامي للفترة (2011-2020) ويتبين أن المصرف الأردني الإسلامي حقق كفاءة (1) لبعض السنوات، كما يبين الجدول نفس الجدول عوائد الحجم الثابتة والمتناقصة والمتزايدة. وأن المصرف الأردني الإسلامي كانت نتائجه متزايدة وثابتة طوال فترة الدراسة فعندما يكون عائد الحجم متزايد، هذا يعني أن عند زيادة المدخلات ستزداد المخرجات وبنسبة أكبر. ومن خلال الشكل (3-8) يتبين أن متوسط الكفاءة (0.99) وهي نسبة مرتفعة كون مصرف ذو عمليات واسعة.

الجدول (3-3) مؤشرات الكفاءة للبنك الأردني الإسلامي

السنوا ت	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	1.00	1.00	1.00	-
2012	0.94	0.99	0.95	Irs
2013	0.97	1.00	0.97	Irs
2014	0.89	0.91	0.97	Irs
2015	0.99	1.00	0.99	Irs
2016	1.00	1.00	1.00	-
2017	0.92	0.93	0.99	Irs
2018	0.98	0.99	0.99	Irs
2019	0.97	0.97	1.00	-
2020	1.00	1.00	1.00	-
المتوسط	0.96	0.98	0.99	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

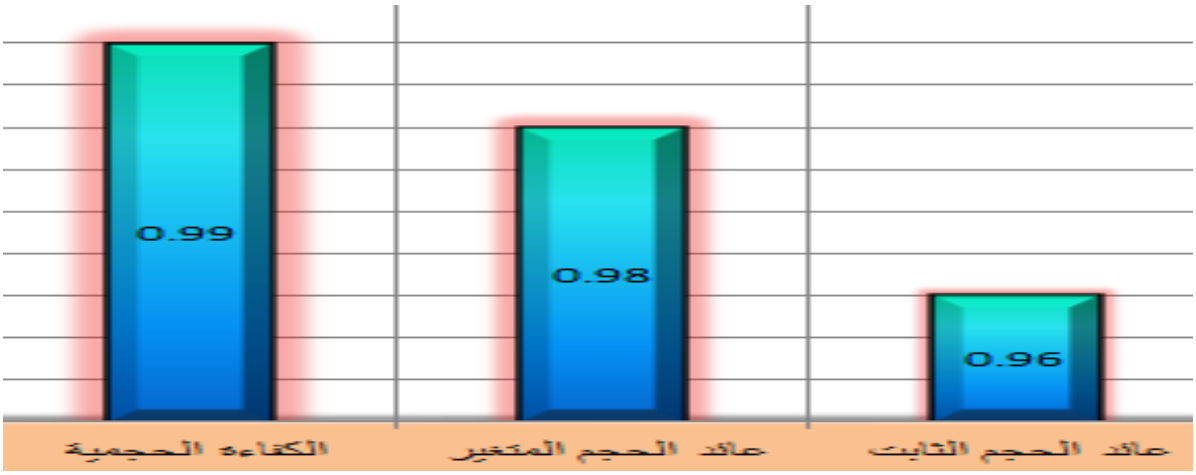

يوضح الجدول (3-4) تقدير الكفاءة (1) للمصرف الدولي الأردني الإسلامي للفترة (2011-2020)، ويتبين أن المصرف الدولي الأردني الإسلامي حقق كفاءة (1)، كما يبين الجدول نفس الجدول عوائد الحجم الثابتة والمتزايدة. وأن المصرف الدولي الأردني الإسلامي كانت نتائجه متزايدة وثابتة خلال فترة الدراسة، فعندما يكون عائد الحجم متزايد، هذا يعني أن عند زيادة المدخلات ستزداد المخرجات وبنسبة أكبر. ومن خلال الشكل (3-9) يتبين أن متوسط الكفاءة (0.89) وهي نسبة مرتفعة كون مصرف ذو عمليات واسعة.

الجدول (3-4) مؤشرات الكفاءة للمصرف الدولي الأردني

السنوا ت	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	1.00	1.00	1.00	-
2012	0.94	0.94	1.00	-
2013	1.00	1.00	1.00	-
2014	0.69	0.89	0.78	Irs
2015	0.70	0.90	0.78	Irs
2016	0.78	0.91	0.86	Irs
2017	0.84	0.96	0.87	Irs
2018	0.85	1.00	0.85	Irs
2019	0.83	0.96	0.86	Irs
2020	0.89	1.00	0.89	Irs
المتوسط	0.85	0.96	0.89	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

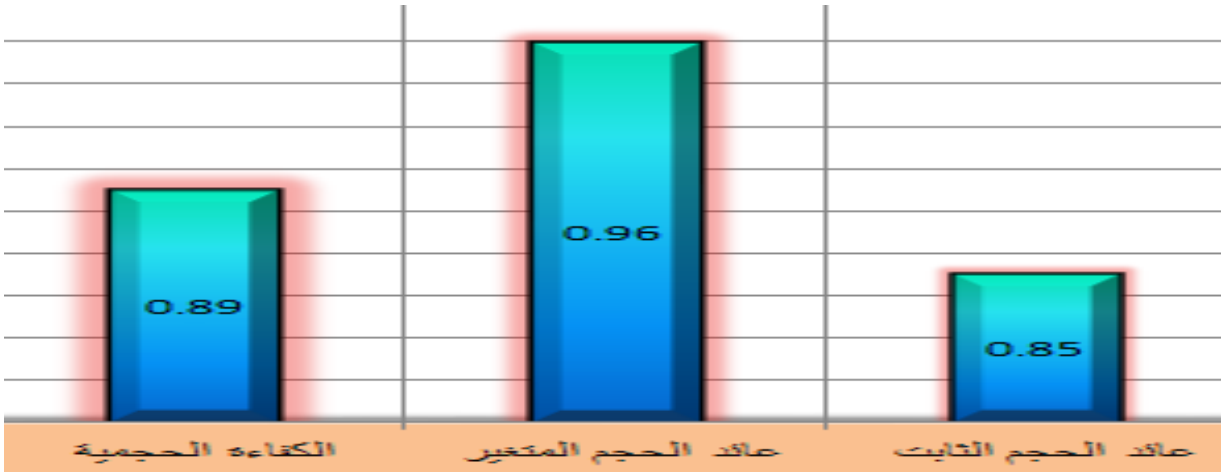

الشكل (3-10) متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3-4)

ويبين الجدول (3-5) تقدير الكفاءة (1) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة 2011-2020 ويتضح أن المصرف العراقي الإسلامي لم يحقق الكفاءة (1) طيلة فترة الدراسة، كما يبين الجدول نفس الجدول عوائد الحجم. وأن المصرف العراقي الإسلامي كانت نتائجه متناقصة طوال فترة الدراسة. ففي حالة أن المصرف عائدات حجمه متناقصة، هذا يعني عند زيادة نسبة المدخلات ستنخفض نسبة المخرجات بالمقارنة مع المدخلات، ومن خلال الشكل (3-10) يتضح أن متوسط الكفاءة بلغ (0.91) وهي نسبة مرتفعة كونه مصرف ذو عمليات مصرفية واسعة.

الجدول (3-5) مؤشرات الكفاءة للمصرف العراقي للاستثمار والتنمية

السنوات	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	0. 33	0. 36	0.93	Drs
2012	0.27	0.30	0.88	Drs
2013	0.30	0.34	0.90	Drs
2014	0.28	0.29	0.96	Drs
2015	0.26	0.28	0.94	Drs
2016	0.32	0.32	0.98	Drs
2017	0.33	0.35	0.96	Drs
2018	0.31	0.32	0.96	Drs
2019	0.38	0.47	0.81	Drs

2020	0.24	0.30	0.80	Drs
المتوسط	0.30	0.33	0.91	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

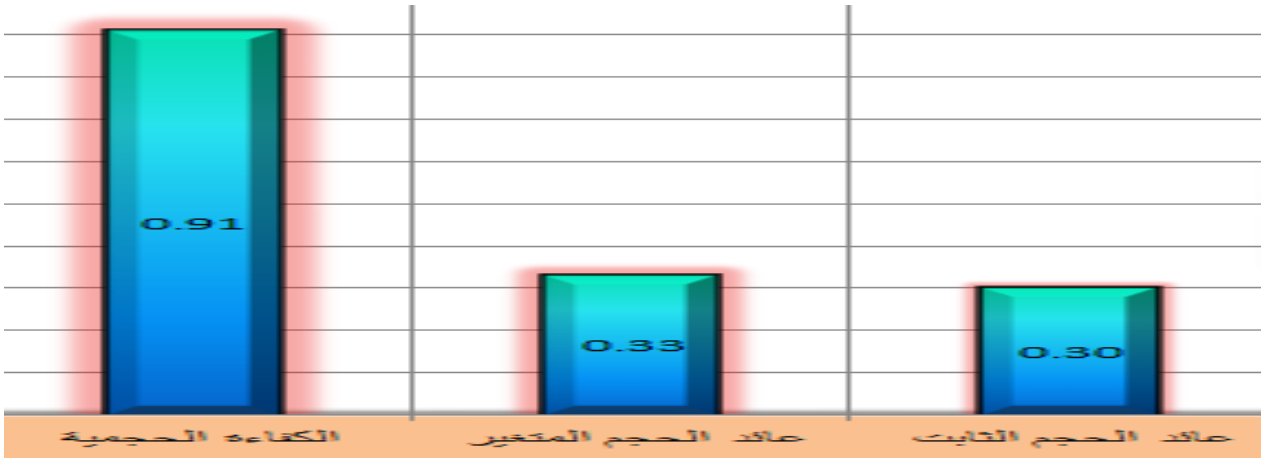

ويبين الجدول (3-6) تقدير الكفاءة (1) للمصرف الوطني الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة 2011-2020 ويتضح أن المصرف الوطني الإسلامي حقق الكفاءة (1) خلال فترة الدراسة، كما يبين الجدول نفس الجدول عوائد الحجم، وأن المصرف العراقي الإسلامي كانت نتائجه متناقصة وثابتة طول فترة الدراسة. ففي حالة أن المصرف عائد حجمه متناقصة، هذا يعني عند زيادة نسبة المدخلات ستنخفض نسبة المخرجات بالمقارنة مع المدخلات، ومن خلال الشكل (3-11) يتضح أن متوسط الكفاءة بلغ (0.86) وهي نسبة مرتفعة كونه مصرف ذو عمليات واسعة.

الجدول (3-6) مؤشرات الكفاءة للمصرف الوطني الدولي العراقي

السنوا ت	عائد الحجم الثابت CRC	عائد الحجم المتغيرVRC	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم
2011	0.45	0.49	0.92	Drs
2012	0.58	0.86	0.68	Drs
2013	0.62	0.79	0.79	Drs
2014	0.64	0.74	0.87	Drs
2015	0.73	1.00	0.73	Drs
2016	0.56	0.72	0.77	Drs
2017	0.49	0.58	0.85	Drs
2018	1.00	1.00	1.00	-
2019	1.00	1.00	1.00	-
2020	0.91	0.91	1.00	-
المتوسط	0.70	0.81	0.86	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP)

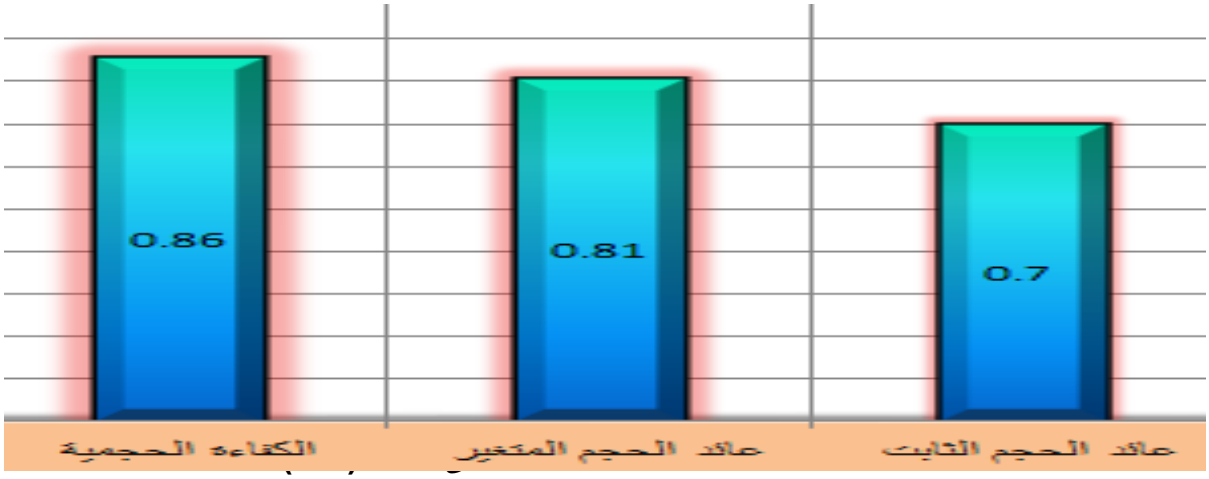

والكفاءة الحجمية لمصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2011-2020)، ومن خلال النتائج الاجمالية للمصارف عينة الدراسة تبين أن عدد المصارف الكفؤة حسب انموذج الحجم الثابت خلال فترة الدراسة (2011-2020) أربعة مصارف وهي كل من (مصرف البلاد الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي العراقي). في حين بلغ عدد المصارف الكفؤة وفق انموذج عوائد الحجم المتغير خلال فترة الدراسة (2011-2020) خمسة مصارف (مصرف البلاد الإسلامي، ومصرف الجزيرة الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي). كما أن متوسط الكفاءة لعموم المصارف بنوعيها الثابتة والمتغيرة، سجلت معدلات مرتفعة ما عدا الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية فقد كانت متوسط الكفاءة له منخفض بنوعيها الثابتة والمتغيرة، حيث بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الأردني الإسلامي وهو الأعلى بين المصارف (0.98 و0.96)، يليه المصرف الدولي الأردني بمعدل متوسط كفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة (0.85 و0.96)، ثم المصارف السعودية بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف البلاد السعودي (0.83 و0.83)، بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف الجزيرة السعودي (0.80 و0.88)، في حين بلغ

متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الوطني الإسلامي العراقي (0.70 و0.81) بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية وهو الأقل بين المصارف (0.30 و0.33)، ويؤشر ذلك إلى حسن الإدارة المالية في المصارف الخمسة الأولى ما عدا المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية سجل متوسط كفاءة قليل مقارنة ببقية المصارف وهذا يدل على ضعف الإدارة المالية للمصرف.

وكذلك يظهر مؤشر عوائد الحجم في الجداول المصارف التي تعمل عند حجمها الأمثل خلال فترة الدراسة (2011-2020) حيث بلغت نسبة مصرف البلاد الإسلامي 100% خلال فترة الدراسة بينما لمصرف الجزيرة بلغت النسبة 30% بينما بلغت نسبة المصرف الأردني الإسلامي 40% ، والمصرف الدولي الأردني الإسلامي خلال فترة الدراسة 30%، بينما بلغت نسبة المصرف الوطني الإسلامي العراقي 30%، أي خمسة مصارف من ست مصارف تعمل عند حجومها المثلى خلال مدة الدراسة، بينما بلغ عدد المصارف التي تعمل عند عوائد الحجم السالبة ثلاثة مصارف وهي كل من مصرف الجزيرة السعودي، والمصرف الوطني الإسلامي العراقي، والمصرف الإسلامي العراقي خلال فترة الدراسة، في حين بلغ عدد المصارف التي تعمل في منطقة عوائد الحجم المتزايدة مصرفين خلال فترة لدراسة وهي كل من المصرف الأردني الإسلامي والمصرف الدولي الأردني وهذا مؤشر ايجابي يشير إلى توسع عمليات المصارف من خلال زيادة الفروع أو تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة مما انعكس على ارتفاع الكفاءة في استخدام الموارد للمصارف (أي زيادة نسبة المخرجات المصرفية تكون بمقدار أكبر من الزيادة في نسبة المدخلات المصرفية).

ومن الجدير بالذكر أن من النتائج المهمة التي يقدمها أسلوب مغلف البيانات (DEA)، هو تقديم المؤسسات المرجعية وتحديد المدخلات والمخرجات المستهدفة للمؤسسات التي لم تتمكن من تحقيق الكفاءة التامة، وذلك من خلال مقارنة كل مؤسسة بالمؤسسات الأخرى التي تعمل معها في نفس الظروف التنافسية، ووفقاً لذلك يصبح

لكل مؤسسة غير كفؤة مجموعة مؤسسات كفؤة تقارن بها لمعرفة نقاط الضعف، أي أن هذه المؤسسات الكفؤة تعمل في نفس الظروف التنافسية وتمكنت من تحقيق الكفاءة. وبما أن النموذج المستخدم لقياس الكفاءة الفنية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة هو نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجيه الاخراجي، لذا سوف يقوم البرنامج على تحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة. توضح الجداول المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة للمصارف التي لم تحقق كفاءة 100% خلال فترة الدراسة (2011-2020).

الجدول (3-7) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

مصرف البلاد	المصارف المرجعية لمصرف البلاد طول فترة الدراسة			المخرجات المستهدفة	
2011	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.649	0.003
2012	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.684	0.002
2013	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.61	0,004
2014	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0,497	0.001
2015	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.421	0.003
2016	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.465	0.008
2017	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.344	0.004
2018	الدولي الاردني			0.205	
2019	الدولي الاردني	الوطني الاسلامي	البلاد 2020	0.066	0.002
2020	حقق البلاد كفاءة 100%				

الجدول (3-8) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

مصرف الجزيرة	المصارف المرجعية		المخرجات المستهدفة	
2011	2015 الجزيرة	البلاد 2020	2020 الاردني الاسلامي	0.074	0,354
2012	2015 الجزيرة	2013 الجزيرة	2020الاردني الاسلامي	0,538	0.27
2013	حقق الجزيرة كفاءة 100%				
2014	2020البلاد	2013 الجزيرة		0.222	0.778
2015	حقق الجزيرة كفاءة 100%				
2016	حقق الجزيرة كفاءة 100%				
2017	2018 الوطني	2020 البلاد		0.002	0.46
2018	2013 الدولي الاردني	2018 الوطني	2020 البلاد	0.296	0.012
2019	2018 الوطني	2020البلاد	2013 الدولي الاردني	0.007	0.858
2020	2013 الدولي الاردني	2018 الوطني	2020 البلاد	0.858	0.005

الجدول (3-9) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

الاردني الاسلامي	المصارف المرجعية			المخرجات المستهدفة	
2011	حقق كفاءة 100%				
2012	2013 الاردني الاسلامي				
2013	حقق كفاءة 100%				
2014	2013 الاردني الاسلامي			0.292	
2015	حقق كفاءة 100%				
2016	حقق كفاءة 100%				
2017	2015 الاردني	الوطني	2020 الاردني	0.602	0
2018	2020 الاردني	الوطني	2013 الدولي	0.627	0
2019	2018 الوطني	2020 البلاد	2020 الاردني	0	0.001
2020	حقق كفاءة 100%				

الجدول (3-10) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

الدولي الاردني	المصارف المرجعية			المخرجات المستهدفة	
2011	حقق كفاءة 100%				
2012	2011 الدولي	2013 الدولي		0.574	0.426
2013	حقق كفاءة 100%				
2014	2020 الاردني	2020 الدولي		0.244	0.756
2015	2020 الاردني	2020 الدولي		0.365	0.635
2016	2011 الدولي	2020 الدولي		0.524	0.363
2017	2018 الدولي	2020 الدولي	2013 الدولي	0.485	0.204
2018	حقق كفاءة 100%				
2019	2013 الدولي	2018 الدولي	2020 الدولي	0.01	0.438
2020	حقق كفاءة 100%				

الجدول (3-11) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

الاسلامي العراقي	المصارف المرجعية			المخرجات المستهدفة	
2011	2015 الوطني	2018 الوطني		0.353	0.647
2012	2015 الوطني	2018 الوطني	2020 البلاد	0,231	0.363
2013	2018 الوطني	2015 الوطني	2020 البلاد	0.543	0.255
2014	2018 الوطني	2015 الوطني	2020 البلاد	0.879	0.117
2015	2018 الوطني	2015 الوطني		0.865	0.135
2016	2018 الوطني	2019 الوطني		0.746	0.245
2017	2015 الوطني	2018 الوطني		0.353	0.647
2018	2018 الوطني	2015 الوطني		0.021	0.979
2019	2015 الوطني	2018 الوطني		0.431	0.569
2020	2015 الوطني	2018 الوطني		0.4	0.6

الجدول (3-12) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020)

الدولي الوطني	المصارف المرجعية			المخرجات المستهدفة	
2011	2015 الوطني	2018 الوطني	2020 البلاد	0.116	0.246
2012	2020 البلاد	2015 الوطني	2018 الوطني	0.415	0.575
2013	2015 الوطني	2018 الوطني		0.733	0.267
2014	2018 الوطني	2015 الوطني		0.606	0.394
2015	حقق كفاءة 100%				
2016	2015 الوطني	2018 الوطني		0.787	0.213
2017	2015 الوطني	2018 الوطني		0.47	0.53
2018	حقق كفاءة 100%				
2019	حقق كفاءة 100%				
2020	2018 الوطني	2019 الوطني	2011 الدولي	0.933	0.003

من معطيات الجدول (3-7) على سبيل المثال نجد أنه على مصرف البلاد الإسلامي طول فترة الدراسة (ما عدا عام 2020 فقد حقق المصرف كفاءة تامة 100%) أن يرجع إلى المصارف المرجعية له وهي (المصرف الدولي الأردني والمصرف الوطني الإسلامي) ولكي يحقق الكفاءة المطلوبة يجب عليه زيادة مخرجاته بمستوى المصرف الدولي الأردني أو المصرف الوطني الإسلامي من أجل تحقيق الكفاءة التامة وهكذا الحال مع باقي المصارف. ومن أبرز النتائج التي توصلنا لها في هذا الفصل بعد توظيف مغلف البيانات (deap) باستخدام نموذج عوائد الحجم

المتغيرة لقياس الكفاءة لعينة من المصارف الإسلامية في ثلاثة دول (العراق، الأردن، السعودية) للفترة (2011-2020)

1. أن متوسطات الكفاءة لعموم المصارف بنوعيها الثابتة والمتغيرة، سجلت معدلات مرتفعة ما عدا الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية فقد كانت متوسط الكفاءة له منخفض بنوعيها الثابتة والمتغيرة، حيث بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الأردني الإسلامي وهو الأعلى بين المصارف (0.98 و0.96)، يليه المصرف الدولي الأردني بمعدل متوسط كفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة (0.85 و0.96)، ثم المصارف السعودية بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف البلاد السعودي (0.83 و0.83)، بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف الجزيرة السعودي (0.80 و0.88)، في حين بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف الوطني الإسلامي العراقي (0.70 و0.81) بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية وهو الأقل بين المصارف (0.30 و0.33).

2. أظهرت النتائج أن عدد المصارف الكفؤة حسب انموذج الحجم الثابتة خلال فترة الدراسة (2011-2020) أربعة مصارف وهي كل من (مصرف البلاد الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي العراقي). في حين بلغ عدد المصارف الكفؤة وفق انموذج عوائد الحجم المتغير خلال فترة الدراسة (2011-2020) خمسة مصارف (مصرف البلاد الإسلامي، ومصرف الجزيرة الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي).

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. استنتاجات الجانب النظري

ا. أن نشأة المصارف الإسلامية جاءت نتيجة طبيعية لتلبية رغبات وحاجات وتطلعات المجتمعات الإسلامية في ايجاد مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، بعيدة عن استخدام الفائدة (الربا) وتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية.

ب. يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها المؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات المالية المصرفية من خلال جذب المدخرات واستثمارها بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، واجتناب التعامل بالربا في جميع معاملاتها المصرفية سواء كان ذلك في جذب وادخار الأموال أو في توظيفها واستثمارها، حيث تعمل على رعاية مصالح المجتمع وتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية في عملياتها الاستثمارية، وذلك من خلال استخدام صيغ المضاربة والمشاركة أو المرابحة، لتحقيق العائد المناسب من استثماراتها المتنوعة بما يحقق أرباح للمساهمين والمودعين بما يضمن تحقيق النمو والاستقرار المستمر، إذاً فالمصرف الإسلامي يمثل مؤسسة اقتصادية واجتماعية.

ت. أن نوع المصارف يتحدد حسب طبيعة الغرض أو الغاية من تأسيسها مثلاً لتحقيق التنمية أو جلب المدخرات أو اصدار الأوراق المالية وكذلك حسب الأهداف التوظيفية المنشودة مثلاً دعم القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي وهذا ما يعرف بالمصارف المتخصصة أو حسب النطاق الجغرافي وبطبيعة الحال تنقسم إلى

مصارف محلية تمارس نشاطها ضمن حدود الدولة أو مصارف دولية تمارس نشاطها في أكثر من دولة وأغلب المصارف تصبو إلى أن تكون مصارف شاملة.

ث. أن أهم ما يميز المصارف الإسلامية أنها مصارف شاملة أي متعددة الوظائف فهي تؤدي عمل المصارف التجارية ودور المصارف المتخصصة، وتعمل على استبعاد التعامل بالفائدة (الربا) وهي ليست مقرضة أو مقترضة، وإنما تعمل على منح التمويل من خلال صيغ وأدوات التمويل المشروعة كالمضاربة والمشاركة والاستصناع وغيرها وتكون شريك في الربح والخسارة وتكون علاقتها بالمودعين والمستثمرين علاقة شراكة وليست علاقة دائن ومدين.

ج. أن المصارف الإسلامية تعمل على استغلال وتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية وكذلك حسابات الاستثمار، التي حصل عليها مضارباً، باستعمال صيغ عديدة كصيغة المضاربة وصيغة المشاركة وصيغة السلم وصيغة الاستصناع وصيغة الايجار وصيغ البيع بالأجل وصيغة المرابحة، أو من خلال انشاء مؤسسات تابعة إلى المصرف أو المساهم في مؤسسات قائمة لممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة، وما ينتج عن ربح أو خسارة نتيجة لهذه الأعمال والنشاطات الاستثمارية على أن يعمل المصرف على تقسيمها على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المتفق عليها بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار من الربح بصفته مضارباً.

ح. المصارف الإسلامية انتشرت وتطورت بشكل واسع في الدول العربية والإسلامية، بل وتعدت إلى الدول الغير إسلامية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وتأتي في طليعة هذه الدول الغير إسلامية بريطانيا من حيث عدد المصارف الإسلامية.

خ. واجهت المصارف الإسلامية الكثير من التحديات والمعوقات خاصةً في بداية مسيرتها، ولكن بمرور الزمان تطورت وتنامت هذه المؤسسات، مما دفع بعض البلدان إلى تنظيم وإصدار قوانين وتشريعات خاصة بالمصارف

الإسلامية، وبعض الدول عمدت إلى أسلمة قطاعها المصرفي بشكل كامل مثل أيران والسودان، كما عمدت بعض المصارف إلى فتح ما يعرف بالنوافذ الإسلامية في البلدان الإسلامية والغير إسلامية.

د. تقييم كفاءة الأداء على أنها تحليل يعني بكافة أنشطة وجوانب المؤسسة، من أجل مقارنة الأهداف المتحققة مع ما تم التخطيط له سابقاً، ومعرفة المتحقق من الأهداف وفق ما كان مخطط له، وتعد عملية تقييم الأداء أساس وجوهر عملية الرقابة، من خلال كتابة التقارير خلال مدة زمنية محددة وتحديد نقاط الضعف لمعالجتها ومراكز القوة لدعمها.

ذ. أن مفهوم كفاءة الأداء في المؤسسة المصرفية الإسلامية لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى على الرغم من اختلاف هذه المؤسسات في طبيعة المنتجات والخدمات المقدمة من قبلها، وطبيعة التكاليف التي تتحملها والاجراءات المتبعة من قبلها، فإذا كانت المؤسسة المصرفية قادرة على توليد أكبر قدر ممكن من العوائد من خلال استخدام وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بأقل قدر ممكن من التكاليف.

ر. أن سلوب مغلف البيانات (DAE) يعد الأكثر استخداماً من بين الاساليب لقياس كفاءة المصارف لمميزاته الايجابية.

س. يشير مفهوم الكفاءة المصرفية إلى دراسة العلاقة الفنية بين المدخلات والمخرجات للمؤسسة المصرفية، فيعمل المصرف على زيادة المدخلات بحدود المخرجات التي يريد تحقيقها، أو يعمل على زيادة المخرجات وفق مستوى محدد من المدخلات، أما في حالة عمليات المصرف، ستكون الكفاءة الحجمية لدينا وهي تعكس نسب التغيير بين المدخلات والمخرجات للمصرف، وسيتحقق لدينا حالة عائد الحجم الثابت إذا كانت النسبة متساوية، وسيتحقق حالة عائد الحجم المتزايد لدينا إذا كانت نسبة التغيير من جانب المخرجات، وستكون حالة عائد الحجم المتناقص لدينا إذا كانت نسبة التغيير من جانب المدخلات.

ش. نلاحظ هناك اهتمام كبير ومتزايد بقياس الكفاءة المصرفية من الناحية الكمية والقياسية، ومنذ عقد الخمسينات من العقد الماضي برز هذا الاهتمام، وبرز طريقان لقياس الكفاءة المصرفية، الأول ما يعرف باسم الطريقة المعلمية القياسية ومن أشهرها طريقة التحليل الحدودي العشوائي، أما الثاني فيعرف بالطرق الرياضية أو اللامعلمية ومن أبرزها طريقة اسلوب مغلف البيانات، حيث أن كل من الاسلوبين يعملان على قياس تقدير مستوى الكفاءة من خلال المشاهدات للعينة ومن ثم منحني الكفاءة الحدودي، ويمثل الحدود المثلى لمستوى الكفاءة، ولكل من الاسلوبين سلبيات وايجابيات.

2. استنتاجات الجانب التطبيقي

ا. أن متوسطات الكفاءة لعموم المصارف بنوعيها الثابتة والمتغيرة، سجلت معدلات مرتفعة ما عدا الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية فقد كان متوسط الكفاءة له منخفض بنوعيها الثابتة والمتغيرة، حيث بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الأردني الإسلامي وهو الأعلى بين المصارف (0.98 و0.96)، يليه المصرف الدولي الأردني بمعدل متوسط كفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة (0.85 و0.96)، ثم المصارف السعودية بلغ معدل متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف البلاد السعودي (0.83 و0.83)، بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف الجزيرة السعودي (0.80 و0.88)، في حين بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة لمصرف الوطني الإسلامي العراقي (0.70 و0.81) بينما بلغ متوسط الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة والمتغيرة للمصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية وهو الأقل بين المصارف (0.30 و0.33).

ب. أظهرت النتائج أن عدد المصارف الكفؤة حسب انموذج الحجم الثابت خلال فترة الدراسة (2011-2020) أربعة مصارف وهي كل من (مصرف البلاد الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي

الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي العراقي). في حين بلغ عدد المصارف الكفؤة وفق انموذج عوائد الحجم المتغير خلال فترة الدراسة (2011-2020) خمسة مصارف (مصرف البلاد الإسلامي، ومصرف الجزيرة الإسلامي، والمصرف الأردني الإسلامي، والمصرف الدولي الأردني، والمصرف الوطني الإسلامي).

ت. أن كافة المصارف عينة الدراسة (باستثناء الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية والجزيرة السعودي) حققت كفاءة تامة (1) لبعض السنوات خلال الفترة (2011-2020)، ولم يتمكن أي مصرف من تحقيق كفاءة على مدار المدة (2011-2020) وبلغ متوسط الكفاءة الحجمية لمصرف البلاد الإسلامي (1.00)، ولمصرف الجزيرة السعودي (0.92)، وللمصرف الأردني الإسلامي (0.99)، وللمصرف الدولي الأردني (0.89)، وللمصرف الإسلامي العراقي (0.91)، وللمصرف الوطني الإسلامي العراقي (0.86).

ث. بينت الدراسة أن على المصارف الغير كفؤة عليها الرجوع إلى المصارف المرجعية إذا أرادت تحقيق الكفاءة.

ثانياً: التوصيات

1. على المصارف التي لم تتمكن من تحقيق مؤشر كفاءة 100%، الاستفادة من مؤشرات الكفاءة للمصارف المرجعية التي تم الحصول عليها باستخدام التوجيه الاخراجي، وبحالتي عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة، كما يجب على المصارف الغير كفؤة أن تستفاد من الخبرات والإدارة المالية للمصارف المرجعية التي تمكنت من تحقيق الكفاءة التامة خلال فترة الدراسة.

2. أقترح في المستقبل إجراء دراسات باستخدام اسلوب مغلف البيانات (DEA) تأخذ بالاعتبار المقارنة بين كفاءة القطاع المصرفي العام والخاص بالعراق، أو إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، أو إجراء مقارنة بين المصارف العراقية والمصارف العربية والأجنبية.

3. على المصارف اعتماد عدة أدوات واساليب رياضية متنوعة لقياس كفاءة الأداء المالي أو من أجل معرفة مقدار انخفاض الكفاءة الذي يمكن أن تتعرض له المصارف، ذلك يجعل المصرف على يقين من معرفة حالته المالية.

4. على المصارف التي لم تتمكن من تحقيق الكفاءة إلى دراسة الأسباب التي مكنت المصارف المرجعية من تحقيق الكفاءة، وأن تكون للمصارف المرجعية أهداف تطمح إلى تحقيقها، والمصارف التي لم تتمكن من تحقيق الكفاءة إطلاقاً عليها تقييم حساباتها، مع مراعاة أن مدخلاتها يمكن أن تكون غير مساوية لمخرجاتها.

5. على المصارف الغير كفؤة إجراء دورات تدريبية مكثفة، والارتقاء بكفاءة الموظفين من خلال التدريب لتحسين مهاراتهم ورفع الكفاءة، وذلك كون العنصر البشري يعد من الركائز المهمة للارتقاء بالأداء المصرفي، وفي ظل المنافسة المحتدمة يجب على المصارف الإسلامية تقديم خدمات كاملة، وأن تساهم بتمويل كافة القطاعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

المصادر

القران الكريم

اولا: الكتب

1.ال ادام وحنا عبد واللوزي سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية. عمان: دار المسيرة،2005م.

2.ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار احياء التراث ،1998م.

3.اونور، ابراهيم، قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي. الكويت: دار المعهد العربي للتخطيط، 2011م.

4.البديري، حسن جميل. البنوك مدخل محاسبي واداري. عمان: مؤسسة الوراق، 2003م.

5.الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، 2003م.

6.الخاقاني، نوري عبد الرسول، المصرفية الاسلامية الاسس النظرية واشكاليات التطبيق، عمان: دار اليازوري العلمية، 2011.

7.السبلاني، غسان. المصارف الاسلامية نظام عادل ومستقر مقارنات-تطلعات-نتائج. بيروت: دار المنهل ،2012م.

8.السقا، مُحَمَّد ابراهيم. الكويت مركز مالي ام مركز مالي اسلامي. الكويت: جامعة الكويت، 2005م.

9. الشاهد، سمير. ادارة الاصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002.

10.صوان، محمود حسن، اساسيات العمل المصرفي. عمان: دار وائل،2001 م.

11. عثمان، سعيد عبد العزيز، اقتصاديات الخدمات والمشروعات. بيروت: الدار الجامعية، 1997م.

12. العجلوني، مُحَمَّد محمود، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. عمان: دار المسيرة ،2008م.

13. العزعزي، شهاب احمد. ادارة البنوك الاسلامية. عمان: دار النفائس،2011م.

14. عقل، مفلح مُحَمَّد. وجهات نظر مصرفية. عمان: دار الصفاء، 2000م.

15. فرحات، ريمون يوسف. المصارف الاسلامية. بيروت: دار الحلبي الحقوقية، 2007م.

16. فهد، نصر حمود مزنان. اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية. عمان: دار صفاء، 2009م.

17. قريشي، مدحت، نظريات الاقتصاد الكلي. عمان: المسيرة ،2006م.

18.الكرخي، مجيد عبد جعفر. التحليل الكمي الاقتصادي العلاقات الاقتصادية. بغداد: دار الكتب، 2001م.

19. المجيدي، عبد القادر سعيد، مسؤولية البنوك الاسلامية عن خدماتها المصرفية واعمالها الاستثمارية. المنصورة: دار الفكر القانون، 2013م.

20.مصطفى، سراج الدين عثمان، ادارة الاصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والاسلامي. الخرطوم: اتحاد المصارف العربية، 2002م.

21. معراج، هواري وفيصل، شياد. قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر. بغراديه: المركز الجامعي، 2011م.

22. الموسوي، حيدر يونس. المصارف الاسلامية: اداؤها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية. عمان–دار اليازوري العلمية،2011م.

23.الهيتي، خالد عبد الرحيم والعبيدي. علي جاسم، الاقتصاد الإداري، الموصل: دار الكتاب، 1990م.

24. الوادي، محمود حسين وحسين مُحَمَّد سمحان. المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العلمية. عمان: دار المسيرة، 2009م.

25.الوادي، محمود حسين وحسين مُحَّد سمحان وسهيل احمد سمحان، النقود والمصارف. عمان: دار المسيرة للنشر،2010م.

26. يلوط، ابراهيم حسين. المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات. بيروت: دار النهضة، 2005م.

ثانيا. الرسائل والاطاريح.

1. بتال، احمد حسين، قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف العراقية الخاصة في العراق باستخدام تكنيك مغلف البيانات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،2012.

2. بو رقبة، شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة دكتورا منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علم التيسير، جامعة عباس فرحات – سطيف، الجزائر،2011.

3. جعدي، شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرابح –ورقلة –،2014.

4.الجماعي، صادق حمود عبد الله، التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بكفاءة اداء المصارف الاسلامية اليمنية للفترة (2000-2013)، رسالة دكتوراه منشورة مقدمة الى جامعة الجزيرة كلية الاقتصاد والتنمية الريفية قسم ادارة الاعمال، 2015.

5. الحميد، ايهم، قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سوريا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة حماة ، سوريا،2017 .

6. الحيدري، حنان عبد الباقي مصطفى، تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي لشركة العامة للسمنت العراقية للمدة (1996-2005)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير،2008.

7. خمقاني، ياسمينة، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة من البنوك الجزائرية (2007-2012)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرابح –ورقلة –،2014.

8.الزبيدي، امنة صبري كريم، تقييم كفاءة اداءة المصارف الاسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الامارتية والاردنية للمدة (2005-2014)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016.

9. الطائي، زينة ضياء عبد كريم، تقييم اداء المصارف الاسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019.

10. عاصي امارة مُحَّد يحي، تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة حليب 2008.

11.عبد الحي، مُحَّد عبد الحميد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة حلب، 2014.

12.عطار، رانيا، قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية دراسة تطبيقية: مصرف سورية الاسلامي، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2013.

13. قريشي، مُحَّد جموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية دراسة نظرية وميدانية الجزائرية للفترة 1944-2003، اطروحة دكتوره، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

14. المحمدي، علي حامد عبد ضاحي ، قياس الكفاءة النسبية للمصارف الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة (2010-2019)،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الفلوجة ،2021.

15. المحيسن، طارق عبدالله، اثر الكفاءة على التنافسية الجهاز المصرفي الاردني دراسة قياسية للفترة (1997-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة، الاردن، 2006.

16. نعيمة علي مُحَّد احمد، دور استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقييم اداء المصارف الاسلامية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا، 2018.

17. الهبيل، نهاد ناهض فؤاد، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة قدمت الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة، 2013.

18. الياسري، ابراهيم جاسم، اشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009.

ثالثا. البحوث والدراسات والدوريات

1. بابكر مصطفى، مؤشرات الارقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد 2002/8.

2. البلتاجي، مُحَّد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الاسلامية دبي 2005، ص6.

3. بهاء الدين، مُحَّد شامل، استخدام اسلوب مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الادارية: دراسة احصائية- تطبيقية. (مجلة النهضة – مصر، مجاد:7 ، العدد:2006/2.

4. حدة رايس وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية: دراسة حالة البنوك الجزائرية للفترة (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد26، المجلد الاول، ص55-84، فلسطين، 2009.

5. حسان، بخيت وعبد الحميد، لخديمي، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفية الاسلامية في دول المغرب العربي، بحث منشور مقدم الى الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية القانونية، العدد 11 ،43-50 ،2015.

6. خالص، صالح، تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات، جامعة الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004.

7. الشعيبي، خالد منصور، استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الادارية بالتطبيق على الصناعات الكيمياوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد16،2004.

8. صالح خالص، تقييم كفاءة الاداء المصرفي، ورقة بحثية منشورة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية،2010.

9. عبد الستار، رجاء رشيد، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد واهمية في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 31 /2012.

10. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعات الادوية في نينوى للمدة (2002-2007)، دراسة تحليلية ومقارنة، تنمية الرافدين العدد99 مجلد 32 كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، ص 1-33، 2010.

11. العزاز، عبدالله سليمان، استخدام تحليل تظريف البيانات في ادارة الاداء، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، المجلد4، العدد2000/1.

12. قريشي، مُحَمَّد جموعي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية _دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية _خلال الفترة 1994_2000، مجلة الباحث، العدد 30 /2004.

13. محمود احمد حسين ومظهر خالد عبد الحميد، قياس كفاءة اداء المؤسسات التعليمية باستخدام البيانات التطويقي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت: العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17، 2010.

14. المهندس، منيرة، تقويم اداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دارسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 27 العدد 4، 2016.

BOOK

1. Abedifar , Pejman ; Molyneux , Philip ; Tarazi , Amine " Risk and Stability in Islamic Banking" , Université de Limoges, LAPE, 5 rue Félix Eboué, 87031 Limoges Cedex, France , 3 rd April 2011.

2. Ahmad, Mareyah Mohammad ," Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis?", 10th Global Conference on Business & Econom ISBN : 978-0-9830452-1-2 , may 2010.

3. Ahmed ,Habib ," Risk Managment Assessment Systems:An Applcation To Islamicbanks ", Islamic Economic Studies, Volume 19 No. 1, 2007.

Avkiran, Neei (1999) an Application Reference for Data Envelopment Analysis in Pranch Banking :Helping the Novice Research. International Journal of Bank Marketing.

5. Ayoub, Sherif ," Derivatives in Islamic Finance: Examining the Market Risk Management Framework", series ed. ,servis filmsetting Ltd.,Cheshire , UK.,2014.

6. Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May , 1999.

7. Benjelloun, Hicham ," Financial leverage and the channeling of resources: profit loss sharing under the framework of Islamic financial institutions" Banks and Bank Systems, Volume 5, Issue 4, 2010.

8. Beseiso, Fouad H.," The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives" first ed., Emerald Group Publishing Limited,Inc., Yorkshire, UK ,2014.

9. Burke, Javier Villar," Assessing bank leverage through flows: an early warning tool of risk-taking ", Paper published European Commission, September 2014.

10. Charnes, A, Cooper (1994), W, Lewin, A. and Seiford, L(eds) Data Envelopment Analysis-theory, Methodolgy and Applications Kluwer Academic publishers.

11. Charnes,A ,Cooooer, W,Seiford, L. (1982) and Stutz, J.A Multiplicativw Model for Efficiency Analysis. Socio-Economic Planning Sciences.

12. Coelli, T., Rao, D. and Battese, G. (2005) An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis. Springer Science + Bussines Media, Inc. New York, p59.

13. Coleman, Thomas S. ," Quantitative Risk Management: A Practical Guide to Financial Risk", first ed., wiley & sons Ltd., new jersey,U.S.A.,2015.

14. David D. W. & Paul W.W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter? , federal Reserve Banks of Saint Louis Review,1995p43

15. Dusuki; Asyraf Wajdi ," Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives ", Paper published in International Journal of 16. Islamic and Middle Eastern Finance and Management; Vol.1, Issue 2. 2008.

17. Elnahass, Marwa; Izzeldin, Marwan & Abdelsalam , Omneya"Loan loss provisions, bank valuations and discretion: Acomparative study between conventional and Islamic banks" Journal of Economic Behavior & Organization 103 (2014) S160–S173.

18. Emmanuel Thanassoulis, Maria C. S. Portela and Ozren Despic(2008) Data Envelopment Analysis: The Mathematical Programming Approach to Efficiency Analysis in The Measurement of Productive Efficiency and Productivity Growth141) Edited by Harold O. Fried, C.A. Knox Lovell and Shelton S. Schmidt, Oxford(University Press, Inc. New York.

19. Fasih, Faisal " Inclusive growth in India through Islamic banking " Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 (2012) 97 – 110 .

20. Fliabetta Fiorentino, Alexander Karmann ,and Michael Koetter (2006) The Cost efficiency of German banks:a comparison of SFA and DEA ,Deutsche Bundesbank ,Discussion paper,Series 2: Banking and Financial Studies,p7.

21. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32, 2007.

22. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32, 2007.

23. Greening ,hennie & Bratanovic ,Sonja B.," analyzing banking risk",3rd Ed.,thworld bank , Washington D.C. ,U.S.A,2009

24. Hamedian, Bahmanyar," Financial Performance of Islamic Banks vs. Conventional Banks:The Case of Malaysia" , Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, January2013.

25. Hassan, Kabir& Lewis, Mervyn," Handbook of Islamic Banking", Edward Elgar publishing ,inc., Northampton , USA., 2007 brevez ,2011:12.

Hoseininassab ,E. ;Yavari, K. ; Mehragan ,N & khoshsima ,R.," Effects of risk parameters on banking system efficiency ", journal of basic and applied scientific research, volume 2 ,issus6 ,2012.

26. Ismail ,Abdul Ghafar& Taufiq, Umar ," Zakat on Financial Instruments " IRTI Policy Paper , 08 Rabi'1, 1436H – December 30, 2015.

27. Jobst , Andreas ," Reflect on Islamic finance but do not see it as a panacea ", November 4, 2013.

28. Latif, Nazik Hussain Madiha; Hussain, Tahir ; Aslam, Zeeshan; Ali ,Mehak& Khanam , Misbah ," Credit Risk Assessment and Management Practices in IslamicBanks of Pakistan: A Qualitative Approach" , Developing Country Studies , ISSN2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 , Vol.4, No.21, 2014.

29. Malaysia", Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, January2013, p10.

30. Maria Kopsakangas-Savolainen (2010) Parametric Versus Non- Parametric Efficiency Measures: A Consistency Conditions Analysis of the Finnish Electricity Distribution Industry, SSRN Working Paper Series. Rochester, Dec.

31. Mohammad, Mustafa Omar and Shahwan, Syahidawati ," The Objective of Islamic Economic and Islamic Banking inLight of Maqasid Al-Shariah: A Critical Review", Middle-East Journal of Scientific Research 13, ISSN 1990-9233, 75-84, 2013 .

32. Mone ,Edward M. & London, Manuel ,"Employee Engagement Through Effective Performance Management: A Practical guide for managers",Taylor and Francis Group,LLc, Kentucky, USA., 2010.

33. Nelson ,Debra & Quick, James," Orgb Organizational Behavior" student ed., cengage. learning,Texas,USA.,2015.

34. Nelson, Elizabeth Frasier," Bank Islam Malaysia A Global Leader in Islamic Finance", editorial Bank Islam Malaysia,2014.

35. Pervez, Avais," Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan: Study focusing on three Islamic Banks in Pakistan",MALARDALEN UNIVERSITY , SWEDEN, School Sustainable Development of Society and Technology , 2011 .

36. Peter Bogetoft and Lars Otto (2011) Benchmarking with DEA, SFA, and R , Springer , New York.

37. Porter, Gary & Norton ,Curtis ," Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits",9th edition , Nelson education,Ltd.,Canada, 2015.

38. Rahman, Rashidah Abdul ; Alsmady, Ahnaf ; Ibrahim ,Zuraeda& Muhammad ,Aliyu Dahiru ," Risk Management Practices In Islamic Banking Institutions: A Comparative Study Between Malaysia And Jordan ", The Journal of Applied Business Research, Volume 30, Number 5, October 2014.1.Rouatt Stephen

(2003)Two stage evaluation of bank branch efficiency using data envelopment analysis. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Toronto. USA.

39. Rowena Jacobs, Peter C. Smith and Andrew Street (2006) Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy, Cambridge University Press, New York.

40. Sarafidis, V. (2002) An Assessment of Comparative Efficiency Measurement Techniques, Europe Economics, Office of Water Services, UK.

41. Sehrish ,Saba ; Saleem, Faiza ; Yasir ,Muhammad ; Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran ,"Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", InterdisciplInary Journal Of Contemporary Research In Business , Vol 4, No 5 ,Septemper 2012 .

42. Sim Onson,Hemple and Coleman, "Bank management:Text and cases,op Eit",1994,269.

43. Stephen M. M. & Athanasios G. N. (1996) The technical Efficiency of large bank production, Journal of banking and finance, 20 P:496-500.

44.Tannenwald R, "Differences across first district banks in operational efficiency",1995, p42

45. zopounidis ,constantin & galariotis, emilios ," Quantitative Financial Risk Management: Theory and Practice", first ed., wiley& sons Ltd., new jersey,U.S.A.,2015.

قائمة الجداول

الجدول (1-1) مفهوم المصرف الاسلامي من منظور عدد من الكتاب والباحثين.....**36**

الجدول(1-2) اوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والتقليدية 82

الجدول (3-1)مؤشرات الكفاءة لمصرف البلاد الاسلامي (2011-2020)..... 149

الجدول(3-2) مؤشرات الكفاءة لمصرف الجزيرة.....150

الجدول(3-3) مؤشرات الكفاءة للبنك الاردني الإسلامي..... 151

الجدول(3-4) مؤشرات الكفاءة للبنك الدولي الأردني..... 152

الجدول(3-5) مؤشرات الكفاءة للمصرف العراقي للاستثمار والتنمية..... 153

الجدول(3-6) مؤشرات الكفاءة للمصرف الوطني الدولي العراقي.....154

الجدول (3-7) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....157

الجدول (3-8) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....158

الجدول (3-9) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....159

الجدول (3-10) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....160

الجدول (3-11) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....161

الجدول (3-12) المصارف المرجعية والمستخرجات المستهدفة للمدة (2011-2020).....162

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1-1)علاقة الشراكة في عقد المضاربة 59

الشكل رقم (1-2)علاقة الشراكة في عقد المشاركة.....62

الشكل رقم (1-3) انواع التمويل بالاستصناع.....68

الشكل (1-4)العلاقة بين المقرض (المصرف)والمقترض في صيغة القرض الحسن.....71

الشكل (3-1)منحنى تطويق البيانات لمجموعة من المؤسسات.....127

الشكل(3-2) التحليل الحدودي العشوائي.....129

الشكل (3-3)انموذج تحليل (**DEA**) الادخالي.....132

الشكل (3-4) انموذج تحليل مغلف البيانات الاخراجي.....134

الشكل (3-5)عوائد الحجم ونماذج (**DEA**).....140

الشكل(3-6)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف البلاد الاسلامي 2011-2020.....150

الشكل(3-7)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020.....151

الشكل(3-8)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020.....152

الشكل(3-10)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020.....153

الشكل(3-11)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020.....154

الشكل(3-11)متوسط نسبة الكفاءة لمصرف الجزيرة السعودي 2011-2020.....155

الملحقات

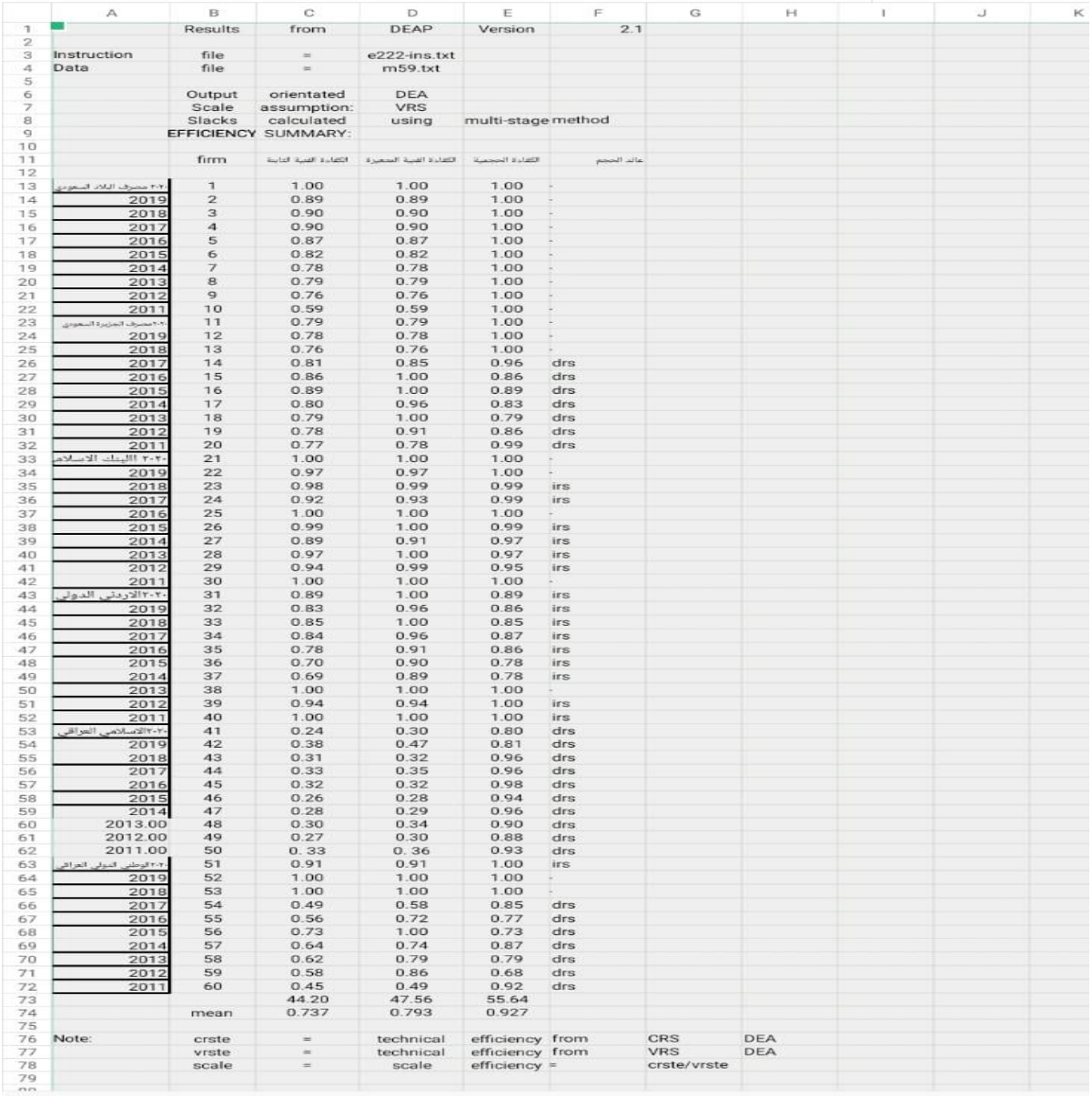

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K
1		Results	from	DEAP	Version	2.1					
2											
3	Instruction	file	=	e222-ins.txt							
4	Data	file	=	m59.txt							
5											
6		Output	orientated	DEA							
7		Scale	assumption:	VRS							
8		Slacks	calculated	using	multi-stage	method					
9		EFFICIENCY	SUMMARY:								
10											
11		firm	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم					
12											
13	٢٠٢٠ مصرف البلاد السعودي	1	1.00	1.00	1.00	-					
14	2019	2	0.89	0.89	1.00	-					
15	2018	3	0.90	0.90	1.00	-					
16	2017	4	0.90	0.90	1.00	-					
17	2016	5	0.87	0.87	1.00	-					
18	2015	6	0.82	0.82	1.00	-					
19	2014	7	0.78	0.78	1.00	-					
20	2013	8	0.79	0.79	1.00	-					
21	2012	9	0.76	0.76	1.00	-					
22	2011	10	0.59	0.59	1.00	-					
23	٢٠٢٠مصرف الجزيرة السعودي	11	0.79	0.79	1.00	-					
24	2019	12	0.78	0.78	1.00	-					
25	2018	13	0.76	0.76	1.00	-					
26	2017	14	0.81	0.85	0.96	drs					
27	2016	15	0.86	1.00	0.86	drs					
28	2015	16	0.89	1.00	0.89	drs					
29	2014	17	0.80	0.96	0.83	drs					
30	2013	18	0.79	1.00	0.79	drs					
31	2012	19	0.78	0.91	0.86	drs					
32	2011	20	0.77	0.78	0.99	drs					
33	٢٠٢٠ البنك الاسلامي	21	1.00	1.00	1.00	-					
34	2019	22	0.97	0.97	1.00	-					
35	2018	23	0.98	0.99	0.99	irs					
36	2017	24	0.92	0.93	0.99	irs					
37	2016	25	1.00	1.00	1.00	-					
38	2015	26	0.99	1.00	0.99	irs					
39	2014	27	0.89	0.91	0.97	irs					
40	2013	28	0.97	1.00	0.97	irs					
41	2012	29	0.94	0.99	0.95	irs					
42	2011	30	1.00	1.00	1.00	-					
43	٢٠٢٠الاردني الدولي	31	0.89	1.00	0.89	irs					
44	2019	32	0.83	0.96	0.86	irs					
45	2018	33	0.85	1.00	0.85	irs					
46	2017	34	0.84	0.96	0.87	irs					
47	2016	35	0.78	0.91	0.86	irs					
48	2015	36	0.70	0.90	0.78	irs					
49	2014	37	0.69	0.89	0.78	irs					
50	2013	38	1.00	1.00	1.00	-					
51	2012	39	0.94	0.94	1.00	irs					
52	2011	40	1.00	1.00	1.00	irs					
53	٢٠٢٠الاسلامي العراقي	41	0.24	0.30	0.80	drs					
54	2019	42	0.38	0.47	0.81	drs					
55	2018	43	0.31	0.32	0.96	drs					
56	2017	44	0.33	0.35	0.96	drs					
57	2016	45	0.32	0.32	0.98	drs					
58	2015	46	0.26	0.28	0.94	drs					
59	2014	47	0.28	0.29	0.96	drs					
60	2013.00	48	0.30	0.34	0.90	drs					
61	2012.00	49	0.27	0.30	0.88	drs					
62	2011.00	50	0. 33	0. 36	0.93	drs					
63	٢٠٢٠الوطني الدولي العراقي	51	0.91	0.91	1.00	irs					
64	2019	52	1.00	1.00	1.00	-					
65	2018	53	1.00	1.00	1.00	-					
66	2017	54	0.49	0.58	0.85	drs					
67	2016	55	0.56	0.72	0.77	drs					
68	2015	56	0.73	1.00	0.73	drs					
69	2014	57	0.64	0.74	0.87	drs					
70	2013	58	0.62	0.79	0.79	drs					
71	2012	59	0.58	0.86	0.68	drs					
72	2011	60	0.45	0.49	0.92	drs					
73			44.20	47.56	55.64						
74		mean	0.737	0.793	0.927						
75											
76	Note:	crste	=	technical	efficiency	from	CRS	DEA			
77		vrste	=	technical	efficiency	from	VRS	DEA			
78		scale	=	scale	efficiency	=	crste/vrste				
79											

السيرة الذاتية

تخرج الباحث من كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة واسط –العراق عام (2005-2006م)، وأكمل دراسة الماجستير في تركيا- جامعة كارابوك –كلية الإدارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية عام (2022-2023م).

VERİ ZARFINI KULLANARAK IRAKLI İSLAMİ BANKALARIN PERFORMANSININ ETKİNLİĞİNİN ÖLÇÜLMESİ ÜRDÜN VE SUUDİ İSLAMİ BANKALARLA İLE (2011_2020) DÖNEM İÇİN KARŞILAŞTIRMALI BİR ANALİTİK ÇALIŞMA

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
FINANS VE BANKACILIK BÖLÜMÜ

Mortaza Khudhair Hussein ALBADRI

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Essıa Rıes Ahmed ABU RIES